

مركز دراسات الوحدة العربية

الإعلام

النسق القيمي وهيمنة القوة

الدكتور صباح ياسين

الإعــــلام

النسق القيمي وهيمنة القوة





مركز دراسات الوحدة العربية

الإعلام
النسق القيمي وهيمنة القوة

الدكتور صباح ياسين

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

ياسين، صباح

الإعلام: النسق القيمي وهيمنة القوة / صباح ياسين.

١٧٢ ص.

ببليوغرافية: ص ١٦٧-١٧٢.

ISBN 9953-82-069-4

١. الإعلام العربي. ٢. المقاومة العراقية ـ سياسة إعلامية. ٣. الإعلام الأمريكي. أ. العنوان.

302.23

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى
بيروت، نيسان/ أبريل ٢٠٠٦

المحتويـــــــات

القسم الثاني
الإعلام المقاوم. . المواجهة والنتائج

القسم الثالث
الإعلام الأمريكي . . إغراء القوة وعوامل الضعف

خلاصـــة تنفيذيـــــة

في لهجة مغايرة تماماً، من تلك التي تعلن تفاؤلاً بالانتشار الشمولي والفوري لوسائل الإعلام، يطلق الكاتب أمين معلوف في كتابه **الهويات القاتلة** مخاوفه من أن تتحول تلك الفورة إلى هيمنة لا يبقى فيها صدى لأي رأي مغاير (فالحقيقة أن تدفق الصور والكلمات لا يترك دائماً مجالاً للروح النقدية)[1] ويتحول السير الجارف من الصور والكلمات إلى محيط لزج يصعب التخلص من خيوطه التي تأسر كل المواقف المستقلة المتّسمة بروح النقد أو المقاومة.

وعملياً، فإن المشكلة ليست في حجم وتنوع وانتشار وسائل الإعلام، بل في السلطة المفروضة والمتحققة في الواقع والتي تتشكل عبر تلك المنظومة وتداخل مساراتها في كل نواحي الحياة، حتى شبكة الإنترنت التي تتسم بقدرة الطرف المستفيد ـ المتلقي ـ أو المستخدم على حرية الاستخدام، فإنها أضحت شديدة التأثر والانصياع لسلطة الإعلام، متأثرة بالمنتجات المتنوعة لوسائل الإعلام، وبالتالي يقع المستخدم الطرفي، بشكل أو بآخر، في دائرة التأثير المباشر والسيطرة والمصادرة، فلم يعد الإنترنت، وهو الحلقة الأحدث والأكثر شمولية وتأثيراً في معطيات الاتصال والتواصل، يوفر مساحة مطلقة ومتفاعلة للتعبير عن حرية الاختيار، أو ميداناً للانتقال الحر بين مواقع المعرفة، بل أضحى تدريجياً موقعاً للتبشير بالعولمة الثقافية أو بالأحرى في فرض نتائج العولمة في كل ميادين الحياة. وتعكس هيمنة اللغة الانكليزية

---

(١) ويقول أمين معلوف: هل نستخلص من ذلك أن الفورة بدل أن تكون عامل تنوع ثقافي تقود في الواقع بموجب قانون ماكر إلى التنميط؟ الخطر بدون أدنى شك كما يتبين من طغيان نسب المشاهدة والانزلاق وراء ما هو «صائب سياسياً»، ولكن هذا النوع من الأخطار ملازم لكل نظام ديمقراطي، إذ يمكن توقع الأسوأ إذا ما وقعنا تحت تأثير العدد.. في المقابل، لا يمكن الجنوح اجبارياً إذا أحسنّا استعمال وسائل التعبير التي في حوزتنا وإذا عرفنا كيف نكتشف خلف واقع الأرقام المبسط واقع البشر المعقد. انظر: أمين معلوف، **الهُويّات القاتلة**، ترجمة جبور الدويهي (بيروت: دار النهار، ١٩٩٩)، ص ١٠٠.

الساحقة نموذجاً لقدرة التأثير حتى في المساحة التي نعتقد أننا نقف بحرية كاملة في وسطها، لنتبادل ومن دون رقابة آرائنا وأفكارنا وحتى الثرثرة التي ندرك أحياناً أن لا جدوى من توسيع دائرتها، ولكنها في الواقع تمنحنا الإحساس الداخلي بأننا نمدّ صوتنا إلى أرجاء الكرة الأرضية وإلى ملايين البشر بضغطة واحدة على زر الإدخال (Enter)، وبالتالي فإن هيمنة جديدة على مجتمع المعلومات تتشكل من خلال مصالح أقطاب متعددة، مثل مصنعي البرامجيات، وأنظمة الحماية، ووسائل الاتصال، ومؤسسات البحث والتطوير للحواسيب، وجميعها تقود إلى أن يقع الإنسان «المرقمن» في إطار مجتمع جديد اسمه مجتمع الإنترنت، قد تكون إحدى فضائله وأكثر مساوئه في الوقت ذاته أنه يسهم في عزل الإنسان، وبالمقابل يقضي على معنى الاجتماع الإنساني بكل عناصره التواصلية ويصهره باتجاه أن يكون «اجتماعاً آلياً» مستنداً إلى لغة رقمية، وثقافة رقمية، وقيم فردية رقمية وهكذا، وما تمثله أيضاً من مصادرة وحجز للحرية تحت المزيد من هيمنة الأرقام المؤدية بالضرورة إلى المزيد من إمكانات الرقابة على «إنسان الإنترنت» (الفرد/ الجماعة) في إطار تداخل آلية النظام الاجتماعي البشري مع برامج الحاسوب[٢].

إن النزعة إلى التقارب التي يصفها علماء الاجتماع بأنها تعبّر عن حاجة طبيعية من الأفراد إلى التلاقي في أوضاع متشكلة من عناصر التفاعل الوجاهي والحافلة بالحضور الإنساني[٣]، هذه النزعة التي وجدت في تدفق وسائل الإعلام وتنوع مصادرها وغاياتها، وفي الشبكة العنكبوتية للتواصل عبر الإنترنت، مناسبة دائمة لبناء عناصر واضحة للتفاعل الإنساني من أجل تقريب الثقافات وإشاعة التفاهم، وبالتالي تدعيم النزوع الإنساني نحو السلام وتجنب النزاعات، وبشكل خاص تلك الصراعات القائمة على مبدأ إلغاء حرية الآخر، وحق الآخر في الحياة على الطريقة التي يرغبها ويسعى نحوها، أضحت تتعرض إلى تهديد من نوع آخر، فالسيطرة الكونية على المواقع الرئيسية للإنترنت، لم تعد مجرد تسهيلات الكترونية منظمة لسير الرسائل المتبادلة، بل إنها سيطرة ذات دلالات سياسية تمارس اليوم تحت ذرائع مختلفة في المقدمة منها متابعة المواقع الشاذة، والمقصود بها تحديداً المواقع التي تخرج عن طاعة الولايات المتحدة الأمريكية، وتعترض على سياستها وتدخلاتها في شؤون الدول

---

(٢) علي محمد رحومة، **الإنترنت والمنظومة التكنو ـ اجتماعية: بحث تحليلي في الآلية التقنية للانترنت ونمذجة منظومتها الاجتماعية**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٥٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص ٣٧ ـ ٣٨.

(٣) أنتوني غِدِنْز، **علم الاجتماع (مع مدخلات عربية)**، بمساعدة كارين بيردسال؛ ترجمة وتقديم فايز الصياغ، ط ٤ (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٥)، ص ١٧٩ ـ ١٨٠.

الأخرى، حتى إن مصادر الإعلام وبشكل خاص التلفزيون والإنترنت، الوسائل الأكثر انتشاراً وتأثيراً، عادت موصوفة، وبحسب ما يعتبره المفكر الفرنسي جان بودريّار، أنها تنقل لنا «عالم الواقع المفرط»، فالواقع الحقيقي لم يعد موجوداً، بل استعيض عنه بما نشاهده على شاشة التلفزيون من مشاهد وصور وأحاديث وتعليقات[٤]، وهي في الواقع معبّرة عن اختلاط أنماط السلوك البشري من جهة، والصور الإعلامية من جهة أخرى.

ومن المفارقة أن زيادة حجم التدفق الإعلامي عبر مختلف وسائل التواصل والتنوع في المادة الإعلامية السمع ـ بصرية لم يؤد إلى تحول نوعي بالمقابل على مستوى: **أولاً** حرية التعبير، و**ثانياً** طبيعة الرقابة المسبقة المفروضة على الرسالة الإعلامية، على الرغم من أن المؤسسات الضابطة والمراقبة وحتى الداعمة لحرية الصحافة قد ازداد دورها وتأثيرها. وتكشف **التقارير السنوية للتنمية البشرية** عن مستويات جديدة للضغط على حرية الإعلام، وبتعبير آخر إنها ارتداد إلى الوسائل التي رافقت نشوء الصحافة في العالم قبل أربعة قرون. ولكن هذه المرة تمارس عن بُعد وبوسائل أكثر قمعاً وحتى تدميراً، وهي محاولة للفصل بين دلالة حرية الإنسان ومعنى حرية التعبير، حتى إن مفاهيم مثل حقوق الإنسان وحق المعرفة وحرية الرأي العام، أضحت بحاجة إلى إعادة التعريف والتوصيف. إن صحيفة **لاغازيت** التي صدرت عام ١٦٣١ في باريس، هي ذاتها التي تصدر اليوم بملايين العناوين والنسخ في أنحاء العالم، أي بمعنى آخر إن ما يصدر اليوم يحمل السؤال ذاته الذي طرحه يوماً محررها ومؤسسها تيوفراست رينودو عن معنى الحرية في العمل الصحافي.

ولا شك في أن المسؤولية هنا لا تنحصر في الوسيط الإعلامي، أي المؤسسة الاتصالية، بل في المحيط الذي تتعامل به، فلقد كان الاجتياح الرأسمالي باتجاه الهيمنة على وسائل الإعلام، والصحف بشكل خاص خلال الثورة الصناعية في أوروبا، لا يهدف إلى تكريس منافع هذه الوسيلة لخدمة التطور الفكري والاقتصادي فحسب، بل كان الهدف منه هو بناء سياج مرتفع للدفاع عن المصالح الطبقية. ومن هنا بدأت أولى ملامح عملية (صناعة) الإعلام، أي بالمعنى الاقتصادي إعادة توظيف المال في مجالات تحقق ربحية أعلى، وعلى رغم الدور الذي لعبته الصحافة في نمو المجتمعات الصناعية عبر اتفاقات متبادلة، إلا أنها في الوقت ذاته أسهمت في نمو المؤسسات ذات السلطات الواسعة، وفي تشكيل حدود العلائق بين السلطات

(٤) المصدر نفسه، ص ٥١٣.

وصياغة آليات التفاعل، وبشكل خاص في تأطير مفاهيم الرأي العام ومدى تأثيرها في صناعة القرار السياسي.

ولكن هل نستخلص من ذلك أن الفورة في بناء مؤسسات الإعلام وزيادة التأثر والتأثير في الحياة الاجتماعية كان على حساب الدور البناء في تعزيز المبادئ والقيم الاجتماعية التي يفترض أن تكون الرسالة المقدسة لها. إن اختزالاً زمانياً لما حدث في مسيرة الإعلام يكشف عن حقيقة بالغة الخطورة، وهي أن التقدم التقني في وسائل الإعلام لم يتوازن مع التقدم المفترض في مستوى المسؤولية الفكرية والسياسية لما يجب أن ينهض به الإعلام في سبيل تقليل مخاطر الحروب والكوارث وتحقيق الأمن والسلم، على رغم أن الإعلام، ومن فضائله التي لا يمكن إنكارها، أنه وسع نطاق المجال العام للحوار بين الشعوب والثقافات، وقضى على مرحلة زمنية طويلة من العزلة النسبية بين سكان هذا الكوكب، ولكن حجم القيود التي تزداد يوماً بعد آخر، ومن مصادر مختلفة على الأداء الإعلامي، حولت الزورق السريع للوسائط الإعلامية إلى سفينة تحمل أكثر من حجمها في محيط متلاطم الأمواج. وإلى جانب ذلك تتعرض للتهديد المستمر من الصيغ والأنماط المستحدثة من الرقابة على مضمون الاتصال، رقابة معلنة لا تمارس عبر «مقص الرقيب»، بل من خلال المصادرة والضغط وإشاعة الرعب الذي قد يصل إلى حدّ التهديد بالقصف بالصواريخ البعيدة المدى!!.

إن التحول الذي عصف بالمؤسسات الإعلامية في القرن العشرين، والذي نرى آثاره واضحة أيضاً في بدايات القرن الواحد والعشرين هو صعود تلك المنابر لتكون مراكز قوة سياسية واقتصادية في آن واحد، وإلا كيف يمكن أن نفهم دور شبكة «سي. إن. إن.» (C.N.N) الاخبارية الأمريكية في الصراعات القائمة في العالم اليوم، عندما تتحدث نيابة عن الحكومة الأمريكية، وتتبادل الأدوار مع شبكة «فوكس» (FOX) وغيرها؟ إن السياسة تسير بموازاة دور تلك الوسائل في تحديد اتجاهات المشروع الأمريكي الإمبراطوري الراهن، وكما أظهرت الجيوش المتحركة المدعمة بوسائل نقل حديثة، وقدرات إلكترونية واسعة، وسيطرة على الأسلحة من بعد، تفوقاً دائماً على الجيوش المتجذرة أو المقيمة، فإن وسائل الإعلام الكبيرة، المدعمة بإمكانيات مالية وتقنية هائلة، أضحت تؤمن سيطرة شبه كاملة على الرأي العام العالمي عبر اطلاق السيل العارم من الأخبار والتحليلات والتصورات لتغطي، مثل رماد بركان متفجر، على كل ما حولها، ويغطيها بدن واحد يخفي تحته التنوع والتباين.

ولقد أدركت القوى العظمى، وفي المقدمة الولايات المتحدة، أن هذه المساحة يمكن أن يقف على أطرافها شركاء أكثر، بعضهم يملك الأهلية والقوة لمواجهة

برامج التوسع والهيمنة، وأن تأثيراً متبادلاً وتنازعاً مستمراً سوف يسود الحقبة القادمة، فلم تعد إمكانات السيطرة على مواقع التحكم بتوزيع شبكة الإنترنت العالمية، أو حجم السواتل (الأقمار الصناعية) التي توفر مسارب الاتصال الفضائي التلفزيوني، وحتى احتكار صناعة أجهزة الاتصال والبث. . جميع ذلك لم يعد يوفر الامتياز للسيطرة والهيمنة، وقد انكشف ظهر الولايات المتحدة عند غزوها أفغانستان والعراق لتلقي ضربات موجعة من مؤسسات إعلامية، أغلبها غير مكشوف ويعمل تحت أغطية مختلفة، حتى عادت الولايات المتحدة تتراجع إلى مواقع الدفاع والتبرير، وتعلن من دون مواربة أن الحركة الإعلامية التي تخوضها ضد قوى «الإرهاب» قد بدأت بخسارتها. وهذا ما دفع وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد الى الإعلان أمام مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك (١٧/ ٢/ ٢٠٠٦) عن تأخر الولايات المتحدة عن تنظيم القاعدة وأعداء آخرين في مجال السيطرة الإعلامية، وعن وجود تعارض وفرق كبير بين المقاربة المتردّدة للحكومة الأمريكية للأخبار المنشورة على شبكة الإنترنت وما يحققه تنظيم القاعدة من نجاح في التلاعب بوسائل الإعلام.

ويكشف رامسفيلد كذلك عن عجز الإعلام الأمريكي في مجال امتلاك المرونة والفورية على مستوى النشاط الإعلامي، ويوضح «أعداؤنا تكيّفوا ببراعة على خوض حروب في عصر الإعلام الحالي. . . ولكن بلادنا لم تتكيف، وفي هذه الحروب بعض المعارك الأكثر دقة لا تجري بالضرورة في جبال أفغانستان ولا في الشوارع العراقية، بل في مكاتب التحرير في مدن مثل نيويورك ولندن والقاهرة وغيرها، وأنه لا بد من إنشاء مؤسسات جديدة لشنّ هذه الحرب الإعلامية الجديدة، بحيث تحلّ محل الأنماط القديمة، مثل وكالة الإعلام الأمريكية أو إذاعة أوروبا الحرة اللتين أنشئتا خلال الحرب الباردة».

إن هذه المعركة سوف تتواصل، وإذا أدركت الولايات المتحدة الأمريكية، وبشكل متأخر جداً، أنها قد خسرت سمعتها وهيبتها في هذا الميدان، فإن الثمن سيكون باهظاً من أجل استعادة الدور الأمريكي في السيادة على هذا القطاع، إذ إن أجواء الحرب الباردة قد أضحت في الماضي البعيد، والشعارات التي نادت بها أمريكا من أجل الديمقراطية والإصلاح وتحرير الإعلام، كما هو تحرير التجارة، قد عادت إلى أصحابها، وعليهم دفع أثمان باهظة من أجل التعبير عن محتوى تلك الشعارات عملياً. فلم تعد هي المحتكر الوحيد لصناعة وسائل الاتصال، كما أنها لا يمكن أن تضع يدها فوق صمام الأمان لتمنع بشكل دائم انفلات شبكة الإنترنت وتشظيها، إذ إن العالم لم يعد هو اليوم الذي كان قبل خمسين عاماً، حينما كانت أمريكا تصدح

بأناشيد الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، ولم يكن هناك من يرد على تلك الأناشيد، ويكشف المفارقة بين كلماتها والواقع.

أما على مستوى الوطن العربي، فإن إشكالية الإعلام تأخذ مساراً آخر، إذ إن التطور التقني الواسع الذي دخل على آليات النشاط الإعلامي العربي، وبشكل خاص انطلاق القنوات التلفزيونية الفضائية، لم يجد صداه على مستوى طبيعة الأداء الإعلامي تجاه القضايا الحيوية والمصيرية التي تهم المجتمع العربي، ومنها قضية الحرية والعدالة والتنمية. وما زال الواقع ذاته الذي كان قائماً أكثر من نصف قرن مسيطراً، حيث يترافق نموذجان إعلاميان على مساحة واحدة: إعلام رسمي معبّر عن سياسات الحكومات ومصالحها، وهو الإعلام الأقوى من حيث الوسائل والإمكان، وإعلام شعبوي تنهض به مؤسسات المجتمع المدني، وقطاعات متواضعة من الأنشطة المعارضة، وهو الإعلام الأضعف مادياً وتقنياً. وانعكس ذلك الضعف على مستوى الحريات الإعلامية، حيث تأتي الدول العربية في التصنيف العالمي للحريات الصحافية بعد الدول الـ ٧٤ وتتراوح مراكزها على التوالي حتى الرقم ١٦٢ من مجموع دول العالم، ولذلك يمكننا القول إن الإعلام في الوطن العربي، بالقياس إلى نمو قطاعات أخرى مثل الصناعة والزراعة والنقل، ما زال منكمشاً ومأسوراً في معدلات متدنية على مستوى الأداء ونوعيته وحرية الرسالة وقدرة المواجهة والتصدّي للفساد والبيروقراطية في الأداء الحكومي.

وإذا كان الإعلام العربي قد خضع منذ بداياته لأنواع مختلفة من قيود الحكومات، وتشريعاتها وإجراءاتها، فإنه قد عاش أيضاً تحت هاجس الخوف وفي إطار قوانين الطوارئ والاستثناء. تلك ظاهرة جديدة قد نمت وانتشرت، وبشكل خاص خلال العقد الأخير من القرن الماضي وبداية هذا القرن، وهي ظاهرة دخول الاستثمارات المالية الكبيرة التي استطاعت بناء مؤسسات إعلامية تجمع بين الرغبة في توظيف الاستثمار المالي الذي عاد مربحاً ومجدياً تحت مِظلّة الإعلان التجاري والترويج الترفيهي، ومن أجل التعبير عن غايات سياسية ـ دعائية داخلية وخارجية وذات أهداف معلنة.

ومع ذلك، ومع بروز ظاهرة الإعلام الخاص، وتحديداً في قطاع البثّ الإذاعي والتلفزيوني، إلى جانب المؤسسات الإعلامية الرسمية، فقد أدت المنافسة إلى تحسن نسبي في طبيعة المادة الإعلامية، وتحرير نسبي كذلك من القيود الرقابية، وبالتالي إلى تحقيق مشاركة شعبية أوسع في صناعة المادة الإعلامية وإبداء الرأي بشأنها، وأضحت تلك الوسائل الخاصة ميداناً لقياس الرأي وبناء الاستطلاعات وتعزيز نمط من المشاركة الجماهيرية في مناقشة القضايا المصيرية، وقضايا التنمية

والتطور، وتدريجياً حدث تطور نسبي إيجابي لصالح ارتخاء قبضة الرقابة بكل أشكالها وأغطيتها وصيغها.

ومع اتساع دائرة التواصل العربي عبر استحداث المزيد من الوسائل الإعلامية، وبشكل خاص القنوات التلفزيونية الفضائية، إلا أن الرسالة الإعلامية ما زالت دون المستوى المطلوب من حيث الشكل والمضمون إزاء منافسة الإنتاج العالمي من البرامج على مختلف أنواعها. فالصناعة الاتصالية العربية ما زالت تعيش ضمن شرنقة الالتباس بين الغاية والمضمون، مما يدفع المؤسسات الإعلامية العربية إلى زيادة الاعتماد على المستورد الجاهز، أو التوجه نحو التقليد واستنساخ تجارب الآخرين بكل ما يحمله من مساوئ ومخاطر سياسية واجتماعية على المواطن العربي.

ولعل من أبرز مظاهر اتساع دائرة الأداء الإعلامي العربي انتشار ظاهرة الفساد في ذلك القطاع، وتعدد مصادره وتنوع أشكاله، فقد أدى التحالف بين المال والإعلام إلى إعادة تدوير الإنتاج الكمي والنوعي لوسائل التأثير في الحياة السياسية. وكان إنشاء إمبراطوريات إعلامية قد قاد إلى تورط الإعلام في قضايا الفساد السياسية الكبيرة، ليصبح جزءاً منها ومدافعاً عنها، ولم تعد القضية محددة في مدى دور الإعلام في الكشف عن مواقع الفساد أو فضائح الفاسدين، بل عاد الإعلام، في الكثير من ممارسته، يشجع الفساد ويدافع عنه، ويسوّق المفاهيم السياسية والاجتماعية والأخلاقية الفاسدة في الحياة الاجتماعية. وإننا نرى اليوم كيف يتم تبييض أموال تجارة المخدرات والسلاح في الوقت ذاته الذي يتم فيه تبييض صفحات السياسيين وإعادة تلوين صورتهم وسمعتهم لدى الرأي العام، وبالمقابل تم توظيف الإعلان التجاري ودوره التمويلي في احتواء الوسائل الإعلامية وإخضاعها لمتطلبات التوافق (السكوت) والتماهي مع الحالة العامة الفاسدة.

إن الإعلام الذي يفترض أن يكون في أولويات أهدافه التعبير عن المصلحة العامة إزاء حالات الانحراف والفساد، ومن أجل أن يعبّر عن مواثيق وتعهدات الالتزام بالكلمة الصادقة الحرة ومناهضة كل ما هو سلبي ومخرب، عاد هو الأخير ضحية الموجة الواسعة التي تبرّر الفساد وتعده على المستوى العام والخاص جزءاً من المنافسة أو من «الشطارة» في الحصول على المكاسب الإضافية، وتسويق القيم المنحرفة في الحياة الاجتماعية التي تسلب المواطن حقه في النقد والمواجهة، وتخضعه لاملاءات التوافق مع نظام السوق ومتطلباته.

ولا شك في أن سياسات إفساد الإعلام قد أخذت مدى أكبر وأخطر مع تطور الإمكانات الفنية في صناعة وتسويق الأخبار والصور، وأصبح توظيف الأموال في

المشاريع الإعلامية الكبيرة عاملاً مساعداً في التحشيد وفي الترويج للأفكار السلبية والعنصرية والمعادية لحريات الشعوب وخياراتها. وأضحى تعبير مثل «شيطنة» أو «تبشيع» الخصم سائداً ومنتشراً في الحملات الإعلامية ضد الخصوم المحتملين، وهو يوظف غالباً في الحملات من أجل الحرب، كما حدث في غزو العراق، بتضخيم خطر العراق وامتلاكه المزعوم لأسلحة الدمار الشامل أو علاقته بالمنظمات (الإرهابية) المعادية للولايات المتحدة. وقد تأكد ذلك لاحقاً من خلال الاعتراف بتضخيم تلك الدعاوى، وتداعي سمعة أمريكا التي رافقت تلك الحملات بعد تسرب المعلومات عن الرشى التي تقدم للصحف العراقية من أجل «تحسين» صورة أمريكا لدى المواطن العراقي.

ولكن، هل استطاع الإعلام المدجج بالإمكانات المالية والمادية والخاضع لسيطرة القوى الكبرى من اكتساح الساحة والسيطرة على الرأي العام وفرض وجهة نظره ومقولاته وتحقيق أهدافه؟!!

إن الجواب عن هذا التساؤل لا يحتاج إلى عرض مشاهد متعددة لأساليب مواجهة الإعلام المضلّل أو الإعلام المعادي لحرية الشعوب وسيادتها، فقد كشفت حالة العراق بعد الاحتلال عن عجز وفقر حقيقيين في إمكانيات الإعلام الأمريكي لفرض قناعاته على شعب العراق. فلم تعد مقولات مثل «تحرير العراق» أو «بناء العراق الجديد» أو «إشاعة الديمقراطية» قابلة للتصديق، بل كشفت ممارسات الاحتلال ابتداءً من خطوة تدمير مؤسسات الدولة وتفكيك رموز سيادتها، مثل الجيش العراقي والإعلام، وتطورها إلى عمليات قصف المدن والاعتقالات، ثم التعذيب، أن المحتل هو ذاته في كل زمان ومكان، ولن تجدي محاولاته للتغطية على أهدافه، مهما استخدم من وسائل إعلامية متنوعة، إذ بالمقابل برز نموذج إعلامي متواضع الوسائل والإمكانات، ولكنه يتميز بقدرة كبيرة على النفاذية والانتشار والتأثير بالمواطن. إنه إعلام المقاومة الوطنية المسلحة في العراق الذي ابتدأ من بضعة شعارات كتبت على جدران مدينة بغداد تدعو إلى مقاومة الغزاة والدفاع عن العراق، وتطور إلى توظيف واسع لمختلف وسائل الاتصال، وفي المقدمة منها التلفزيون والإنترنت، وتكريس طاقة كل مواطن مقاوم للاحتلال إلى مصدر للمعلومات والأخبار والأفلام الوثائقية، وفي الوقت ذاته إلى متلقٍ نهائي للتعامل معها وتوسيع دائرة انتشارها.

ولقد نما واتسع إعلام المقاومة الوطنية العراقية في ظروف وطنية وإقليمية بالغة التعقيد، ولم تجد المقاومة الوطنية العراقية أي دعم إقليمي وعربي، كما هو الحال بالنسبة إلى المقاومة الوطنية الجزائرية أو الفلسطينية، وإنما اعتمدت على وسائلها

الخاصة. ولقد كان امتياز سرعة انطلاق المقاومة التي تفجرت مباشرة بعد دخول القوات الأمريكية بغداد عاملاً في بناء تجربتها الخاصة، واستطاعت أن تنشط من دون الاستناد إلى أي اسم أو عنوان، وإنما اعتمدت على اتساع عملياتها العسكرية، وبذلك تأسست منظومة إعلامية ذات خصوصية وتميز لا يمكن جمع أطرافه ووسائله، بل إننا يمكن أن نقول إن سرعة تفجر المقاومة وطبيعة عملياتها فرضت على وسائل الإعلام، التي كانت موجودة بكثافة في العراق لتغطية حدث الاحتلال، حمل الرسالة الإعلامية للمقاومة، والاعتراف **أولاً** بوجود مقاومة للاحتلال، و**ثانياً** بملاحقة ومتابعة عمليات المقاومة. وقد أسهمت القنوات التلفزيونية الفضائية في ملاحقة أنباء العمليات العسكرية للمقاومة، ونشر أول البيانات التي صدرت عن فصائل المقاومة، واعتبار تلك التغطية امتيازاً وسبقاً إعلامياً في إطار الأحداث في العراق.

ويمكن اعتبار المقاومة الوطنية العراقية أول مقاومة في التاريخ تستخدم إمكانيات الاتصال عبر شبكة الإنترنت لخوض معركة من نمط خاص، وهذه المعركة الإعلامية تم تصميم إمكاناتها ووسائلها وأهدافها بشكل واسع، وأضحت بيانات وصور العمليات العسكرية تنشر ويتم تبادلها على مواقع الكترونية عديدة، لعل موقع «البصرة» هو أحد أهم تلك المواقع وأكثرها انتشاراً. وأضحت وسائل الإعلام المختلفة تترقب ما ينشر على الصفحة الالكترونية لموقع «البصرة»، باعتباره الناطق الإعلامي المخوّل للتصريح والإعلان باسم المقاومة العراقية، في الوقت الذي تحول فيه موقع «البصرة» إلى منبر سياسي لعرض البرامج والمواقف السياسية للمقاومة العراقية. وعلى رغم كل جهود الإعاقة والتعطيل لايقاف أو إلغاء موقع «البصرة»، إلا أنه استمر في العمل والاتساع في التعبير، ليس عن مواقف المقاومة وأخبار أنشطتها وعملياتها العسكرية فحسب، بل لإدامة الحوار والرأي بين القوى الوطنية العراقية المناهضة للاحتلال.

وفي هذا الإطار يقف إعلام المقاومة بشخصية مستقلة ذات إمكانات واسعة، ولكن من دون مؤسسات مادية على الأرض تمكّن الخصم من مهاجمتها وتدميرها. ويمكن القول إن إعلام المقاومة، في الوقت الذي كان يستثمر فيه الإمكانات التقنية مثل الإنترنت، كان يوجد في سفينة كل أجهزة الإعلام المعنية بتغطية أحداث العراق، وكانت رسالة المقاومة تقف عند كل خبر وحدث تحمله أجهزة الإعلام تلك، فالعمليات العسكرية، في أغلبها وليس جميعها، كانت تتسرب إلى المتلقي من خلال شبكات القنوات التلفزيونية الكثيفة الوجود في العراق، ولا تخلو أية تغطية اخبارية عن خبر أو صورة من عمليات المقاومة ضد الاحتلال.

وحتى إن أجهزة الهاتف المحمول ذات التقنية المدمجة مع كاميرا فيديوية وفوتوغرافية أضحت وسيلة لتداول المعلومات والصور عن العمليات العسكرية. ويتداول الشباب بشكل خاص، وهم الفئة العمرية الأكثر استخداماً لأجهزة الهاتف المحمول في العراق وعدد من الأقطار العربية، تسجيلات صوتية لأناشيد وطنية حماسية أو قصائد شعرية للمقاومة، بالإضافة إلى صور فوتوغرافية، أو صور فيديوية للعمليات العسكرية التي نفذتها المقاومة العراقية. ولذلك، فقد منعت قوات الاحتلال مستخدمي تلك الأجهزة من الاقتراب وتصوير مواقع تلك العمليات وخسائرها، ووصل الأمر إلى حد اطلاق النار وقتل كل من يشتبه بقيامه باستخدام الكاميرا أو الهواتف النقالة لتوثيق تلك العمليات.

وفي الوقت الذي تتسع فيه القدرة الفنية، وتزداد الإمكانات، من أجل تأمين التغطية الفورية لمواقع الأحداث، وبشكل خاص بعد الانتشار الواسع للقنوات التلفزيونية الفضائية، ومحطات «البث الموقعي» (Uplink) التي تباشر بثّ الحدث على الهواء مباشرة وتمكين المتلقي من مشاهدة حادثة تبعد عنه آلاف الكيلومترات، فإن معوقات أخرى تقف أمام هذا الإنجاز وميزاته، ذلك أن الكثير من الجهات تعدّ ذلك إحراجاً لها، بل تجاوزاً على أسرارها وخصوصيتها. ولذلك اتسعت دائرة خرق نطاق وحرمة الحريات الإعلامية بشكل مستمر، حتى وصل الأمر إلى قتل الشهود (الإعلاميين) كما حدث في العراق بعد الاحتلال. وإلى جانب ذلك، تتم ملاحقة الإعلاميين الذين يمارسون عملهم في إطار تغطية الأحداث موقعياً، كما يتعرضون للمضايقات أو للمحاكمات والسجن. هذا إذا ما عرفنا أن العالم يشهد تصاعداً في عدد النزاعات المسلحة والاضطرابات المحلية والكوارث، وهو ما يفرض زيادة وجود الإعلام في مواقع الحدث، وبالتالي تظهر إلى الواقع أشكال جديدة من القمع والرقابة المستخدمة ضد وسائل الإعلام. وهذا ما دعا المنظمات الدولية المعنية بالدفاع عن الإعلاميين وحقوقهم، وحتى منظمات حقوق الإنسان، إلى ضرورة توفير الحصانة والحماية اللازمين للإعلاميين خلال ممارستهم مهامهم، والتأكيد عبر الالتزام لكل الأطراف في الصراعات الأخذ بالاعتبار احترام حرية الرأي وحق الاتصال وحرية الإعلاميين في الوجود في موقع الأحداث، وتوفير مستلزمات الأداء من دون ضغط أو رقابة مسبقة، وتمكين الإعلاميين من حرية التنقل والتواصل مع مراكزهم الرئيسية لبثّ رسائلهم الإعلامية.

إن العالم، وبعد حقبة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي التي تحقق فيها إنجاز إصدار تشريعات دولية عن الأمم المتحدة واليونسكو لحماية حرية الإعلاميين، وفتح الأبواب أمام تداول المعلومات والأخبار، يشهد في مطلع هذا القرن تراجعاً

خطيراً في التجاوز أو التخلي عن مبادئ تلك التشريعات، وأكثر من ذلك، يتمّ استهداف الإعلاميين وقتلهم كرسالة تحذيرية وتهديدية لكل من يحاول أن يستثمر مساحة حرية الإعلامية في مواجهة العدوان والهيمنة. ولكن على رغم ذلك، فإن المعركة تتواصل، وتحقق وسائل الإعلام انتصاراتها في أكثر من موقع من أجل الالتزام المهني والحرص على نقل الحقيقة مهما كان الثمن.

وأخيراً، فإن معركة حرية الإعلام لا يمكن أن تكتب خاتمة حاسمة لها، فالقوى التي تسعى لاغتصاب تلك الحرية تبتكر وسائلها وتنوع أساليبها باستمرار، وتلاحق الأصوات في مواقع الحدث وخارجه، ولكن الواقع، ومسيرة حرية الإعلام الطويلة، تؤكد حتمية اندحار قوى الهيمنة والمصادرة، وتتقدم حرية الإعلام نحو مساحة أوسع في إطار تعزيز مسيرة العمل الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير، والمعركة مستمرة.

مقدمـــــة

ليس من مهمة هذه المقدمة التعريف بمضمون هذا الكتاب، فالعنوان يكشف عن حدود القضية التي يتناولها، ومحتوياته تعلن عن مقاربة لقضية حيوية متصلة بحرية الإنسان وخياراته وحدود تصوراته المثالية ولما يجب أن تكون عليه صيغة الارتباط بين المفاهيم التي تسهم في تشكيل وعيه وقناعاته. . وهي قضية تحمل الكثير من الرأي ومخالفته.

ولذا، فإن التحدي الحقيقي يكمن في تصميم صيغة مناسبة معبّرة عن الرغبة في الاستفادة من المعايير الأخلاقية والقيمية التي ترافقت مع نمو وانتشار تقنيات الاتصال وحرية الرأي والمعرفة. فالصراع بين الخير والشر، والاصطدام المستمر بين نزعة السيطرة والإغراء المُلح لاستخدام القوة، وبين التطلع نحو إشاعة العدل وإدامة الحوار وترسيخ التسامح، يكشف عن أن تلك الحلقة المفقودة هي لعنة الاختلال التي تحمل في كوامنها لحظات تفجر مستمرة، وصراعاً متغيّر الأشكال والأهداف يسعى نحو تكبيل وإعاقة تحرر الإنسان وإبداعه. وبالمقابل، تجدّد حركة التاريخ وديمومته فضيلة الشجاعة وروح العدالة من أجل وصول الإنسان إلى حلول كلية وشاملة، قد تفسر له الواقع حتى وإن لم تساعده في حسم معاناته.

وعملياً، فقد جاءت لحظة الاعتراف بحرية الإعلام، ولم تعد كل أسلحة التعطيل والمصادرة قادرة على إعاقة تلك الحقيقة. ومن هنا، فإن حماية تلك الحرية تتطلب حشداً فكرياً أولاً، ثم ميدانياً تدعمه المواقف والتشريعات الدولية والإقليمية والمحلية، وألا تترك وسائل الإعلام تقاتل وحدها في ساحة يتوفر لخصمها الكثير من مصادر القوة غير المحدودة، ومن نيات القمع غير المنظورة، فاندحار الإعلام لا تعود نتائجه على المهنة بذاتها، بل إن المستهدف هو حصيلة ما تحقق من انجازات حرية التعبير والرأي للإنسانية جمعاء.

إن معطيات القرن العشرين، ونتائجه، وثمار السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين، تشير إلى أن كل ادعاءات التقدم التي تحمل شعارات حماية حقوق الإنسان وتحقيق الرفاهية وإلغاء القمع وإبعاد شبح الفقر... إلخ، كل تلك الادعاءات ترتبط بمصدر واحد لا يمكن تجاوزه، وهو التقدم القيمي والأخلاقي، ذلك التقدم الذي يشكل ضمير البشرية في العصر الراهن، ولا بديل من ذلك سوى الاستغراق في الحلم، أو السقوط في حلقة مفرغة من التشاؤم التي لا تقود سوى نحو المزيد من الاستسلام والتراجع.

لذا، فإن موضوع هذا الكتاب يتعرض لكل أشكال العدوان على حرية الإنسان عبر قمع وسائل تعبيره، وفي الوقت ذاته تسجيل كل أساليب المقاومة والتصدّي لأجل المحافظة، والحصول على المزيد من المكاسب والفرص لحماية حق الإنسان في الاتصال والمعرفة، وفي كل ذلك لا يمكن أن يظهر الإعلام كسلطة واهية أو عاجزة، أو أنه يمكن تطويعه وشراؤه وحرفه عن أهدافه. فالشرعية الأساس للنظام الإعلامي، مهما كانت حدوده، تكمن في قدرته على الثبات والمواجهة وفضح أعدائه ودحر محاولاتهم.. إنها معركة من نمط خاص ربما تستخدم فيها أسلحة ذكية وذات إمكانيات تدميرية هائلة، ولكن إمكانية الظفر فيها قابلة للتحقق في أكثر من ميدان ومناسبة.

وما دام هذا العالم قد تشكل في صورة أخرى يشكل إطارها العام التواصل المعرفي وانتشار الإعلام وفوريته، فإنه لا يمكن الانفلات من متطلبات وضع الأسس والضوابط التي تقود إلى عقلنة وترشيد الصراع، وأن تتحول العقلنة إلى ظاهرة تميز الإنسانية في تعاملها اليومي عبر مصالحها المتشابكة، وأن نسعى كي نجعل الإنسان سعيداً، يوفر له النظام العام الذي يتنفس خلاله دفقاً مستمراً من معطيات حرية الحصول على حق المعرفة، من دون عائق أو مصادرة.

وتوضح لنا الرؤية الجديدة للفضاء الإعلامي الواسع الذي يستغرق العالم بكل تفاصيله أن النظام الاتصالي الشمولي يستدعي، وباستمرار، إعادة التفكير في إعادة إنتاجه ليتوافق مع حاجات التنمية والتقدم. ولكن ذلك العمل لا يتم وفق مقاربات نظرية، بل يواجه تحديات وخصوصاً ومعوقات مستمرة، إذ إن مبدأ التبادل الحر، باعتباره القاعدة التي يستند إليها مفهوم الاتصال، أضحى يواجه قيوداً ومحددات متنوعة، تلك القيود التي تعبّر في الواقع عن مصالح وأهداف هي في النهاية تستهدف الحرية بكل مضامينها. وتكشف حالات الصراع والحروب التي يشهدها

العالم اليوم أن الصدام الحقيقي يبدأ في فضاء الإعلام الواسع ويستمر بأشكال متنوعة في الواقع، وكل الرهانات التي تشجع على حتمية التحرر المطلق لوسائل الإعلام تواجه نماذج تقود إلى الإحباط وتشيع الخوف من أن يتحول الإعلام إلى وسيلة للقمع ومصادرة الحرية!!

إن مجتمعاً لا يعرف الخوف وحده هو القادر على صناعة الإحساس بالسعادة، ويكون فيه الإنسان معبّراً عن قيمة وجوده الفعلية بالتعايش بين واقعه وطموحاته.. وماهية الإنسان بذلك تتجسد في حريته كما هي في العمل، وعبر تلك المعادلة يصاغ الواقع الذي ننشده.. واقع تزدهر فيه الكلمة.. الكلمة قادرة على النمو والانتشار والنهوض بمسؤولية الدفاع عن العدالة والكرامة.

القســم الأول

الإعــلام العربــي.. الصــورة مــن الداخــل

الفصل الأول

الإعـــلام... ومواجهـــة الطوفـــان

في المشاهد الأخيرة من فيلم «Trueman Show» يقف المخرج في مواجهة البطل الذي تم وضعه في علبة كبيرة اسمها المدينة، وهي في الواقع جزء من مسرح كبير تسيطر عليه منظومة متكاملة من الكاميرات لتتابع حياته اليومية بكل تفاصيلها، وليعيش في مجتمع مصنوع ومبرمج منذ ولادته، من أجل عرضه مثل فأر اختبار عبر بثّ تلفزيوني حيّ على المشاهدين المستمتعين بتلك الدراما المثيرة، وليراقبوا وقع حياته، وهواجسه، وتعامله مع مجتمع من الممثلين المتقنين لأدوارهم.

وبعد أن اكتشف الرجل المصنوع لغز اللعبة وأعلن تمرده عليها، يصرخ المخرج محتجاً: أنا الذي صنعتك، وأنا من سيقرر النهاية. . ويُقطع البث التلفزيوني وسط دهشة المشاهدين وصراخهم ومطالبتهم لمواصلة متابعة العرض. فقد وفرت مواصلة المشاهدة ومتابعة تفاصيل حياة ترومان متعة دائمة، وأضحى المشاهدون سجناء إدمان المتابعة والاطلاع على حركاته اليومية المكررة والمملة، وحتى حين ينام فإنهم يواصلون مراقبته واحصاء أنفاسه وأحلامه.

وعندما ينتهي البث في المدينة المسحورة، وتتلاشى صورة البطل الذي أمتعهم وأشغلهم تبدأ إيقاعات البحث عن «ترومان آخر» يملأ ساعات الملل والعبث التي تنهش المجتمع الغارق في مفارقة المادي والمنافسة والفرصة والبقاء. . . مجتمع يستهلك حتى الإشباع المفرط مثل تلك الأكاذيب المصنوعة على شاشة التلفاز، ويقبلها، ويتعامل معها، ويسقط عليها كل إرهاصاته ومشاكله اليومية، ثم يعدها حاجة ضرورية لا يمكن التخلي عنها.

إن هذه الاستعارة، تحمل عبئاً مزدوجاً يلقي ظلاله على موضوعة الأجوبة الجاهزة، وحتى المصنوعة وفق مقاييس مسبقة النظرة إلى دور الإعلام. ولسنا هنا

بصدد جمع أكبر عدد من الأسئلة والشكوك وإنما البحث عن اليقين والحقيقة للدور الذي يمكن أن ينهض به الإعلام في حياتنا. وهذا لا يقودنا إلى تفضيل العزلة، أو التقهقر إلى الماضي، فالحاجة الى الإعلام تستكمل الحاجة الى وعي تجربتنا وتطور المجتمعات باتجاه تفعيل الديمقراطية وبناء مؤسسات المجتمع المدني، ورفع مستوى المشاركة الشعبية في صناعة القرار. جميعها عوامل أسهمت في وضع الإعلام أمام مسؤوليات إنسانية كبيرة، يصبح الدفاع عنها جزءاً من الدفاع عن الإنسانية.

ولذا، وعلى الرغم من الإنجازات الكبيرة التي حققها الإعلام على مستوى إشاعة المعرفة وتداولها وتطور الرأي العام، وتعظيم دور جماعات الضغط عبر توحّد جهودها في سبيل المبادئ والقيم الأخلاقية في المجتمعات، إلا أن السيطرة على كتلة هذه الحركة وتدويرها باتجاه خدمة المصالح الخاصة وضعت الإعلام أمام مفارقة صعبة ومعقدة، وألقت الشكوك حول مدى ما يمكن أن يحققه الإعلام من منفعة للبشرية ومن إنجازات اجتماعية، بعد أن أصبحت سموم الإعلام الموظف لغايات غير أخلاقية، تشلّ عصب الإبداع وتقف في طريق الحقيقة وقضايا الدفاع عن المصالح العامة.

وعندما يتحول الإعلام من وسيلة إنسانية وحضارية للتواصل والمعرفة، إلى لعبة تستخدم لأغراض مصممة مسبقاً، ويختزل مفهوم حق الاتصال من حق الفرد في الاتصال والتواصل، إلى حق ممارسة ضبط حرية الفرد ومصادرة رأيه، فإن مفاهيم «حرية الإعلام» تقفز فوق «حدود القانون» في تكييف خاص يصمّم من أجل فرض صياغات وقيم على المجتمع والفرد، تحت شعار حق المجموع أو صلاحية السلطة ومسؤولياتها الواسعة، وبذلك تتم صياغة قوانين أو أعراف للتضييق على مفهوم حرية الفرد الشخصية وتحت متطلب حماية تلك الحرية أيضاً، ولتظهر علانية أشكال متعددة من وسائل تقييد مساحة حرية الرأي وقدرات التواصل. والأكثر خطورة من ذلك هو تزييف الوعي الجمعي عبر خلق عناصر الثقافة المزعومة، المشتركة والمقننة (Standardization) التي تسهل تحكم الدولة المركزية، أو أجهزتها الضبطية، وتتسع في المقابل ثقافة الرعب والاغتراب، والثقافة السالبة لحرية الفرد. وكل هذه العملية تتسق من أجل أن تؤدي إلى تفتيت اللحمة والنسيج الاجتماعي وتحويل المجتمع إلى ذرات متناثرة، وتوليد الخوف الجماعي، بدل الأمن الجماعي[١]، الأمر الذي يسهل سيطرة وسيادة قوة الإعلام الموجهة القادرة على اغتصاب الشخصية المستقلة، وإحلال شخصية قابلة للانصياع، مستسلمة، غير معارضة، متراضية مع متطلبات السلطة، وشروط

---

(١) خلدون حسن النقيب، **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة**، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ٨٩.

التعايش ضمن الجماعة أو القطيع مع حدّ متواضع من هامش النقد أو الاعتراض لإخراج الحالة وصياغتها وفق معايير الحداثة ومتطلبات المجتمع المدني، كما يدعون!!

وبذلك يحلّ مفهوم التلوث بدل التكييف الايكولوجي، وتتراجع المبادئ والقيم التي أسس عليها علم الاتصال والإعلام، وبشكل خاص عند تحويل الوسائط التقنية التي أسهمت في سرعة انتشار ودقة وصول الرسائل الإعلامية إلى المستهلكين، إلى قوة للسيطرة على المتلقي ومحاصرته في كل ميدان، ويتحول الإعلام إلى مصدر «تلوث» للسلوك الإنساني يقود إلى زرع الاغتراب داخل الفرد ودفعه إلى الانكفاء والوحدانية بدلاً من سيادة روح الجماعة الإيجابية. فإذا كان التلوث في الحياة والطبيعة يتوالد من مصدرين، هما المحلي والخارجي: المحلي من نتاج سلوك الإنسان جراء تجربته الراهنة وسلوكه «غير الحضاري» في الاستهلاك المدمر لمصادر الطاقة والحياة والبيئة، والخارجي من جراء العطب الذي يترتب على خرق حرمة طبقة الأوزون، والإخلال بها، فإن التلوث في السلوك الاتصالي يتوزع على مصادر عدة. وقد أضحى نموذج الزحف الصحراوي على البيئة الخضراء مطابقاً لزحف قيم السوق ومصالح التوسع والهيمنة على قيم ومبادئ حق الاتصال، وثوابت العمل من أجل استمرار توافق نظام التواصل الإنساني مع حاجات التنمية والتطور، وتحول حق الاتصال من حق الانتفاع إلى حق المصادرة، وبتعبير آخر من الحق في حرية التواصل إلى حق تكييف حرية التواصل وفق أحقيات محددة ومبرمجة في إطار مصالح وغايات لاإنسانية، قمعية أو استبدادية أو استعمارية وامبريالية.. إلخ.

والمشكلة هنا لا تختلف عن غيرها من القطاعات الاقتصادية والتجارية، فالسيطرة على مصادر الطاقة، ثم السيطرة على الصناعات الكبيرة، وإحكام القبضة على التبادلات المالية، وولادة الشركات المتعددة الجنسيات، كل ذلك ترك بصمة واضحة على ميدان الإعلام أيضاً.. ولن تتوقف العملية عند هذه الحدود، فقد صنعت القوى التي تحاول بسط نفوذها على العالم في الغرب أسلحتها الذكية المستخدمة بكفاءة عالية في وسائط الاتصال، والإعلام تحديداً... أسلحة ذكية تمارس القتل عبر بسط شباكها الوهمية التي تعمل على تعطيل الإدراك وتغيير الوعي، وتعمل على تنوع الأشكال المبهرة الخالية من المضمون السياسي والاجتماعي، وأضحت صناعة الإعلام تأخذ صيغاً متعددة تصمم من أجل غايات ربحية بحتة، ومدعومة بتدفق هائل لا يعطي الفرصة للتوقف والتأمل. وهي بذلك تقترب من حرفة صناعة الإعلان التجاري الذي يثير الرغبة، وحتى من دون حاجة حقيقية الى الاقتناء وتحقيق المنفعة، وفي الوقت ذاته يتم تجاهل كل المواثيق التي تناولت حق الاتصال وحرية الإعلام وديمقراطيته، وتوضع جانباً أمام سيل الغايات والمصالح.

أولاً: مواجهة الطوفان

إن النداءات التي أطلقت لمواجهة طغيان الإعلام المصاحب لعمليات القمع والقهر قد أثمرت، وبشكل خاص بعد الحرب العالمية الثانية، عبر تضمين الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي صدر عام ١٩٤٨ مبادئ تضمن حق الفرد في إبداء رأيه من دون تدخل، وحق الفرد في حرية التعبير، بما في ذلك حرية استقاء المعلومات والأفكار من أي نوع، وتلقيها، ونقلها بغض النظر عن الحدود(٢).

وتعزّز ذلك بدعوات أممية وإقليمية، لعل أبرزها إعلان «ماكبرايد» (MacBride) الذي صدر كتقرير مستقل عن الأمم المتحدة كذلك، وبالاتجاه ذاته تعاظم دور التجمعات المهنية للإعلاميين، مثل الاتحاد الدولي للصحافيين في بروكسل، ومنظمة الصحافيين العالمية في براغ، واتحاد صحافيي دول عدم الانحياز لاحقاً في بغداد ومنظمات إقليمية أخرى، وجميعها ركزت على مبادئ أساسية في حق الاتصال(٣) وحرية الأداء، كما جاءت واضحة ومحددة في الاتفاقية الدولية حول الحقوق المدنية

---

(٢) إن القرار رقم ٥٩ الصادر في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٦ للجمعية العامة للأمم المتحدة نص على أن «حرية تداول المعلومات من حقوق الإنسان الأساسية، وهي المعيار الذي تقاس به جميع الحريات التي تكرس الأمم المتحدة جهودها لحمايته»، وأن «حرية الإعلام تتطلب بالضرورة ممن يتمتعون بمزاياها أن تتوافر لديهم الإرادة والقدرة على عدم إساءة استعمالها، فالالتزام الأدبي بتقصي الحقائق من دون انحياز، ونشر المعلومات من دون تعمد». وفي أول مؤتمر دعت إليه الأمم المتحدة في جنيف في الفترة من ٢٢ آذار/ مارس إلى ٢٢ نيسان/ أبريل ١٩٤٨ عن حرية الإعلام، ثم وثقه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العام نفسه، أفرد مادة خاصة حددت مفهوماً أكثر اتساعاً لهذه الحرية، وقد نصت المادة التاسعة عشرة على ما يأتي:

١ ـ لكل فرد الحق في اتخاذ الآراء من دون تدخل.

٢ ـ لكل فرد الحق في حرية التعبير، وهذا يشمل حرية البحث عن المعلومات والأفكار من أي مصدر واستلامها ونقلها بغض النظر عن الحدود، وذلك إما شفاهة أو كتابة أو طباعة، وسواء كان ذلك بقالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها.

٣ ـ ترتبط ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة (٢) من هذه المادة بواجبات ومسؤوليات خاصة، وعلى ذلك فإنها قد تخضع لقيود معينة، ولكن فقط بالاستناد إلى نصوص القانون على أن تكون لازمة وضرورية:

أ ـ لاحترام حقوق أو سمعة الآخرين.

ب ـ لحماية الأمن الوطني أو النظام العام أو الصحة أو الأخلاق، انظر: جمال العطيفي، «الحق في الإعلام وعلاقته بالتخطيط الإعلامي على المدى البعيد،» **المستقبل العربي**، السنة ٣، العدد ١٧ (تموز/ يوليو ١٩٨٠)، ص ١٢٢ ـ ١٢٣.

(٣) تعود فكرة حق الاتصال تاريخياً إلى الحقوق الأساسية للمواطن التي وردت في مجموعة قوانين شريعة حمورابي، إلا أن بلورة حق الاتصال والدعوة إلى حرية التعبير وضمان الرأي نالت أول اعتراف رسمي موثق لها في المادة ١١ من ميثاق حقوق الإنسان والمواطن الذي أعلن في فرنسا بعد الثورة عام ١٧٨٩ الذي نص على أن «التداول الحر للأفكار والآراء هو أحد حقوق الإنسان المهمة، فيجوز لكل مواطن أن يتكلم ويطبع بصورة حرة، مع مسؤوليته عن سوء استعمال هذه الحرية في الحالات التي يحذرها القانون».

والسياسية (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٦)، إذ نصت موادها (١٨ و١٩ و٢٠) على حق كل فرد في حرية اعتناق الآراء والمعتقدات وعلى حقّه في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حرية استقاء المعلومات والأفكار من كل نوع وتلقيها ونقلها، بغض النظر عن الحدود، سواء أكان ذلك شفاهة أو كتابة أو طباعة في صيغة فنية، أو من خلال وسائل أخرى من اختياره[٤].

إن جميع تلك المبادئ والمواثيق التي أكدت على مبدأ حرية التعبير والرأي، ثم نظمت مسؤولية وسائل التعبير والتزامها الأخلاقي تجاه الموضوعات الإنسانية، وكل ما صدر من إعلانات ومواثيق، تعرضت اليوم لنكسة كبيرة، ليس بالتجاوز والاختراق لنصوصها، والعبث بالقيم التي أعلنتها، ولكن الخطر الحقيقي يتمثل في توظيف الإعلام ووسائله لأغراض لاإنسانية تمنح القوي سلطة المصادرة والإلغاء والإرهاب، وتضع امتياز فقرة الدفق الإعلامي وسعة انتشاره تحت سلطة ذات أهداف توسعية استعمارية. . . ولم تعد الحروب تبدأ عن خطوط المواجهة بين طرفي النزاع، بل إن طبولها تقرع من بعيد ومن خلال مساحة واسعة ومتنوعة من وسائل الإعلام، لتثير الرعب والفزع، وتعمل على تبشيع الخصم ومن ثم تسويغ تدميره. . وأضحى مبرراً ومقبولاً أن تقدم وسائل الإعلام باستخدام الحيل والألعاب الالكترونية وتزييف الوقائع عبر الحذف واللصق أو إعادة الصناعة للمواد الإعلامية لإخراج العدو المقصود بأسوأ وأحط أشكاله بما يخرجه من شكله الإنساني ويحوله إلى وحش ومدمر من أجل تبرير غزوه وقتاله، ثم تدميره والقضاء عليه نهائياً.

إن استخدام الإعلام بأسلوب ومنهج يبعدانه عن منظومة قيمه الإنسانية ومبادئه الأخلاقية أضحى عملاً منظماً، وتقف الولايات المتحدة الأمريكية في طليعة الدول التي خرقت قوانينها الوطنية والتزاماتها الدولية وتجاوزتها في هذا الميدان. وقدمت الحروب التي شنّتها الولايات المتحدة خارج حدودها منذ الحرب العالمية الثانية ولغاية اليوم نماذج صارخة لمدى التجاوز المتعمد الذي مورس من أجل أن توظف الدعاية للحرب، والإعلام بشكل عام، في إطار أهداف السياسة الرسمية. ثم ساهمت الطفرة التكنولوجية الكبيرة في استخدام البثّ عبر الأقمار الصناعية، ليوسع مدى الرسالة الإعلامية ويخرجها من حدودها الإقليمية إلى المدى الأممي. ولا نستغرب حين تقول شبكة «سي. إن. إن.» (CNN) إنها الشمس التي لا تغيب عن خطوط الطول والعرض للكرة الأرضية، أو هكذا يعرض إعلان دعائي لهذه الشبكة عند تأسيسها مطلع عقد

(٤) راسم محمد الجمال، **الاتصال والإعلام في الوطن العربي**، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ٢١.

التسعينيات في القرن الماضي، فهي بذلك تقدم هويتها باعتبارها نظاماً اتصالياً جديداً يقفز فوق الحواجز القارية وليس فوق السيادة الوطنية. إنها بذلك تقدم مدلولاً كونياً لرموز التواصل، وتسنّ منظومة بالغة التعقيد في شبكة التفاعلات تحمل في ثناياها ما هو حقيقي وغيره ما هو زائف. وليس المهم كيف تصنع الأكاذيب، ولكن الأهم هو المحافظة على توفر امتياز تلك الصناعة ونشرها في ثنايا آليات السلوك التواصلي. . إنها حيلة مشابهة لتلك التي تضمنتها قصة «ألف ليلة وليلة»، حيث تقطع خيوط الشمس، وفي اللحظة المناسبة، تتسلسل القصة المشوقة للمتلقي لتغريه بمواصلة السهر في الليلة التالية.

ومن الواضح أن فكرة إدامة الطوفان في إطار إشغال الكون الأثيري برسائل اتصالية ذات أهداف مسبقة ليس بالفكرة الجديدة. إنها تشبه الى حدّ ما قرع الطبول المستمر والمدوّي حين يسير الفرسان في صفوف لملاقاة خصمهم. إن ذلك الصوت لا يدوّي في الفضاء أكثر مما هو يعصف بقلوب المقاتلين المتردّدين والخائفين من ملاقاة العدو. لذلك، فإن حجم البث وما يتضمنه من رسائل متنوعة ومتكررة سوف يخلق ضوءاً فيضياً يغطي مساحة واسعة في الوقت الذي يمنع فيه الرؤية المباشرة، وفي الوقت ذاته يلغي الإحساس بالأبعاد وحدودها المادية والمعنوية التي يغطيها الضوء من زواياها الأربع.

إن اكتشاف خريطة «الحمض النووي» (AND) للإنسان كان بداية لتحديد عوامل وراثية ونمط المؤثرات البيئية في تكوين وسلوك الإنسان وعوامل تكيفه مع محيطه، أو بالأحرى عناصر القوة والضعف فيه. ولنفترض أن السيطرة على شيفرة السنن الجينية والتأثير فيها يشبه إلى حد ما السيطرة على طريق المواصلات وإحكام السيطرة على منافذها ونهاياتها والتأثير في إمكاناتها، فمن خلال ذلك يمكن استبدال المعلومة الجينية بأخرى بحسب ما يرغبه علماء الوراثة. وهي استعارة تقربنا نسبياً من فهم قدرة المتحكمين في وسائط صناعة المعلومة ونقلها على بناء الكون التواصلي ـ الإعلامي، أو بالأحرى هي محاولة شبيهة إلى حد ما بجهود إعادة بناء خلية نحل بكل مكوّنات التفاهم والتفاعل بين أعضائها وبشكل خاص نظام التكاثر والإنتاج.

وواضح هنا أن السيطرة لن تكون جزئية، بل هي معبّرة عن منظومة كلية تؤسس على منطق القوة، لتشكل سلطة على مصادر المعرفة، وتكتسب قوتها من حق مفترض قوامه أهلية مستندة إلى بدعة «العالم الحر». وهذا العالم وحده، ودون غيره، قادر على إدامة أنظمة التواصل وتطويرها، وحمايتها من المتطفلين، ولذلك فيما نحن نقرأ أفكار فوكوياما وهانتنغتون، سوف نذهب إلى تلمس كل المبررات التي تقف وراء معيار ثابت، وهو وجود عدو جديد وتدميري يستدعي المواجهة عبر مختلف

الوسائل، ومنها وجود قوة عالمية تكرس تميزها من أجل «الحرب الطويلة»، والاتصال في كل ذلك يعد سلاحاً حاسماً في المنازلة. وهكذا تتحول الأناشيد حول «حرية التواصل» و«حق المعرفة» إلى نوعٍ من أفعال التجاوز، وربما الإغفال المقصود، لصالح التمسك بالقيم التي تبقى دوماً بحاجة إلى حارس يقظ، لا تغمض عيناه عن اللصوص الذين يحاولون النفاذ إلى خزنته، والسيطرة على مصادر قوته، ومن دون تلك القوة يتحول شمشون الجبار إلى مقاتل منزوع العضلات.

ثانياً: شهوة السيطرة

وفي **رحلة بالداسار** لأمين معلوف يروي قصة تاجر الكتب الذي يغرق في شغف البحث عن كتاب مزعوم يحدّد موعد نهاية العالم، أو إمساك لحظة التتويج الجنائزي للتاريخ. يقول: «لا أقولها بفجاجة، في السنوات الأخيرة أصبحت نهاية العالم هي التي تحقق لي معظم إيراداتي... نعم الوحش هو الذي يكسيني، الوحش هو الذي يطعمني». ولا يبدو هذا القول غريباً عن حقيقة ما يوظف لصناعة «الوحش» الإعلامي الدائم الجوع للمزيد من الفضائح والكوارث، وذلك عندما نصنف الإعلام باعتباره كياناً وسطاً بين أنظمة من التواصل والتعبير، ولكنه في الوقت ذاته كيان له شهوة السيطرة على غيره من تلك الأنظمة. وليس في هذا أي التباس لغوي أو دلالي، فالأيقونات التي استخدمتها البشرية للدلالة على تطورها لغاية اليوم كانت تحمل في مضمونها علامات لبناء العلاقات بين الأشياء، وهي اللغة، ولكن اللغة بمعنى اللفظ اللغوي، تلتوي في كينونة الإعلام لتتحول إلى أشكال لها معنى آخر أقرب إلى المادة المجردة منها إلى العلامات والدلالات المفضية إلى إدامة تواصل حسّي بين الإنسان. فقد أضحى فضاء الإعلام في استخدامه اللغة ورموزها أوسع بكثير من توصيف العلاقات في التفاعلات اللغوية القائمة، وبتعبير آخر فقد كسر الإعلام «حاجز الصوت» في سرعة تدفقه وقوة تأثيره ليعيد تأسيس مفاهيم جديدة للتواصل وليقيم له منظومته الخاصة التي تتفاعل في محيطها باستمرار وتملك القدرة على التوالد والتجدد.

وإذا كان «التأويل» هو المحور الذي شغل اهتمام علماء الكلام بالعلاقة بين اللفظ والمعنى، أو بين نظام الخطاب ونظام العقل، فإن حرفة «التواصل» تتعدى ما كان يحلم به البلاغيون في تكريس صنعتهم من أجل إعلاء شأن اللفظ وحمايته والدفاع عنه، وتأسيس منظومة تتعدى مسألة التوافق والانسجام بين اللفظة والمعنى إلى تأسيس وحدة قادرة على جعل المعنى يضع لفظه الخاص، وأن يطوع ويصاغ محتوى اللفظة لصالح وحدة وشمولية المعنى، وهي آلية تفكيكية كان من أولى أهدافها

الإسراع بقدرة المعنى باتجاه الاستجابة لحاجات تقنية في الغالب. وهذا ما نراه واضحاً في البرامجيات اللغوية الجديدة التي تحفل بها الأسواق تلبية لحاجات مدرسية «تعليمية» على حساب كينونة اللفظة وقدسيتها، ولمغادرة معنى «إعجاز اللفظ» باتجاه تكريس كفاءة «المعنى». ولم تعد المسألة محصورة في فلسفة العلاقة بين طرفي المعادلة، اللفظة والمعنى، بل إن المعركة قد حسمت من أجل تطويع اللفظ، والاندفاع بآليات المعنى إلى حيث تتوفر له حرية واسعة من التشكل من دون ضوابط ومحددات.

وإذا كانت اللغة توجد قبل الحقيقة، أو تعبّر عنها، فإن الإعلام في علاقته مع اللغة يسهم في إعادة تشكيل الواقع وتحديد ملامحه، ومن هنا تفرض مسألة الإمكانات الإبداعية أهميتها في تركيب وصناعة المفردة والجملة والعناية بالقواعد النحوية والبلاغية في اللغة، وبذلك تشكل أبعاد الوظيفة الأدائية للغة في كونها وسيطاً في تكريس الحقيقة وتداولها. وفي هذا الإطار قدم الباحث الدكتور نسيم خوري[٥] جهداً علمياً ومنهجياً في معنى سلطة اللغة والتهديد الذي يواجه هذه السلطة من خلال استجابة الفصحى عبر وسائل الإعلام، وأطلق تحذيراً هو أقرب إلى الإيحاء باقتراب الكارثة وأن وسائل الإعلام المرئية والمسموعة أضحت «محور الانهيارات اللغوية والمسرح الجاذب للسلطات والشرائع العليا والنخبوية من المجتمع، تتراجع الفصحى وتختفي من دون أي صراع تقليدي، وتحل مكانها اللغة الشعبية التي يعاين فيها اللغويون نشوء لغات فجائية ونتوءات تعبيريّة تؤثر بشكل فاعل في تحديد عناصر اللغة التعبيرية»[٦].

إن الحديث اليوم تجاوز مشكلة «الفجوة الرقمية» التي ولدت مع تسارع الثورة التقنية التي وجدت في ميدان الإعلام والاتصال بيئة صالحة لتسارع نموها، ولم تعد المسألة هي تقريب تلك الفجوة، أو تقليل آثارها بين الدول الغنية والدول النامية والفقيرة، بل الشاغل الأساسي اليوم هو استيعاب الآثار السلبية المتراكمة على المستوى السوسيو-اقتصادي، وعجز الكيانات الوطنية وما لديها من بنى تحتية للاتصال عن إدراك العوامل الجديدة المضافة، وبشكل خاص على مستوى كثافة المعلومات وانتشارها.

إن عدم اللامساواة في الوصول إلى المعلومة والمعرفة قد أفقد الدول النامية والفقيرة إمكانية الاستفادة من مفاهيم عامة، مثل حق المعرفة وحق الاتصال، وحتى شبكة «الإنترنت» التي كانت ولادتها عالمياً تمثل فرصة لكسر احتكار المعلومة، أصبحت مغايرة

---

(٥) نسيم الخوري، **الإعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٥٠ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥).

(٦) المصدر نفسه، ص ٤٧٣.

لذلك، وما يحدث هو على العكس تماماً. فالقواعد البيانية والمعلوماتية لم تعد متاحة، كما كانت في السابق، لكل باحث عن المعرفة، بالإضافة إلى احتكار حق الدخول إلى الكثير من المواقع، ومراقبة طرق الاتصال بكثافة، وما يقدم من حقوق اتصالية هو في الواقع جزء من الفائض بعد التحقق من سعة انتشار الشبكة وسرعة الدوران في حدودها، وليس من حق الوقوف في تقاطع مرور المعلومات وحرية الاستفادة منها.

إن فهمنا المحيط الذي نعيشه يرتبط قبل كل شيء في قدرتنا على اكتشاف ذلك المحيط وعلى التفاهم معه، والامتياز هنا يتجلّى في مرحلتين: **الأولى** في فرصة الوصول إلى المعرفة، و**الثاني** في تداول المعرفة ذاتها. ولقد عبّر الكاتب أمبرتو إيكو عن جدل تلك العلاقة، ولكنه في الوقت ذاته ضمّن آليات علاقة التواصل عناصر العجز المفروضة عليها: «إن الإنسان يقرأ الكون المحيط به من خلال علامات ويعبّر عنه من خلال أنظمة مختلفة من العلامات، سواء كانت لغة أو رسماً أو رموزاً. . . وبحسب قول ألانو ديليّ أيزورلي في روايته **اسم الوردة** فإن: «كل كائنات الدنيا هي لنا كتاب، ورسم يتجلى في مرآة»، وبتعبير آخر: «إننا نعيش اليوم وسط أنظمة من العلامات نحقق من خلالها عمليات التواصل وننجز بصفة ناجعة أعمالنا اليومية حتى أبسطها، ولربما كان الإنسان البدائي يستعمل أقل عدد من العلامات للتواصل ويعتمد على العلامات الطبيعية لفهم الكون المحيط به، أما اليوم فقد تطور عالم «العلامة» وتعقّد حتى صرنا سجناء الكون العلامي، بل صرنا من دون أن ندري علامة وسط علامات أخرى»[٧].

ثالثاً: مشروع التفوق الإمبراطوري

إن فكرة الخروج بالتواصل من خطوط الطول والعرض التي تلف الكرة الأرضية هي بحد ذاتها الفكرة التي تجسد مفهوم الهيمنة، إذ لم تعد مفاهيم مثل عدم التوازن في تدفق الأخبار، ومسألة الفجوة القائمة بين الشمال والجنوب، وسيطرة الدول الصناعية الكبرى على إنتاج الوسائل المتواصلة، تجد لها اليوم معادل لفظي أو دلالي. هذه الأمور ذهبت مع الخطاب التحليلي حول مفهوم وسلطة الإعلام في حقبة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، ليحل بدلاً منها هموم أخرى تشغل الباحثين عن حرية الإعلام وفق المعايير التي تحدثت بها الأمم المتحدة أو لجنة مكبرايد التي كلفت بدراسة حالة «عدم التوازن» في ميدان الاتصال والإعلام في عقد السبعينيات من القرن الماضي.

---

(٧) أمبرتو إيكو، **السيميائيّة وفلسفة اللغة**، ترجمة أحمد الصمعي (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٥)، ص ١٣.

إن المشروع الإمبراطوري للولايات المتحدة الأمريكية يتعزز باستمرار بالمحافظة على التفوق في ميدان الاتصال واحتكار المعلومات، إذ إنه يستخدم حوالى مئة قمر صناعي عسكري، و١٥٠ قمراً آخر ذات أغراض مدنية ورقابة حصرية حتى اليوم عبر «نظام التحديد الشامل» (G. P. S.) الذي يؤمن تشغيله ويستطيع في الوقت نفسه منع استخدامه من قبل الآخرين. وتتمتع الولايات المتحدة بسيطرة عملية مطلقة على الفضاء(٨)، فعلى رغم كل المعاهدات التي رعتها الأمم المتحدة لحماية الفضاء، باعتباره ملكية بشرية عامة، لكن الإدارة الأمريكية إما أعلنت انسحابها من بعض المعاهدات المتعلقة بالاستخدام السلمي للفضاء، أو تجاوزت العمل بها. وسوف تنقل الولايات المتحدة تدريجياً سلطتها وهيمنتها على طرق الاتصال من الأرض، التي تواجه فيها معارضة قانونية وعملية، إلى الفضاء حتى تفرض سيطرتها شبه الكاملة، إذ تتطلب جهود الدول النامية والفقيرة عقوداً من الزمن من أجل مزاحمة الولايات المتحدة في ذلك الفضاء، أو الحصول على موقع قدم فيه.

لقد أثبتت تجارب حربين شهدهما العالم في منطقة الخليج: الأولى عام ١٩٩١، والثانية عام ٢٠٠٣، أن تقليل كلفة تلك الحروب يعتمد بشكل كبير على حرب أخرى تسبق العمل العسكري، وهذه الحرب يمكن أن تشنّ عن بعد ويشكل الإعلام عنصرها الأساسي.

وينقل عن غوتشالك عام ١٩٩٢(٩) في دراسته عن «سلوك الإعلام خلال حرب الخليج الأولى» عام ١٩٩١، أنه قد سجل ظاهرة تطرف الصحافة المدجنة التي لا تعبأ للحقيقة، وتعتنق قومية فظة لا تجد حرجاً في ملامسة العنصرية... لقد كانت الإدارة تكذب بينما تجتر وسائل الإعلام وتكرر الكذب من دون تردد، ومحطات التلفزة تخصص لدعاة الحرب وقتاً أكثر بمئة مرة مما توفره لمنتقديها.

---

(٨) غسان سلامة، **أميركا والعالم: إغراء القوة ومداها** (بيروت: دار النهار للنشر، ٢٠٠٥)، ص ١٦٩.

(٩) Marie Gottschalk, «Operation Desert Cloud: The Media and the Gulf War,» *World Policy Journal*, vol. 9, no. 3 (Summer 1992).

الفصل الثاني
الإعلام العربي: أزمة الهوية وحرية الأداء

هناك نصّ له مغزى، ربما لا علاقة مباشرة له بالإعلام، ولكنه يغطي مساحة واسعة من الإشكالية القائمة اليوم على مستوى الأداء السياسي والعلاقات الدولية، وهو ما أورده هنري كيسنجر كما يلي: «المأزق النهائي لرجل السياسة هو في التوصل إلى الموازنة بين القيم والمصالح وأحياناً بين السلم والعدل»[(١)].

وإذا كانت تلك بعض من ملامح الأزمة التي نرى تفاصيلها اليوم في خريطة الأنشطة السياسية والإعلامية العربية، فإن الاختلال لم يعد في صياغة الموازنة بين القيم والمصالح، أو البحث عن السلم والعدل، بل أبعد من ذلك بكثير ليتصل بمدى قدرة هذه الوسائل على تمثيل مصالح شعوبها، أو التعبير عن الهوية والدور في إطار التحرر من كل أشكال الهيمنة والسيطرة والمصادرة من أجل ممارسة دورها الخلاق في التنمية الإنسانية والتحرر.

وفي منتصف الطريق يتعزز دور الإعلام كوسيلة يزداد دورها وأثرها يوماً بعد آخر في إطار السياسة الدولية، ويشكل معبراً لتواصل الحوار، أو حتى لإشاعة التوتر، بين القوى الأساسية في المجتمع الدولي، وعلى الإعلام، أو فوق كاهله، ترمى أوزار الفشل أو المخاطر التي يعانيها العالم اليوم. أما النجاحات، فإنها تسجل لعبقرية السياسيين وحدهم، ومع ذلك لم تعد المنظومة الكونية الراهنة، بكل عناصرها وتجاذباتها، قادرة على الاستغناء عن دور الإعلام في إدامة الصلة بين مختلف مستويات العمل السياسي، عمودياً وأفقياً، وكما أن الحرية تعدّ اليوم شرطاً لتنمية

---

(١) هنري كسينجر، **هل تحتاج أميركا إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين**، ترجمة عمر الأيوبي (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٢)، ص ٢٩٢.

البشرية والتقدم، فإن الإعلام أضحى الحارس المفترض للدفاع عن تلك المنجزات وتطويرها.

إن نوعية الحياة التي يعيشها البشر في القرن الواحد والعشرين، والمتسمة بقدر كبير من الالتزام المتبادل للمصالح والقناعة بالعيش المشترك على هذا الكوكب، تفرض عوامل متنوعة تدخل في صنع المنظومة الإعلامية. ولذلك لم يعد النظر إلى الإعلام باعتباره الإطار الذي يحقق حرية إبداء الرأي أو حق الحصول على المعرفة والمعلومة، بل تعدّى ذلك إلى مسؤولية الحفاظ على الحرية بكل أشكالها، سواء في حق الإرسال، أي إبداء الرأي، أو حق التواصل، أي حق الحصول على المعلومة والرأي ونقده والتعامل معه، وهي مهمة متداخلة بين مسؤولية معبّرة عن مجمل حرية الفرد أو الأفراد (المجتمع) إلى جانب مهمة أخرى تتمثل في بناء الثقة لصياغة وتنمية الحياة البشرية على أفضل صورها.

إن الإعلام الذي ارتبط بالمرحلة التنويرية في حياة البشرية قد أضحى ركناً أساسياً في بناء العلاقات الدولية والعلاقات الاجتماعية، إذا لم يعد ممكناً ـ نظرياً ـ تصور مجتمع ما، من دون ذلك الوسط الكثيف من النشاط الإعلامي المتنوع، ولذلك بالقدر الذي أضحى فيه الإعلام محورياً في شبكة التواصل الإنساني، فإنه في الوقت ذاته أضحى مسؤولاً دائم الحضور، معبراً عن إمكانية أن يصبح هذا المحور عاملاً في الاستقرار والسلم، إلى جانب أن يتحول، أو بشكل أدق أن يوظف، كوسيلة مباشرة وفاعلة لإثارة النزاعات والحروب وعدم الاستقرار، وهكذا.

وإذا كان موضوع المعايير التي يجب أن يستند إليها النشاط الإعلامي هي السؤال الدائم الحضور، فإن واقع الحال يقودنا إلى الاعتراف بأن الأغراض المسبقة، وبالنيات غير الأخلاقية في الغالب، قد حققت أهدافها في تحويل الدور الأخلاقي المفترض للإعلام في الحياة البشرية إلى غير ذلك من المصالح الشريرة، والتي كثيراً ما قادت إلى كوارث شاملة، هذا إذا ما ضعفت في الوقت ذاته عوامل أخرى ضابطة في الحياة الاجتماعية، مثل الديمقراطية والمشاركة السياسية وحقوق الإنسان، فعاد الطريق مفتوحاً لمرور العوامل المؤدية إلى زعزعة الاستقرار وفقدان الحرية والأمن. وهذا ما نراه واضحاً في الاستخدام المنحاز وغير المنصف للقدرات الإعلامية الدولية وبإمكاناتها الكوكبية الكبيرة، ضد مصالح الشعوب، وباتجاه حماية وتعزيز التوسع والنهب الاستعماري والهيمنة والسيطرة على شعوب العالم وثرواتها.

وبتعبير آخر، فإن تلك الإنجازات التي تحققت «افتراضاً» لصالح البشرية على

مستوى التواصل والتبادل، تم تحويل جزء كبير من مسارها لخدمة مصالح وغايات غير إنسانية، وأضحت وسائل الإعلام تستخدم بشكل سلبي ضد حرية الشعوب وضد العدالة، ومن أجل تعبيد الطريق لمرحلة استعمارية جديدة، حتى أضحت الأداة الإعلامية في إطار استخدامها المغرض والسلبي، وبكل عناصر تفوقها التواصلي وقدرتها على النفاذ والتنوع، أدوات لتقويض حرية الشعوب وكرامتها وطموحها نحو التقدم.

أولاً: إشكالية الإعلام العربي

وعلى مستوى الوطن العربي، فإن التطور التقني الواسع الذي شهدته مختلف ميادين العمل الإعلامي لم يكن عملياً متوافقاً مع تطور مسؤولية الأداء الإعلامي تجاه القضايا الأساسية المعبّرة عن معاني دعم الحرية والعدالة والتنمية، وفي الواقع فإننا اليوم أمام نموذجين من الإعلام العربي: **الأول** الإعلام الرسمي المعبّر عن سياسات الحكومات ومصالحها المختلفة، وهو الإعلام الأقوى من حيث الوسائل والإمكانات، والإعلام **الآخر** هو الإعلام الشعبوي الذي تنهض به الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني وقوى المعارضة، وهو الإعلام الأضعف مادياً وتقنياً، على رغم أنه في ساحات عديدة من الوطن العربي الأكثر تأثيراً في المجتمع، حتى تلك النماذج الإعلامية التي برزت عبر توظيف تقنية البث الفضائي في شبكات إخبارية تلفزيونية، وحققت نجاحات مهنية كبيرة، هي في الواقع ليست بعيدة عن القيود الرسمية، أو حتى ضغوط الممولين السياسية لضمان عدم خروجها عن الخطوط المحددة لأنشطتها، فنراها في الوقت الذي تحاول إبراز حياديتها وموضوعيتها أنها ولأسباب عديدة تضحي بكل ذلك تنفيذاً لبرامج سياسية مسبقة واستحقاقات ذات طبيعة سيادية أو غيرها.

إن المأزق الحقيقي لوسائل الإعلام العربية، في الوقت الذي تطورت فيه القدرات التقنية وتنوعت، واتسعت عوامل التأثير المتبادل بين المرسل والمتلقي، هو أن تلك الوسائل ـ وباستثناءات محددة ـ عادت تخسر يوماً بعد آخر صدقيتها ودورها، ولم تحافظ على وهج الدور الذي اتسمت به في بدايات تأسيسها وتطورها، وبشكل خاص في النصف الأول من القرن الماضي، حيث حملت الصحافة راية النضال الوطني التحرري، وجسدت إرهاصات مرحلة الاستقلال وبناء الدولة العربية وتحديد خياراتها في التنمية والتطور.

وليس من مبالغة القول إن أجهزة ومؤسسات الإعلام العربية، حالها كما السلطة السياسية، قد تم خطفها وتكميمها والمساومة على حريتها. ومن المثير للدهشة

أن مستوى الأداء الإعلامي في الوطن العربي الذي شهد تطوراً واسعاً بعد انتشار البث التلفزيوني المحلي والفضائي، وتنوع شكل التواصل وفوريته، كان يتراجع بخطى واسعة نحو الخلف في إطار التعبير عن معنى الحرية والاستقلالية والقدرة على التأثير في الحياة السياسية.

فالتراجع في أداء المؤسسة الإعلامية العربية لم ينحصر في قدرتها على التعبير عن حاجات التغيير والإصلاح في الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بل تعدّى ذلك إلى مساهمتها، بشكل أو بآخر، في تكريس واقع التشرذم والتفكك وتسويق القيم والمفاهيم السلبية في الحياة، وانتقل جزء أساسي من البرامج الموجهة ضد المصلحة القومية لتجد لها موقعاً في تلك الوسائل. وانعكس ذلك أيضاً على التعامل مع موضوعة النقد، وعلى ما يمكن أن تحمله وسائل الإعلام من رأي الشارع السياسي، ومن قضايا الشعوب في إطار التنمية والمشاركة السياسية وبناء المجتمع المدني. وفي هذا الإطار يكشف تقرير «الحريات الصحافية» أن البلدان العربية في ترتيب مستوى الحريات الصحافية في العالم تحتل المواقع من ٨٥ إلى ١٦٢ من مجموع الدول البالغ عددها ١٦٧، أي أنها تتخلى عن نصف القائمة الأول، وتقف في إطار النصف الثاني[٢].

وفي متابعة ما يصدر من تقارير سواء عن المنظمات المعنية بالحريات الصحافية الإقليمية والدولية، أو التقارير المختصة بالتنمية البشرية والإنسانية، فإنه يمكن ملاحظة الهوة التي تفصل بين حجم المؤسسات الإعلامية العربية، وبشكل خاص المؤسسات الرسمية الخاصة المعنية بالبث التلفزيوني عبر الأقمار الصناعية، والتأثير الذي تتركه في المتلقي.

وقد جسدت أزمة الثقة والشك والخوف من التضليل عوامل تفريق وتباعد بين المرسل والمستلم، وهي تزرع عوامل الشك حتى في الرسائل المتسمة بالصدقية والموضوعية، لتضع العلاقة، التي يفترض أن تكون إيجابية وفاعلة بين المؤسسات الإعلامية العربية والمواطن العربي، في نفق من الشك والريبة ومن التبادل غير المتكافئ. وأضحى الاتصال وكأنه يندفع باتجاه واحد، متوجهاً نحو الجمع المتلقي، وكأنه حشود فاقدة لحرية النقد أو حشود مستسلمة فاقدة لقدرة التمييز والنقد وغير قادرة على مقاومة إغراء مواصلة الانصياع والتلقي السلبي.

---

(٢) «الحريات الصحفية في العالم العربي،» (تقرير منظمة مراسلون بلا حدود، ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥).

الجدول رقم (٢-١)

الحريات الصحافية في العالم العربي: الترتيب العربي والترتيب العالمي

الدولــة	الترتيب العربي	الترتيب العالمي
الكويت	١	٨٥
قطر	٢	٩٠
الأردن	٣	٩٦
الإمارات	٤	١٠٠
لبنان	٥	١٠٨
المغرب	٦	١١٩
البحرين	٧	١٢٣
الجزائر	٨	١٢٩
فلسطين	٩	١٣٢
السودان	١٠	١٣٣
اليمن	١١	١٣٦
مصر	١٢	١٤٣
سوريا	١٣	١٤٥
تونس	١٤	١٤٧
المملكة العربية السعودية	١٥	١٥٤
العراق	١٦	١٥٧
ليبيا	١٧	١٦٢

وعبر الدراسات التي تناولت هذا الموضوع من زاوية السوسيولوجيا الوظيفية لوسائل الإعلام، فإن حجم التصدّي لظاهرة الفضاء العالمي للتدفق الإعلامي وتأثيره في شبكات التفاعل في المجتمع المتشكل من علاقات اتصالية، وبشكل خاص في الوطن العربي، بقي مقصوراً على دراسة مؤطرة في استبيان دلالات حرية الأداء الإعلامي في أفق دور السلطة السياسية. ولم يتعدّ ذلك إلى متابعة الآثار المترتبة من اختلال العلاقة، ومن تفشي وباء الامتداد السلطوي إلى كل مرافق الإعلام والسيطرة عليها بمختلف الوسائل، لينشئ بعد ذلك نمطاً جديداً من الرقابة ومن تحويل المتلقي إلى قناة مستطيلة فارغة تمر عبرها الرسائل من دون أن تترك أثراً في طريقها.

ومن هنا، فإن الوطن العربي قد انكمش جغرافياً عملياً إزاء زحف الثورة

الإعلامية، أي أنه لم يتجاوب مع الدلالات الفكرية والاجتماعية لتوسع مساحة الفعل الإعلامي، في الوقت الذي يبدو فيه متجاوباً مع حجم الاستثمارات المالية في هذا المجال، إذ يشهد ولادة محطة فضائية جديدة كل أسبوع تقريباً. وهذا ما نراه عملياً عند قيامنا بأية جولة (نزهة) لتقليب صفحات المساحة الواسعة للبث التلفزيوني الفضائي، لنواجه ذلك الحشد الكبير من حزم البث، ولكنها تبدو مثل بيوت من القصب واهية أمام أي ريح عاتية، فهي، وفي أغلبها تقريباً باستثناء قنوات تعد على أصابع اليد، مشغولة بكل شيء غير الفكر والثقافة، وغير المعاناة الحقيقية التي يعيشها الوطن العربي على مستوى تحديات التنمية وحل مشكلات الحياة والتجاوب مع متطلبات الإصلاح الديمقراطي والبناء الحضاري.

لذلك لا بد من الحذر عند دراسة واقع الإعلام العربي، والتفريق بين مسألتين منفصلتين: **الأولى** مدى التطور التقني الذي شهده الإعلام العربي، وبشكل خاص في العقد الأخير من القرن العشرين وبدايات هذا القرن، والنمو المطرد للمحطات التلفزيونية الفضائية التي تتكاثر مثل نبات الفطر في منطقة مظلمة، و**الثانية** مستوى ما تحقق من حرية حقيقية وقدرة فاعلة للتأثير في المواطن العربي، وهذا لا يقتصر على التلفزيون كأداة اتصالية، بل يتعدى ذلك إلى الإذاعة، ثم المطبوع بكل أنواعه وأشكاله، وفي المقدمة الصحيفة والمجلة.

ثانياً: التطور الأحادي الجانب

بداية لا بد من التفريق، على مستوى الغايات والأهداف وصيغ التعبير والأداء، بين مستويين من الإعلام: **الأول** تعد خميرته وتصاغ تفاصيله في إطار البيت العربي، ويخضع لظروف البيئة العربية بكل تعقيداتها وتداخلاتها، **والآخر** قادم من خارج حدود الوطن العربي، له أساليبه وأهدافه، فالإعلام العربي الذي شهد خلال الفترة الماضية تقدم الوسيلة السمع ـ بصرية على المقروءة منها ما زال متأثراً وتابعاً، أو مقلداً لغيره القادم من خارج حدود الوطن، وبين الاثنين مفارقة الصنعة ومقدرة الابتعاد عن الرقيب أو السلطة[٣].

وإذا كان الإعلام العربي قد شهد منذ زمن بعيد آليات الخضوع لقيد الحكومات، وعاش تحت مقصلة قوانين الرقابة المسبقة والطوارئ والاستثناء، أو هاجس الخوف من التعامل مع الآخر أو تحمّل الرأي المقابل، فإن ظاهرة جديدة قد نمت خلال العقد

(٣) **حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي السادس عشر: الوثائق، القرارات، البيانات** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص ١٨١.

الأخير من القرن الماضي واتسعت خلال السنوات الماضية نتيجة التقدم التقني الكبير الذي شهده ميدان الاتصال، والبث الفضائي بشكل خاص، وذلك بدخول الاستثمارات المالية الكبيرة في القطاع غير الحكومي، ممثلاً بأشخاص أو شركات قابضة أو استثمارية، اندفعت، كل بحسب أسبابه وأهدافه، لبناء مؤسسات إعلامية كبيرة تجمع بين الرغبة في الاستثمار المالي الذي عاد مربحاً تحت مظلة الإعلان التجاري والترويج الترفيهي، أو التعبير عن غايات سياسية داخلية وخارجية ذات أهداف معروفة.

وبارتفاع قامة المؤسسات الإعلامية العربية الخاصة إلى جوار المؤسسات الإعلامية الحكومية، أدت المنافسة على كسب الجمهور إلى تحسن نسبي في طبيعة المادة الإعلامية، وأسلوب مخاطبة الجمهور، ومن ثم إلى تراخٍ اضطراري في قبضة الرقابة المسبقة، ولكن ذلك كله أدى في المقابل إلى نتائج عرضَية سلبية، في المقدمة منها، ولأغراض المنافسة على كسب المزيد من الجمهور المتلقي، الى سيادة الإنتاج الترفيهي الاستهلاكي المنخفض المستوى من حيث الغاية السياسية والاجتماعية أو الحرفة الفنية على حساب الأعمال الرصينة الهادفة، إلا باستثناءات قليلة، مثل إنتاج البرامج التاريخية في سوريا مثلاً. كما أن القطاع الاستثماري الخاص في ميدان الإعلام، ومن أجل المحافظة على امتيازاته ووجوده واستمراريته، اصطف إلى جانب القطاع الإعلامي الحكومي لخدمة أهداف الأنظمة السياسية، فالمؤسسات الإعلامية الخاصة هي في معظمها تعبير آخر عن سياسات الأنظمة العربية، وبالتالي فإن قبضة الحكومات لم ترتخ في الواقع استجابة لتلك التحولات إلا في الإطار العام، ولكنها ما زالت تمسك بقوةَ بمنابر الرأي، وفي أقل تقدير تقلل من سقف النقد الموجه ضد سياساتها وإجراءاتها.

ولأجل ذلك ظهرت صيغ جديدة للسيطرة على شبكات الإنتاج الإعلامي واحتوائها، وذلك بإقامة مدن إعلامية تتمتع بامتيازات وإعفاءات خاصة، وتتعامل بمرونة رقابية واسعة، ولكن ذلك لا يتم من دون صيغة من التوافق والتراضي في ضمان انسجام ما ينتج من مواد إعلامية سياسية وإخبارية ودرامية ووثائقية وحتى برامج ترفيهية، مع السياسات العامة للدولة التي تستضيف الشركات العاملة في تلك المدن الإعلامية، وفي أقل تقدير أنها لا تغرد خارج السرب.

ولذلك، فإن وسائل الإعلام العربية على الرغم من التوسع في بناء المؤسسات خارج الإطار الرسمي ـ الحكومي ـ سواء داخل الوطن العربي أو خارجه، إلا أنها ما زالت تحت تأثير مزدوج: يتمثل شقه **الأول** في سلطة الحكومات، ففي أغلب الأقطار العربية، وباستثناءات قليلة، تفرض الرقابة المسبقة على وسائل الإعلام، وبدل أن يجلس الرقيب في وزارة الإعلام لتأتي إليه المادة الإعلامية لإجازتها، أصبح الرقيب

موظفاً مقيماً في المؤسسة الإعلامية يتولى من أعلى المواقع المسؤولية فيها من أجل ضمان الولاء والطاعة، وعدم الخروج عن الأطر المسموح بها.

أما الشق **الثاني** لذلك التأثير، فيشكل ظاهرة متنامية وخطيرة، وهي تداعي المال العربي والأجنبي، برضى بعض الحكومات العربية أو حتى بمشاركة منها، لإنشاء مؤسسات إعلامية كبرى ذات طابع احتكاري (مؤسسات مالية وشركات قابضة أو تجارية) بالمعنى الرأسمالي، تتولى تنظيم الاستثمار وتوسيع ميادينه، وتستثمر في جميع مناحي العمل الإعلامي بشكل متناسق، وتطلق عبر هذه المؤسسات رسائلها الإعلامية الخفيّة وربما العلنية للتعبير عن سياساتها ومصالحها.

وعلى الرغم من ذلك ما زال الخطاب الإعلامي العربي أسير المدارس القديمة في الاتصال، فغياب التوجه المتحرر من الرقابة المسبقة المقيّدة لحرية الأداء والتعبير، وتجاوز خصائص الجمهور المستهدف واتجاهاته واهتماماته، بالتعمد في إهمال الرأي العام ومشاغله، والتمسك بالأساليب التي تجاوزها الزمن في صياغة الرسائل الإعلامية؛ كل ذلك أدى إلى تعميق الهوة بين المؤسسة الإعلامية العربية الرسمية وبين الجمهور، وبالتالي قاد إلى ضياع المبادرة وفرصة الاحتفاظ بالمستمع والمشاهد العربي، بعد أن أتاح له البث الفضائي التجول الحر والاطلاع على ما يجري في العالم بصيغة تتجاوز أداء الإعلام العربي وتكشف عن عجزه وعورته وتبعيته للحكومات والسياسات الرسمية.

ومن جهة أخرى، فإن التطور الكمي والنوعي الهائل والمتسارع في ميدان الاتصال قد ألقى بظلاله على الأداء الإعلامي العربي، إذ حاولت بعض وسائل الإعلام العربية مجاراة تلك التطورات والابتعاد عن الخطاب المباشر، نحو تحقيق مشاركة الجمهور في صناعة المادة الإعلامية، ولكن ذلك لم يتم وفق سياق متوازن، فقد ذهبت بعض الوسائل الاتصالية العربية، وبشكل خاص القنوات الفضائية، إلى اعتماد البرامج الترفيهية التي تقلد البرامج الأمريكية والأوروبية أو تستنسخها. وبرزت في الأنشطة الإعلامية العربية ظاهرة القنوات المتخصصة بالترفيه المجرد، وتحولت برامج المسابقات من فكرية وثقافية وتأريخية رصينة ومفيدة لأغراض التوعية والتربية وبناء الثقافة القومية، إلى منافسات ضعيفة المستوى، عقيمة الجدوى، هدفها التسلية الخاوية من كل غاية سوى المتعة، والمدعمة بمشاغلة الفرد ـ المشارك ـ أو المتلقي بظلال حلم الفوز والحصول على الثروة الكبيرة، وخلف كل ذلك تقف سياسة ترويج الإعلان التجاري، أو من خلال البرامج المعتمدة على العوائد المالية التي تتحقق عبر دفع الجمهور نحو زيادة الاتصالات الهاتفية والتي تدخل فيها المؤسسة الإعلامية شريكًا مع شركات الهواتف بهدف تحقيق عائد مالي للطرفين لكل واحد منهما حصته من ذلك.

ثالثاً: خطاب إعلامي أجنبي بلغة عربية

ومن كل ذلك نجد أن الإعلام العربي ما زال في أزمته التي امتدت عقودًا، وأسهمت في زيادة تبعيته للإعلام الأجنبي، فلم يستطع الإعلام الرسمي الانفتاح بشجاعة على الجمهور، كما أن القنوات التلفزيونية الفضائية غير الحكومية بقيت تراوح مكانها، باستثناء فضيلة التحرر النسبي من القيود الرسمية، ومناقشة مشاكل الواقع اعتمادًا على ما يعيشه الوطن العربي من محن في أكثر من بلد، والقدرة على التغطية الإخبارية الفورية من مواقع الحدث، وإشاعة تفاعل الآراء حول القضايا الراهنة التي تهم الشأن العربي، وإن كان ذلك يتم على نحو غير إيجابي في بعض الأحيان.

من ناحية أخرى، شهدت السنوات الأخيرة، وبشكل خاص في الفترة التي أعقبت احتلال العراق عام ٢٠٠٣، تغييراً جوهرياً في أسلوب التعامل الإعلامي الغربي مع الواقع العربي، فقد كان الغرب والولايات المتحدة بشكل خاص، يعتمدان في مخاطبة الرأي العام العربي على وسيلتين: **الأولى** خطاب مباشر عبر الإذاعات الناطقة باللغة العربية، مثل الإذاعة البريطانية (BBC) أو صوت أمريكا، أو المطبوعات الدورية الموجهة إلى المواطن العربي، وهي غالباً ما تصدر عن المراكز الثقافية التابعة للسفارات الغربية في الوطن العربي أو مراكز للبحوث والدراسات، وهي قليلة وغير واسعة الانتشار. والوسيلة **الثانية**، وهي الأكثر تأثيراً، تتم عبر الاختفاء خلف وسيلة إعلامية عربية، من خلال الشراء المبطن بالتمويل والإعلان، أو بالرشوة للأقلام التي أضحت واسطة لنقل المواقف الأجنبية أو الدفاع عنها. ولكن الخطوة الأهم هي ما حدث عبر إنشاء قنوات تلفزيونية فضائية غير عربية تبث باللغة العربية، من أجل أن تدخل ساحة الإنتاج والبث بأدوات عربية وبرسالة مصاغة باللغة العربية أيضاً، وعبر تبني مشكلات الواقع العربي، وإثارة الموضوعات السياسية الراهنة، من منظور المواقف السياسية والمصالح الاقتصادية لتلك الدول. ولعل أبرز تلك الخطوات هو انطلاق قناة «الحرة» الفضائية في شباط/فبراير ٢٠٠٤[٤] التي بدأت بثها على الموقع الرسمي لقناة العراق الفضائية التي تملكها وزارة الثقافة والإعلام العراقية قبل الاحتلال، وهو ما شكل اغتصاباً لحق عراقي وطني رسمي، وفي رسالة مباشرة للعراقيين بأن هذه القناة التي تحمل هوية الولايات المتحدة الأمريكية، الدولة المحتلة للعراق، ستكون هي المتحدث الرسمي باسم العراقيين.

---

(٤) أعلنت هيئة الإذاعة البريطانية (BBC) عن خطتها لإجراء تغييرات هيكلية في أنشطتها من أجل إطلاق قناة تلفزيونية باللغة العربية، وسيكلف إطلاق القناة ١٩ مليون جنيه استرليني (٣٣,٦ مليون دولار)، وسيطلق على القناة البريطانية اسم قناة (BBC) العربية، وسيتم تمويلها من أموال حكومية.

وعلى عكس ما توقعته الجهات الأمريكية الرسمية التي خططت لفكرة إنشاء قناة تلفزيونية فضائية تتحدث باللغة العربية، وتحاكي شبكة «فوكس» (FOX) أو «سي. إن. إن.» (CNN)، كانت مسألة هوية القناة سبباً في إخفاقها في كسب المشاهد العربي، فهي وإن كانت تتحدث باللغة العربية، إلا أنها في الواقع تعبّر عن المواقف الرسمية للإدارة الأمريكية وتدافع عنها، وتتبنى المصالح الأمريكية في الوطن العربي، وبالتالي فإن عزوف المواطن العربي عن متابعة هذه القناة يستند إلى اقتناعه بأنها وسيلة غير محايدة، ومنحازة للموقف الأمريكي المعروف بمعاداته الأمة العربية وبمساندته الكيان الصهيوني، وهي بذلك تقف في الجانب الآخر لتدافع عن سياسة الولايات المتحدة وعن جريمة انتهاك سيادة قطر عربي واحتلاله وتدمير كيانه وزرع الفوضى فيه.

وتكرر ذلك الأمر مع إذاعة «سوا» التي تُبث على موجة الـ «إف. إم.» (FM) الأكثر انتشاراً في أكثر من بلد عربي، فعلى الرغم من حشد الأغاني الشبابية والموسيقى، وإغراقها ببرامج تسلية وترفيه، إلا أن الاستماع إلى نشرة إخبارية واحدة منها يكشف أنها الناطق الرسمي باسم الحكومة الأمريكية لا غير. كما تكرر ذلك الأمر على مستوى المطبوعات الدورية، حيث تم إصدار نسخة عربية من مجلة **نيوزويك** *(Newsweek)* لتخاطب القراء العرب مباشرة ولتحمل الموقف الأمريكي الرسمي وتدافع عنه.

إن تجارب البث الإعلامي الى المنطقة العربية بقنوات ناطقة باللغة العربية ليست جديدة، فقد سبقت الجميع هيئة الإذاعة البريطانية ولحقها الكثير من الإذاعات بعد ذلك، وتطور الأمر على مستوى البث التلفزيوني الفضائي[٥]، كما هو الحال في القناة التلفزيونية الإسرائيلية الناطقة باللغة العربية، وهي جميعاً تجارب لم تخرج عن إطار كونها منبرًا للموقف الرسمي لتلك الدول، وبالتالي تحمل وزر تلك المواقف وآثامها، وهي أيضاً تواجه بموقف مسبق من المتلقي العربي الذي يعدّها ناطقة بلسان دولة خارجية أو معتدية. ولذا، فهي تحتل موقع غضب المتلقي العربي الذي يدرك أنها تتبنى موقفاً معادياً له، وتحاول أن تغرس فيه أفكاراً وآراء تخالف قناعاته وتطلعاته.

وإلى جانب ذلك، شهدت الساحة الإعلامية العربية تنامي سياسة القمع والتهديد ضد بعض وسائل الإعلام العربية وبشكل خاص القنوات الفضائية، إذ كشفت الحرب العدوانية الأمريكية على العراق عام ٢٠٠٣ أسلوباً جديداً من الرقابة التي يمكن أن تمارس في أشكال مختلفة، فقد تعرض العديد من القنوات الفضائية

(٥) في عام ١٩٩٦ أطلقت الـ BBC قناة تلفزيونية باللغة العربية، وكانت مشروعاً مشتركاً مع شبكة أوربت، ولكن تلك التجربة انتهت إلى الفشل بعد أشهر من انطلاقها.

العربية للضغوط الأمريكية عند تغطيته مواقف المقاومة الفلسطينية أو العراقية وأنشطتها الميدانية، حتى وصل الأمر إلى حد التهديد المباشر أو قتل المصورين التلفزيونيين في مواقع الأحداث، كما وقع في العراق لمصوريْ قناتيْ الجزيرة والعربية، أو إلى الضغط على تلك القنوات لحجب نشر الأفلام والوثائق التي تدين قوى الاحتلال بارتكاب الجرائم اللاإنسانية، وعدم بثّ ما يتوفر لها من مشاهد عن عمليات المقاومة ضد الاحتلال وصور تدمير المعدات العسكرية للمحتل والجنود القتلى. كما وصل الأمر إلى ممارسة الضغط على تلك القنوات الى عدم استخدام تسمية المقاومة أو المقاومين والاكتفاء بذكر المسلحين أو المجهولين، واعتبار مخالفتها لذلك تضامناً مع الإرهاب والتشجيع عليه.

رابعاً: تراجع المسؤولية الإعلامية

وعلى صعيد الوطن العربي، ومستوى الفاعلية الرسمية والشعبية فيه، فإن الإعلام العربي، على الرغم من التطور النوعي والكمي، سواء في تقنيات الحرفية الإعلامية في التحرير ومشاركة المتلقي في صناعة الرأي وتحليل الأحداث، أو في المنجزات العلمية في ميدان النقل الفوري والمتتابع للأحداث والمواقف؛ على الرغم من ذلك كله، فإن الإعلام العربي ما زال منقسماً بين خطابين منعزلين ومتباعدين: **الأول** خطاب حكومي رسمي نمطي مثقل بهاجس الخوف من الرأي الآخر، ومسكون بعقدة التبرير والدفاع عن سياسة الحاكم والحكومة ومكبل بالمحرمات والممنوعات الرقابية، **والثاني** خطاب إعلامي معارض متواضع الإمكانات المادية والتقنية، ولكنه متخم بقدرة عالية من الضجيج والصراخ من دون أن يعرض برنامجاً بديلاً أو يكسب تأثير وقوة جماعات الضغط لصالحه. والاستثناءات القليلة في هذا الإطار تكمن في بعض صحف المعارضة في عدد من الدول العربية التي تتمتع بنوع من حرية التعبير، وفي تناول الشأن الحكومي والحياة البرلمانية والحزبية، ولها دورها المشهود به في التصدّي للفساد وتراجع الأداء الحكومي ومشكلات الواقع الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك بعض الصحف العربية التي تصدر في المهجر وتطبع بعضها طبعات محلية منسوخة في بعض الأقطار العربية، والتي تتمتع أيضاً بدرجة من حرية التعبير والنقد، وإن كان بعضها ما زال محسوباً على هذه الدولة العربية أو تلك، يدافع عن سياساتها ويتبنى مواقفها.

وتقف الفضائيات العربية موقفاً متقدماً في ميدان الإعلام العربي، إذ إن البرامج السياسية والحوارية حول مختلف القضايا التي تهم الشأنين العربي والدولي، ووجود عناصر مختلفة الاتجاهات والثقافات على منصة تلك الحوارات الحية، والتي تتحقق في

أكثرها من خلال مشاركة مباشرة من الجمهور عبر الاتصالات الهاتفية، بما يوجد نوعاً من البرلمانات الشعبية حول القضايا الجوهرية؛ كل ذلك وضع تلك البرامج الإعلامية في مقدمة الخطوات الضرورية للنهوض بواقع الإعلام العربي وتحرره من الأطر الجامدة، وانتقاله من مكاتب صياغة الأخبار والتقارير، إلى شارع الحدث السياسي، لخلق توتر إيجابي يخدم الحقيقة ويشرك المتلقي في الواقعة بقدر أكبر من الحيادية والموضوعية.

إلا أن النقص الحقيقي والفاضح يظهر في ميدان الإعلام العربي الموجه نحو الآخر، وبشكل خاص نحو الغرب والولايات المتحدة الأمريكية تحديداً، فما زال الوقت مبكراً والمسافة طويلة من أجل الوصول إلى إنجاز بناء وإطلاق شبكات تلفزيونية فضائية عربية تخترق الفضاء الإعلامي الخارجي بلغة متميزة رصينة وأسلوب هادف وموضوعي نحو شعوب دول العالم، وليس قريباً ـ من دون شك ـ ذلك اليوم الذي نجد فيه نظير شبكة «سي. إن. إن.» (CNN) العربي قد وصل إلى المشاهد الغربي، وما زالت هناك محاولات جدية من بعض الفضائيات العربية لإطلاق قنوات ناطقة باللغات الأجنبية الحية[٦]، وبشكل خاص اللغة الإنكليزية وموجهة نحو أوروبا والولايات المتحدة. ولكن تلك المحاولات تمثل مجرد طموحات تفصلها عن الواقع مسافة ليست قريبة، وكل الذي تحقق في هذا الميدان هو انتشار مكاتب بعض الفضائيات العربية في دول أوروبا والولايات المتحدة وروسيا وجنوب شرق آسيا وبعض دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية، وهو ما يوفر لها القدرة على التغطية الفورية للأحداث ونقلها الى المشاهد العربي، مضافاً إلى ذلك النجاح النسبي في الوصول إلى المواطنين العرب في المهجر والتواصل معهم، ونقل مواقفهم وآرائهم وأنشطتهم الفكرية والثقافية والعلمية إلى أبناء جلدتهم في الوطن العربي.

على صعيد آخر، فإنه منذ أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ تراجع أداء الإعلام العربي الموجه نحو خارج الوطن العربي باتجاه الدفاع والتبرير ودفع الاتهامات التي يمكن أن تُلصق به في كل مناسبة، وازداد منطق التخلي عن فكرة التصدي أو المواجهة للعدوانية الأمريكية والصهيونية، وأضحى الحديث عن وحدة الأمة العربية في مواجهة الأطماع، كذلك حق العرب في المقاومة ورفض الاحتلال، حديثاً شبه محرم خوفاً من تهمة تشجيع الإرهاب. ويظهر ذلك واضحاً في تقليد الفضائيات العربية منطق قناة «الحرة» الأمريكية في توصيف المقاومين والمجاهدين الفلسطينيين والعراقيين بأنهم مجرد مسلحين، أو خارجين عن القانون، أو حتى قتلة

(٦) أعلنت قناة الجزيرة الفضاية عن عزمها لإطلاق قناة تلفزيونية فضائية باللغة الإنكليزية عام ٢٠٠٧.

وإرهابيين. وتقلصت البرامج الحوارية التي تتناول قضايا قومية راهنة، إلا من بعض الاستثناءات، واتسعت مساحة البرامج الترفيهية ومسابقات التسلية وكل ما من شأنه أن يبعد تهمة الوقوف إلى جانب النضال العربي ومساندة المقاومة العربية المشروعة في فلسطين والعراق.

وعلى الرغم من اتساع دائرة التواصل العربي عبر استحداث المزيد من حزم القنوات الفضائية الموجهة إلى المواطن العربي، كذلك تواصل إطلاق إذاعات محلية جديدة وبشكل خاص إذاعات الـ «إف. إم.» (FM) الأرخص في الكلفة المادية للبث والإرسال، والأكثر شعبية في التواصل، إلا أن الرسالة الإعلامية ما زالت دون المستوى المطلوب من حيث الشكل والأسلوب، إزاء منافسة الإنتاج العالمي من البرامج على مختلف أنواعها. فالصناعة الاتصالية العربية ما زالت تعيش ضمن شرنقة الالتباس بين الغاية والمضمون، الأمر الذي يدفع المؤسسات الإعلامية العربية إلى زيادة اعتمادها على المستورد الجاهز، أو التوجه نحو التقليد واستنساخ تجارب الآخرين بكل ما يحمله من مساوئ ومخاطر سياسية واجتماعية على المتلقي العربي، وذلك للتباين في الثقافات والموروث الفكري والقيمي والاختلاف في طبيعة المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية. والظاهرة الأكثر خطورة في ميدان البث الإذاعي في الوطن العربي هي تلك الاتفاقات التي عقدت بين بعض الحكومات العربية ومؤسسات إعلامية دولية لإعادة بث إذاعاتها على موجة الـ «إف. إم.» لتنافس المحطات الوطنية، حيث تملك فيه الإذاعات الأجنبية إمكانات كبيرة على المستوى المادي والبرامجي وفي الحصول على الأخبار من مصادرها بشكل فوري ومباشر، بالإضافة إلى اعتمادها على حشد كبير من برامج التسلية والترفيه المشوّقة، ومن غير أي التزام وطني أو قيمي تجاه المتلقين.

وفي المقابل، فقد أثر الإعلان التجاري في حيادية وسائل الإعلام العربية وصدقيتها، فقد تحول الإعلان التجاري إلى وسيلة ضغط تمارسها الحكومات لضمان الولاء وعدم المعارضة أو الشغب، وغدا الإعلان التجاري الذي يعد مورداً وممولاً أساسياً للفعاليات الإعلامية المستقلة وسيلة مؤثرة بيد الشركات الكبرى التي تتوفر لها الأموال للصرف على الحملات الإعلانية في مختلف وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية. وبما أن أغلب تلك الشركات تعبّر عن مصالح أجنبية، فإن ممارسة الابتزاز تتسع وتتجذر لتأخذ مساراً ضاغطاً على حرية الأداء الإعلامي العربي، وبشكل خاص القنوات التلفزيونية الفضائية، حيث يمارس الإعلان تأثيره على مخططي البرامج لضمان حشد أكبر كمية من الدقائق الإعلانية على حساب الذوق العام، ومن دون مراعاة حق المتلقي في متابعة البرامج من دون انقطاع أو تدخل

جائر. وقد توسعت أيضاً ظاهرة حملات الرعاية، أي إنتاج برامج ترفيهية تحت رعاية شركات تجارية، تفرض شروط الممول الاقتصادي على سياسة البرامج أو حتى الوسيلة الإعلامية.

وعبر سياسة الإعلان التجاري وشروطه يتسرب الفساد والإفساد إلى مواقع التأثير الرئيسية في المؤسسات الإعلامية، فليس من الضروري أن تكون الرشوة المادية مباشرة، بل لقد تتسع لتشمل تسهيلات ومساعدات وخدمات أخرى، وهذا لا يشمل فقط القنوات الفضائية، وإنما يمتد إلى الوسائل الاتصالية الأخرى، وبالمقابل يصبح الإعلان أداة عقاب لكل صوت مخالف ومعارض، وعبر إخضاع توزيع الإعلان على الموالين دون المعارضين، يصبح الإعلان التجاري نمطاً من أشكال الرقابة والابتزاز وخنق الأصوات المعارضة.

خامساً: تناقص المسؤولية المهنية

إذا كان مالثوس، صاحب الفكرة الرائدة القائلة بالتناقض القائم بين زيادة السكان في العالم والنقص المفترض للغذاء وفرص البقاء، قد وجد صدى لمقولاته لدى علماء الاجتماع والاقتصاد، وما زالت افتراضات تلك النظرية تناقش اليوم من زوايا عديدة، فإن مالثوسية أخرى تفرض وجودها في الإعلام العربي، إذ أدى الاستثمار الواسع في بناء المؤسسات الإعلامية إلى تناقص المسؤولية الأخلاقية وتعرضها لاختلالات كبيرة في صدقية دورها. وإن التفسير الوحيد المقبول لذلك هو انفراط عقد المسؤولية المهنية لصالح الاستحقاقات السياسية والمادية المباشرة، فقد انتقل الفساد السياسي والاقتصادي إلى مواقع الإعلام، وعاد المال السياسي يمارس دوره في توظيف الإعلام لصالح حماية مصالحه وطموحاته، وليس هنالك ما يمنع القول إن شبهة تحوم حول الاستثمارات الكبيرة الموظفة اليوم في بناء الإمبراطوريات الإعلامية في الوطن العربي، وحصاد تلك العلاقة هي الأدوار التي تلعبها القنوات التلفزيونية الفضائية التي تكاثرت بسرعة في الوطن العربي، وأضحى لها أدوارها غير المغلفة، والمباشرة في الدعاية السياسية، سواء بالدفاع عن الأنظمة أو الهجوم على أنظمة أخرى.

إن أية أزمة سياسية بين دولتين عربيتين سوف تكشف بسرعة الإعلان عن الهويات التي كانت مختفية وراء مسميات متنوعة لوسائل الإعلام، كما أن دخول الولايات المتحدة هذا الميدان قد أسهم في ظهور تلك الوسائل على السطح لممارسة دورها في التحريض أو الهجوم. ولم تعد هناك ـ على سبيل المثال ـ صحف مستقلة أو قنوات تلفزيونية مستقلة، فالمال السياسي هو مالك رقبة المشروع الإعلامي وهو الذي

يحدد دوره وأهدافه، ولم يحدث ذلك على مستوى الإعلام العربي الرسمي في إطار الصراعات والنزاعات القطرية فحسب، بل تعدى ذلك إلى تطويع الإعلام المحلي لخدمة أهداف غير نزيهة وذات طابع تضليلي مقصود. وفي العراق ـ نموذجاً ـ تم الكشف عن صرف أموال من قبل قوات الاحتلال الأمريكي لشراء مؤسسات صحافية، وحتى صحافيين، في إطار حملة ما يسمى الدفاع عن سمعة الولايات المتحدة، أو الحملة ضد الإرهاب. ومهما تنوعت العناوين، فإن الهدف من وراء ذلك يبقى تحويل اهتمام وسائل الإعلام في مساحة مسؤوليتها المهنية والأخلاقية نحو الدفاع عن أهداف ومشاريع التنمية والديمقراطية وغير ذلك.

وقد أبدت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UN Assistance Mission for IRAQ) (UNAMI) اعتراضها على الاستخدام المضلل وغير المنصف للإعلام في رسائله إلى المجتمع[٧]. وقد وصفت البعثة بث برنامج «الإرهاب في قبضة العدالة» بأنه «الأداة الدعائية الجديدة» ضد ما يسمى «الإرهاب»، ذلك البرنامج الذي يذاع ست ليال في الأسبوع على شبكة «العراقية» التلفزيونية، وبحسب تقرير منظمة «مراقبة حقوق الإنسان» (Human Rights Watch) الصادر في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥ أنه في عام ٢٠٠٥ بدأت وزارة الداخلية العراقية تشارك في برنامج تلفزيوني يسمى «الإرهاب في قبضة العدالة» يُذاع كل ليلة على قناة «العراقية»، وهي المحطة الوطنية العراقية وتمولها الولايات المتحدة. ويعرض البرنامج أشخاصاً يزعم أنهم من المتمردين، وبعضهم مصاب بجروح وكدمات، وهم يعترفون ضمناً بارتكاب أعمال اغتصاب واختطاف وإعدام. وبالنظر إلى سجل وزارة الداخلية في ممارسة التعذيب المنظم، فإن منظمة «مراقبة حقوق الإنسان» [٨] تشعر بالقلق من احتمال أن يكون بعض المعتقلين قد تعرضوا لإيذاء جسدي أو لانتهاكات للإجراءات القضائية العراقية، فضلاً عن الإذلال العلني، وهي أمور يحرمها القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي نصوص أربع حلقات من البرنامج راجعتها منظمة «مراقبة حقوق

---

(٧) جاء في تقرير بعثة الأمم المتحدة (يونامي) بتاريخ ١ تموز/ يوليو ٢٠٠٥، ما يلي: تشعر بعثة الأمم المتحدة بقلق بالغ إزاء استمرار بث البرنامج التلفزيوني «الإرهاب في قبضة العدالة» واعتبرته برنامجاً «غير قانوني»، وقد أرسلت البعثة كتاباً الى الحكومة العراقية أعربت من خلاله عن قلقها إزاء تقديم هذا البرنامج، واعتبرته انتهاكاً خطيراً للعديد من حقوق الإنسان.

(٨) في الوثيقة رقم: ١٤ ـ ٠٤٢ ـ ٢٠٠٥ ـ ٢٨، عن منظمة العفو الدولية حول ذلك البرنامج «الإرهاب في قبضة العدالة» تقول: إن هنالك بواعث قلق إزاء انتزاع اعترافات بصورة روتينية تحت وطأة التعذيب واستخدامها كأدلة في المحكمة، وتعرض هذه الاعترافات بصورة منتظمة في برنامج يطلق عليه اسم «الإرهاب في قبضة العدالة» تبثه القناة الفضائية العراقية، ويقال إن الذين يدلون باعترافات يحملون علامات على أجسادهم توحي بأنهم تعرضوا للتعذيب.

الإنسان» راح المحقق يهزأ بالمعتقلين مراراً وتكراراً، وفي حلقة من تلك الحلقات اعترف شرطي سابق بقتل ضابطي شرطة في سامراء، وبعد أيام قلائل من إذاعة الحلقة قال أهالي الشرطي السابق لبعض الصحافيين إن شخصاً سلمهم جثة ذلك الشرطي.

وتتعدد صور إفساد الإعلام وتوظيفه لغير أهدافه الإنسانية، ويظهر ذلك جلياً في الوطن العربي حين تمارس الانتخابات البرلمانية، أو عندما تتفجر فضائح الفساد المالي الكبيرة، أو الصفقات المشبوهة، وغالباً ما ترتفع بعض أصوات الإعلام للدفاع عن الفاسدين، وتبرير الاختلالات المتراكمة في الأداء السياسي والاقتصادي الرسمي، وإثارة مشاكل جانبية لغرض إشغال الرأي العام بها بعيداً عن المشكلات الحقيقية.

الفصل الثالث

سياسة إفساد وتعطيل الإعلام

في صياغة لفظية مباشرة، يتماهى فيها المعنى عن دلالات واسعة معبّرة عن جذور ثقافة الاستبداد بين مفارقة القوة والخوف، يقول عبد الرحمن الكواكبي: «الاستبداد يضطر الناس إلى استباحة الكذب والتحيل والخداع والنفاق والتذلل، وإلى مراغمة الحس وإماتة النفس ونبذ الجدّ وترك العمل»[١].

وعبر هذا التداعي المتوالد من خشية المواجهة تسكن الذلة في التراجع عن القيم، وتعشعش ثقافة التسليم معززة بالعجز والانكفاء، مولدة الفساد في صور عدة، والحرية كما هي نقيض لكل عناصر القهر والقسر، فإن الديمقراطية تقابل الخوف والرياء، وبين كل تلك العناصر تبرز الرغبة في الكشف عن الوجه الحقيقي الذي يقف وراء ذلك التزوير بأسره، هل هو الخوف أو الخشية من العقاب، أم هما معاً في لحظة معينة؟

ولا شك في أن وصف الفساد باقترانه بالاستبداد لا يمكن اعتباره إدماجاً مفتعلاً، فالاستبداد يولد الفساد، ويصحّ العكس تماماً، ولكن الكشف عن تاريخ الاستبداد هو الخطوة الأهم والأعمق للوصول إلى مبررات الفساد ومكوناته، ولسنا في حاجة إلى لغة حفرية أركيولوجية لإماطة اللثام عن طبيعة الاستبداد ومقومات الفساد، فالأسباب يمكن أن تكون هي المقدمات، أو يحدث التداخل بينها، ولكن التجربة تكشف أن تحالفاً علنياً ينشأ دائماً بين الفاسدين والمستبدين، ومدوّنات ذلك التحالف تتحدث عن انتهاك مبرمج لكل الأعراف والقوانين وحتى القيم السماوية،

---

(١) عبد الرحمن الكواكبي، **الأعمال الكاملة للكواكبي**، سلسلة التراث القومي، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ٤٩٩.

ولذلك يسود الاستبداد حين تغيب الحرية وينتشر الفساد عند غياب العدالة.

وإجمالاً، فإن الكثير من الفقهاء والفلاسفة قد توقفوا كثيراً عند هذا الموضوع وعدّوه تحدياً مباشراً لمعتقداتهم وآرائهم، وكان في الواقع تحدياً لدورهم، وهو غير ذلك ظاهرة سياسية ـ اجتماعية، تقابل مفهوم الانتظام والمؤسسية، ولذلك، فإن الفساد ليس مؤامرة معبّر عنها باجراءات منحرفة، إنما هو عقلية ومنهج يقودان إلى بناء منحرف يوفر الفرصة لانتشار العطب والخلل، والأخطر من كل ذلك حين يصيب الفساد والعطب أدوات التنوير ووسائل المراقبة والنقد، ويتحول ميدان الثقافة وقطاع الإعلام إلى وسط للتبرير والدفاع عن الانحراف والخلل.

ولذا، فإن مسألة الفساد لم تكن قضية عصية على الوعي والمعرفة والإنسانية، في الوقت الذي لم تأخذ جديتها وأهميتها كما يجب من حيث حجم المخاطر الراهنة والمستقبلية، بل هي إشغال فكري قديم ـ حديث[٢] وثيق الصلة بكل ما يحيط بنا اليوم من تحديات ومخاطر جدية ترافق مسار الهيمنة والسيطرة. والإفساد والانفساد تزويران في الواقع، سواءٌ أكان ذلك منهجاً مقصوداً ومنظّماً، أم عارضاً هامشياً تحت وطأة ظروفٍ طارئةٍ، وهو، أي الفساد، تدميرٌ منظّم، وإنهاكٌ قصديٌّ، وتعطيلٌ لفعل التطور، ولا يمكن أن ندرك حجم مخاطره إلا عندما نتوقف عند مساحته الواسعة التي أضحَت تغطي كلّ مناحي الحياة الراهنة وفي المقدمة منها إفساد الثقافة والمثقفين وتزوير الإعلام والحقيقة.

وإذا كانت الثقافة، كمحتوى وغايةٍ، أروع ما أنتجه العقل البشري عبر العصور، لتوكيد حق الحياة الكريمة للإنسان والمجتمعات، فإن الفساد كان الآفة الشرِهة التي تسعى إلى إلغاء كلّ المكاسب التي أثمرتها قرونٌ من المعاناة والتضحيات للارتقاء بالبشرية من عصور التخلف إلى زمن التنوير. وكما كانت العنصرية تشكّل محور إلغاء حقّ البشرية في الحرية والتكافؤ، فإن إفساد الثقافة يهدف إلى تكريس عبودية الجهل، وغلق منافذ التطور والمعرفة الحقّة، بل إن عملية إغراق النشاط الإنساني الفكري، وفي المقدمة منه العمل الثقافي، في لّجة الصراعات العنصرية والتوسعات الاستعمارية، قد أدّت إلى مصادرة حق الثقافة الإنسانية في تحقيق كينونتها العالمية المتجاوزة كل ما هو تسلطيٍ وعنفيٍ ومُصادَر.

---

(٢) صباح ياسين، «عوامل الفساد وآثاره في الثقافة والإعلام،» ورقة قدمت إلى: **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ٣٠٩.

أولاً: الفساد . . نقيض الإبداع

إن تأريخ البشرية هو تأريخ إنتاج معرفةٍ (ثقافة) وصراع وجودٍ (بقاء)، فالذي وصل إلينا، على سبيل المثال، من حروب طروادة كان ملحمة الإلياذة والأوديسة. وما نقرأه اليوم عن حروب العرب الغابرة يتمثل في شعر زهير بن أبي سلمى ودريد ابن الصمة وتأبط شراً وغيرهم، فالثقافة في المعنى العام كانت سجلّ التطور الإيجابي للإنسانية، وفي المقدمة من ذلك اقتناص لحظة التحرر، تحرر العقل من الوهم والغيبيات واكتشاف الحقيقة والمعرفة، وتحرر قوى العمل من السيطرة والاستحواذ، فالعبودية، سواءٌ أكانت في المعرفة أم في حق الحياة، عبوديةٌ قصديةٌ تهدف إلى تزوير الواقع، ومن ثم تزييف إنجازاته لصالح طبقةٍ أو فئةٍ أو مصالح ماديةٍ وغيرها.

ومن هنا يأخذ مفهوم الفساد في الثقافة بعده الإنساني والقيمي، فهو في الوقت الذي يكون فيه نقيضاً لمعطيات الوضع الإنساني الطبيعي المعبّر عن كل مراحله الحضارية، فإنه يتعامل مع تلك القِيم، ويؤثر فيها سلباً، ويدخل الفساد كتعبيرٍ نقيضٍ للإبداع، ينهش ويقزم الإنجازات الفكرية والإبداع والخلق. إنه السوسة القارضة لنسيج الحياة، الصانعة بامتيازٍ لكل التشوّهات التي تصيب بالعقم والعجز إمكانيات توليد الجديد والحديث.

ولقد توثّق الفعل الثقافي وترافق مع النشاط الإعلامي على مدى العصور، وتعاظم بعد التطور العلمي التقني والمعلوماتي الكبير الذي شهده ميدان الاتصالات في القرن العشرين ومطلع هذا القرن، وأضحى الإعلام بمختلف طرائقه ووسائله الوعاء المناسب والأكثر سعةً لحمل رسالة الثقافة، بل إن تفاعل الإعلام مع الثقافة وتوحدهما في رسالةٍ مشترَكةٍ قد أسهما لاحقاً في التداخل والتنافذ وصعوبة التمييز بينهما. فالمثقف الداعية أو الداعية المثقف لم يعد يمارس دوره من منبرٍ خطابي بلغةٍ مباشرةٍ نحو أتباعه ومريديه، بل صار عمله مؤسّسياً، جمعياً، ومستنداً إلى وسائل انتشارٍ متعددة الإمكانات وشديدة التأثير. وتوافقت عملية صياغة وبناء المنظومة الثقافية ورموزها مع صناعةٍ أخرى تحتاج إلى الإبداع الثقافي وتتعامل معه بالتفاصيل اليومية، ودخلت تقانة الاتصال المتطورة لتدعم الثقافة وتجعلها أكثر إغراءً ووجوداً وانتشاراً في عالم مُبْهرٍ للصورة الواسعة والمستديمة الحضور، عالمٌ سحريٌ للإعلام السمعي ـ البصري الذي أغرق العالم في ثلاثية الفورية والتنوع والانتشار. واقتربت الثقافة في إيقاعها اليومي من كوكبيّة الإعلام، وتمازجت معه، لتبني نمطاً جديداً من الغايات والمصالح، وربما أضحى كل ذلك يقارب منظومة التجارة، وجعلها محكومةً أحياناً بقوانين السوق في العرض والطلب.

وفي كلّ ذلك يبقى ما هو إيجابيٌ وفعّال في حمل رسالة الثقافة، كحاجةٍ إنسانيةٍ، من محرابية النخب والمثقفين إلى فسحةٍ واسعةٍ من التداخل والمشارَكة الجماعية بطابعها الجماهيري، والمتسمة بالتنوع والتفاعل، وصار رد الفعل على المنتوج الثقافي يعود سريعاً على صانعه (Feedback) بالنقد والمراجعة والتقويم. وكل ذلك أسهم في إغناء العمل الثقافي وتنوعه، وحرصه في المقابل على التواصل الدائم، ثم في توافقه مع الهموم اليومية للإنسان وتطلعاته نحو المستقبل.

وفي المقابل، فقد تداخلت الثقافة مع إثراء الوسائل الإعلامية وتنوعها، وأحياناً مع حِرفية الإعلام، الملتبِس مع الدعاية والتبرير والتزويق، والمنشّط دوماً بجرعات التزييف للواقع. وامتزجت رسائل الثقافة مع صناعة الإعلام، وازدادت العلاقة «المصلحية» بالحاجة المتبادلة بينهما. الثقافة تنزل من كينونتها المنزّهة عن الشرور، والإعلام يرتدي في كلّ وقتٍ وزمانٍ حلّة المصالح والغايات، وهو غير بريء أحياناً من الشرور والآثام، ومدافع عن «الشيطان» في أحيانٍ أخرى، وفي كلّ ذلك تشويشٌ وتداخلٌ بين القلم والسيف، وبين عذرية الكلمة وفضائحية الدعاية.

قد يضطر المثقف كي يضع بضاعته في سفينة الإعلام ويبحر بها نحو عوالم أوسع إلى أن يجامِل الإعلام، ويتوافق مع شروط رفقته، وبالتالي قد تنتقل عدوى الفساد المتوافرة في رسالة الإعلام إلى رسالة الثقافة، ويتحول المنتوج الثقافي إلى ما يشبه الإعلان التجاري في مضمونه وغايته. وقد نرى أحياناً أجمل القصائد وأعذب الأغاني تُلوى وتهُان كي تحوّل وتُصاغ من أجل ترويج مبتذلٍ لمسحوق تنظيفٍ منزلي، أو قد يتنازل المثقف عن مواقفه المبدئية لصالح استثمار مساحةٍ من النشر، أو الظهور على شاشة التلفاز، ويتوافق مع شروط الرسالة الإعلامية في التزويق والإبهار على حساب الموقف والمضمون، و«يستخدم» الإعلام الثقافة بدلاً من أن «توظّف» الثقافة إمكانيات الإعلام لنشر رسالتها. وعلى الرغم من كل ذلك فإن المكاسب التي حقّقتها الثقافة مع تزاوج العلاقة مع الإعلام كانت أكثر من خسائرها. ويكفي أن نفتح لحظةً واحدة صفحة جهاز الحاسوب لنطلّ على شبكة الإنترنت الواسعة بكل صيْدها الثمين من الفرائد والنفائس، ومن السفَر الممتع في صفحات الكتب والمراجع، ومن التواصل مع كلّ إبداع في أنحاء العالم، لندرك ماهية فائدةٍ واحدةٍ فقط من الكثير من الفوائد المنتَظرة لدعم الإعلام للعمل الثقافي.

وإذا كانت مفردة «هيمنة» تثير الكثير من الجدل في معناها ودلالة استخدامها، فإن الميدان الذي تنشط عبره وسائل الإعلام الجماهيري تكشف، وعلى نحو متزايد، الأثر الذي تتركه هذه المفردة على مستوى الاستخدام المفرط لجرعة الإعلام في التعامل مع الواقع بشكل مغاير ومتباعد مع مركز الحقيقة، فلم تعد موضوعية الهيمنة

تعني فرض أو استخدام أساليب بذاتها، بل أضحت تعبر عن صورة تفصيلية للصراع القائم من أجل المحافظة على الهوية والخصوصية، والهدف من ذلك هو اختراق سيادة الدول، ومحاصرة تجاربها الوطنية، وتحويل مسار أنماطها وصيغ الأداء نحو أسلوب واحد لا غير، لتأكيد حتمية التبعية. وتقف الولايات المتحدة الأمريكية في المقدمة لتقود التوجه نحو التسليم النهائي وإلغاء أية مقاومة. . ولذا تعد سوق العولمة اليوم عبارة عن قطيع إلكتروني من متاجرين بالعملات والأسهم والسندات وكل ما خطر لهم يجلسون وراء أجهزة الكومبيوتر[٣]، وبصورة مماثلة تقود وسائل الإعلام الغربية الكبيرة ذات الإمكانات الواسعة أنماط رسم صورة العالم مجدداً، فتلك الوسائل وحدها هي التي تقرر اليوم ـ على سبيل المثال ـ أن تعرض هذه القضية لترفع أسهم تداولها إعلامياً، وبعد فترة أخرى تلغي وجودها من لوحة التعامل اليومي، لتدفع بقضية أخرى، وهكذا، وخلف كل ذلك تقف إملاءات سياسية ومصالح اقتصادية لا يمكن إخفاؤها.

أن مظلة الهيمنة هي الخيمة الطبيعية التي توفر للفساد الفكري فرصة للاتساع في مديات النشاط الإعلامي، فالاستعارات والتقليد يقدمان نماذج مشوّهة ومقطوعة الصلة بالواقع. والاستنساخ الرديء، كما هو الحال في محاولات إعادة إنتاج اللوحات الفنية لكبار الرسامين، يسيء إلى الموضوع والأسلوب والغاية في ذات الواقع، ويشجع على التطاول على المبادئ والثوابت، ويسمح للسلعة الرديئة والهابطة أن تجد لها طريقاً في سوق المنافسة، وبين الإنتاج الملتزم والهادف.

ثانياً: ثقافة الفساد

وإذ يبقى الفساد حالة الاستثناء، فإن الخطير هو القبول به في الواقع والتعايش معه، وقد يحظى الفساد أيضاً بنمط من التمجيد الذي يقترن بالصفات المعبرة عن الفطنة (الشطارة) وانتهاز الفرص، وتحقيق الغلبة على الآخر بطرق ملتوية، وبذلك تؤسس «أخلاقيات الفساد» إذا صحّ التعبير، أي الممارسات التي تحمي الفساد وتسويقه في إطار منظومة القيم الاجتماعية، وإشاعة نمط من التراضي الداخلي أو التساهل في خوض غماره تحت مبررات عديدة، لعل أهمها توليد القناعة بأنه ما دام كل شيء فاسد في المحيط، فلا ضرر من أن نمارس الفساد بحدود معينة، وهذه الـ «حدود» تتسع طولاً وعرضاً، وتتحول مثل تناول المخدرات التي قد تبدأ بالتجربة وتنتهي بالإدمان.

---

(٣) نسيم الخوري، **الإعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٥٠ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص ٤١٦.

وعند هذه النقطة تنهار السدود الداخلية، وهي محددات القيم الخاصة والمعززة بالقيم الروحية والأعراف العامة، وتؤسس عند ذلك أطر الفساد ورواده، وبالتالي يتحول الفساد إلى برنامج في حياة المجتمعات والأفراد، وتبدو صياغة الفساد عملية متصلة تجد لها في كل ظلّ قائم بيئة من العفونة تشجعها على الإنبات والانتشار مثل بعض الأعشاب والفطريات.

وبتعبير آخر، فإن ثقافة فاسدة ستجد لها راعياً ودعماً من قبل مموّلين وأصحاب مصالح وغايات، وستتحول تلك الثقافة، بفعل كل مكوناتها الفاسدة المعبرة عن سلبيتها في الحياة، إلى نسق متصل من الأفكار السلبية التي تقف أمام حرية الإنسان وإبداعه، وتكبل العقل وتعيق دورته، وترعى قيم النكوص والارتداد، وستقود حتماً إلى غرس الكراهية وإشاعة العدوانية والتمييز العنصري، وتمجيد القوة وأوهام التفوق العرقي ومبررات القمع وإلغاء الحريات، وهي كما يصفها د. برهان غليون[٤] «التعبير الأكمل عن انحلال العقل والعقلانية وانعدام الثقافة وضياع الأفكار».

ثالثاً: الغزو الثقافي

وإذ يبقى الفساد حالة الاستثناء، فإن الخطير هو القبول به في الواقع والتعايش معه، وقد يحظى الفساد أيضاً بنمط من التمجيد الذي يقترن بالصفات المعبرة عن الفطنة (الشطارة) وانتهاز الفرص، وتحقيق الغلبة على الآخر بطرق ملتوية، وبذلك تؤسس «أخلاقيات الفساد» إذا صحّ التعبير، أي الممارسات التي تحمي الفساد وتسويقه في إطار منظومة القيم الاجتماعية، وإشاعة نمط من التراضي الداخلي أو التساهل في خوض غماره تحت مبررات عديدة، لعل أهمها توليد القناعة بأنه ما دام كل شيء فاسد في المحيط، فلا ضرر من أن نمارس الفساد بحدود معينة، وهذه الـ «حدود» تتسع طولاً وعرضاً، وتتحول مثل تناول المخدرات التي قد تبدأ بالتجربة وتنتهي بالإدمان.

إن معطيات الغزو الثقافي التي عرفها الأدب السياسي الحديث في إطار تأثير ثقافةٍ في أخرى، والتي تقارب مفهوم العولمة الثقافية، أضحت أسلوباً قد ميّز مرحلةً سابقةً، وهي المرحلة الاستعمارية، حينما ترافقت القوّة المادية مع القوّة العسكرية بعد توظيف نتائج الثورة العلمية الحديثة التي ورِثت بشكلٍ أو بآخر مبدأ الإخضاع والغلبة للأقوى الذي ساد زمن الامبراطوريات الأُمية قبل الميلاد، وتجَسّد في استباحة كيان

(٤) برهان غليون، **مجتمع النخبة**، دراسات الفكر العربي (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٦)، ص ٢٨٥.

وثقافة الآخر. ونماذجها كثيرةٌ ابتداءً من حملات الاستعمار البرتغالي والهولندي، ثم الفرنسي والإيطالي والبريطاني والألماني، إلى أفريقيا وآسيا، فحقّقت تلك الحملات مشروعاً استعمارياً واسعاً، يرى د. عبد الإله بلقزيز أنه قد مكّن الغرب من «أن يخوض حروبه من بُعدٍ من دون أن يعرّض قوّاته للخطر، وأتاحت له أن ينشر ويعمّم نظام القِيم لديه، ومشروعه الحضاري، من دون أن يحشد جيوشه لاحتلال البلد المستهدَف، وبالتالي المغامرة بدفع كِلفة تحقيق ذلك الهدف. جرى ذلك بواسطة الثقافة وبأسلوب الاختراق الثقافي»[٥].

ولقد كانت الحقبة الاستعمارية في تاريخ الوطن العربي تمثل أخطر حلقات الاختراق الثقافي، وهددت الهوية القومية ومفاهيمها، وذلك عبر اختراق المنظومات والأنساق المكوّنة للثقافة[٦] وإحلال ثقافة أخرى بدلاً منها، تحمل بذوراً ومعطياتٍ مختلفة. في المقدمة من ذلك أنها تفتح الطريق إلى استيعاب مفاهيم وقيم أخرى وتسويقها، وهي تخدم في النهاية آليات إعادة تشكيل المحيط الدولي، وفق أسلوب أمريكي بحسب تعبير كيسنجر، أو نظام عالمي مصمّم أمريكياً كما قال بريجنسكي، ثم قرع طبول عولمةٍ إطلاقيةٍ كما يراها هانتنغتون في **صدام الحضارات** من أجل أن تصبح العولمة قمّة إشباع حاجات النظام الرأسمالي وعنوان انتصاراته.

إن الغرب قد مارس ضد العالم الآخر، وبشكلٍ خاص ضد العرب، عملية إجلاءٍ قسريةً لمواقع الثقافة الوطنية والقومية المحصّنة بالرؤى السياديّة، وهذه الآلية لا تشبه فعل الفيضان في وادي النهر ومحيطه الذي يؤسّس غالباً بيئةً خصبةً (بفعل خصوبة الطمي المحمول من أعالي النهر، وغسيل ترسبات الأملاح)، بل إنها اكتساحٌ مدبّرٌ بآلياتٍ منظّمة. ولذلك نرى أن الهجوم الثقافي على المحيط العربي كان **أولاً** باتجاه الموروث الثقافي العربي عبر استهداف القاعدتين المرجعيتين الأساسيتين في تشكيل خلفية الثقافة والمثقف العربي، وهما مرجعية الفكر الإسلامي (بتيّاراته السلفية

(٥) عبد الإله بلقزيز، «النظام الإعلامي السمعي ـ البصري الغربي والاختراق الثقافي: نحو استراتيجيا جديدة للدفاع الذاتي،» ورقة قدمت إلى: **إشكالية العلاقة الثقافية مع الغرب: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها المجمع العلمي العراقي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)، ص ٢٢٧.

(٦) هناك مفاهيم كثيرة لمفهوم «الاختراق الثقافي»، ولكننا نتوقف عند هذا المقطع الذي أورده د. محمد عابد الجابري. . «وإذا كانت الثقافة يمكن أن تعرف بأنها المُعبِّر الأصيل عن الخصوصية التأريخية لأمة من الأمم، وعن نظرة هذه الأمة إلى الكون والحياة والموت والإنسان وقدراته وحدوده. . فإن الاختراق يهدف الى السيطرة على المنظومات أو «الأنساق» المتداخلة الكامنة والمكونة لبنية الثقافة العربية، وبالتالي اختراق الهوية الحضارية والإجهاز والسيطرة على وسائله السمع ـ بصرية». انظر: محمد عابد الجابري، **المسألة الثقافية في الوطن العربي**، سلسلة الثقافة القومية؛ ٢٥. قضايا الفكر العربي؛ ١، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩).

والإصلاحية والوسَطية) ومرجعية الثقافة المحلية والقومية، وتفاعلاتهما وأطروحاتهما الأيديولوجية، و**ثانياً** نحو المثقف ذاته، في إطار تعطيل دور النخب الثقافية في بناء ثقافةٍ عربيةٍ مستقلةٍ، وتسويق فكرة عزل المثقف عن السياسة، وإبقائه في صومعة البحث والتأليف، وانكفائه عن الارتباط بالقضايا الرئيسية في حياة شعبه، وإفراغ مفهوم الثقافة، من كونها ناتجاً إنسانياً إبداعياً إلى ناتج مبسّطٍ مفرّغ من محتواه المعزَّز المدعَّم بالقِيم، وبالتالي إشغال المثقف، بوظيفة الثقافة، وليس بمضمونها وأهدافها.

إن المخاطر الحقيقية تكمن في إفساد دور الإدارة الضابطة والمراقبة والناقدة، سواء أكانت سياسية أم ثقافية أم إعلامية، ذلك أن إفساد الحالة العامة تبدأ من إشغال الإعلامي والمثقف أولاً بما هو ثانوي وهامشي، وبالتالي دفعهما إلى تغليب ما هو محلي على ما هو عام، وقطري على ما هو قومي، أي إلى تحجيم دورهما في حدود معينة وضيقة، الأمر الذي سيقود بالتالي إلى عزل عوامل التلاقي والتوحد والتواصل في البنية الإعلامية والثقافية المشتركة، بإشغالهما بمسائل وهموم محليةٍ ضيّقةٍ. وقد مارست هذه المهمة مؤسساتٌ داخليةٌ وخارجيةٌ، وخصّصت أموالاً كثيرةً في سبيل تشجيع النزعات والخصوصيات العصبوية والتحزبية الضيّقة التي تقسم الوطن العربي إلى ثقافاتٍ متناحرةٍ، سواء تحت واجهاتٍ محليةٍ إقليميةٍ، أم دينيةٍ طائفيةٍ، وتحت دعوة العودة إلى الأصول والانكفاء وإغلاق النوافذ والانشغال بالهموم المحلية.

وفي إطار إغراق سوق الثقافة بالقيم والمفاهيم الأمريكية تستورد القنوات الفضائية العربية ما معدله ١٧ بالمئة من برامجها من السوق الأمريكية. وفي المقابل، أضحّت بعض شركات الإنتاج التلفزيوني العربي، وقنوات البثّ الفضائية والمحلية تستعير أفكاراً وبرامج ترفيهيةً أمريكية، بل إن بعضها حوّل الشاشة إلى «نوادٍ ليليةٍ» لعرض فقَراتٍ استعراضيةٍ ـ ترفيهيةٍ مماثِلةٍ لما تعرضه أكثر القنوات تطرفاً في عرض مشاهد الإغراء والجنس في أمريكا وأوروبا، هذا إلى جانب صناعة وعرض برامج ألعابٍ ومسابقاتٍ، القصد منها تسويق الثقافة الرخيصة، وتحقيق عوائد ماليةٍ، سواء من حصيلة إجراء المكالمات الهاتفية المحلية والدولية، أم عرض الإعلانات التجارية تحت عناوين الدعاية وغيرها.

إن إفساد ثقافة الإعلان، وتحويل الإعلان من رسالةٍ إيجابيةٍ بأهدافها المعروفة، إلى عملٍ يتسم بالقدرة على تزوير الواقع، عبر تضليل حواس المتفرج، وإلغاء الاستقلالية والحيادية لتلك الحواس، والوقوف في وسط الطريق بين الإدراك بالرؤية بالعين والسمع بالأذن والتعبير باللسان وحتى في استخدام العقل بحكمةٍ وموضوعيةٍ، والاستعاضة عن ذلك بسديم ضبابي يخدّر الحواس جميعاً، ويمنحها متعةً سريعةً طارئةً وزائلةً في الوقت ذاته، هذا غير ما نلاحظ عن آثار الأفكار الإعلانية

في الأطفال، أو تلك الإعلانات التي تنمّي الروح العدائية والإحساس بالتفوق العضلي وليس العقلي، وغيرها من الإعلانات التي تحطّ من قدرة المرأة، حتى أضحّت المرأة وجسدها المستهدفَيْنُ في الإعلان وليس السلعة؛ إن ذلك كله يقود إلى استبداد الصورة الخارجية المصنوعة المنمّقة على الجوهر والرسالة الإنسانية المنتظرة.

رابعاً: تمجيد الفساد

قالت: بَلَغني أيها الملك السعيد أن الجني قال للجنية: فإن وجدتِ كلامي صحيحاً فاتركيني أروح إلى حال سبيلي واكتبي لي بخطك في هذه الساعة إني عتيقك حتى لا يعارضني أحد من أرهاط الجن الطيارة العلوية والسفلية والغواصة.. قالت له ميمونة: فما الذي رأيته في هذه الليلة يا دهنش؟ فأخبرني ولا تكذب عليّ وتريد بكذبك أن تنفلت من يدي.. وإن لم يكن كلامك صحيحاً نتفت ريشك بيدي ومزقت جلدك وكسرت عظمك.. فقال لها العفريت دهنش بن شمهورش: إن لم يكن كلامي صحيحاً، فافعلي بي **ما شئت** يا سيدتي. وأدرك شهرزاد الصباح فسكتت عن الكلام المباح[٧]. وهكذا في النص المقتبس من ألف ليلة وليلة، فإن الصباح يدرك شهرزاد، وتسكت عن روايتها المثيرة في الموقف الذي تحشد فيه الدراما لحظة المفاجأة والانبهار، وبكل ما يحمله مضمون الرواية من روح المؤامرة والغدر، وغيره من الكذب والتزوير، وبعد ذلك من فساد المستبدين وإفساد الحاشية وتحويل مسألة الفساد إلى عمل منظّم، مدعّم، وممّول، فإن مساحة البث البرامجي، في المحطات التلفزيونية الفضائية العربية ـ على سبيل المثال ـ والتي يزداد عددها يوماً بعد آخر، يكشف حجم الاختراق، والتراجع عن الثوابت، ومن ذلك غياب الإنتاج المحلي الرصين، وغلبة البرامج التي تستورد والمعدّة من قبل شركات إنتاج أجنبية، والتي تكون أكثر إغراءً من حيث الصفة الفنية من أجل شرائها وبثها، في الوقت الذي لا يعرف فيه المتلقي في الوطن العربي الشيء الكثير من الإنتاج البرامجي العربي، إما بسبب عدم وجوده بالأساس أو لأن القنوات العربية تفضل في حالة المنافسة البرامج الأجنبية.

ولذلك ليس غريباً أن نعرف ونتلقى المعلومات عن ثقافة قبائل البربر عبر برامج معدة من قبل شركة إسبانية، ونرى فنون العمارة في بناء مدينة حضرموت من قبل منتج ألماني. ويأتي استسهال بث برامج أجنبية جاهزة، وفي إطار الثقافة بشكل عام، ليشكل تحدياً للإنتاج المحلي، في الوقت الذي يحمل فيه الإنتاج الأجنبي الغث

---

(٧) **ألف ليلة وليلة**، ج ٢ ([القاهرة]: مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، [د. ت.])، ص ٧١.

والسمين من البرامج، وفي الغالب يكون السم فيه أكثر من العسل، وهذا الجانب يسهّل آليات الفساد بشكل مزدوج، فهي في الوقت الذي تحول دون بناء معرفة صحيحة تخدم القضايا الوطنية والقومية، فإنها تؤسس لسيادة معرفة خارجية، وفي الغالب تكون لتلك الرسالة أهدافها ونياتها غير عناوينها البراقة وما تدعيه من معرفة وحقائق!!

إن نماذج تأثير وسائل الاتصال وفي المقدمة منها الإعلام في النشاط الثقافي كثيرة ومتعددة، ومع ذلك فإن دراسة التأثير السلبي للإعلام في منظومة القيم ونمو الثقافات الوطنية يعتمد على تحليل وتفسير منظومة القيم التي تشكل إطار الفرد والجماعة، أي أن الإعلام، كرسالة إيجابية، سيتحول عند استخدام معطياته بشكل سلبي إلى عامل تفكيكي إفسادي للمنظومة القيمية والاجتماعية، وبالتالي سوف يسهم في كسر وعاء التنشئة الاجتماعية عبر تفتيت قيم المجتمع وثوابت ثقافته[٨]، ويخلف قيم الفرد المستفَز من الجماعة، المحبط من جدوى الانتماء اليها. وبالمقابل يسهم في إشاعة قيم الجماعة المغرّبة عن العلاقة الداخلية التواصلية التي تعبّر عن جدوى العمل الجماعي أو الانضواء تحت خيمة واحدة، وهكذا. ويكفي أن نتابع مسلسلاً تلفزيونياً مكسيكياً واحداً من تلك التي يتم إدخال النطق باللغة العربية عليها (الدبلجة) لنرى كيف يسهم الإعلام في نقل صور مرتبكة للعلاقات الأسرية والاجتماعية، وبتعبير آخر في تمجيد علاقات منحرفة، مستهدفة العلاقات الأسرية وروابطها بشكل خاص، والعلاقات بين المجتمع الواحد بشكل عام.

ومن جانب آخر، فإن الاستخدام المضلل والسلبي للإعلام يوظف باتجاه تكريس حالة من التشتت والفرقة بأن يترك للفرد فرصة التأويل الشخصي بمعزلٍ عن الرأي المتكون للجماعة، وبالتالي يفقد شبكة العلاقات الاجتماعية التي تُشعره بالأمان والحماية، وتتركه وحيداً ضعيفاً أمام التأثير العارم لوسائل الإعلام. وبدل أن تكون أجهزة الإعلام وعلاقتها اليومية المستنِدة إلى الصدقية والخدمة الموضوعية أداة توحيدٍ للمجتمع، وتعزيزاً لثقافته، تتحوّل إلى عامل تشويش وإفسادٍ لذائقة الإحساس بالحدَث والتعبير عن الموقف الموضوعي منه. وهنا لا بدَّ من الإشارة إلى أن المجتمعات التي تتسم بانخفاض مستوى التعليم، وبالتالي تدني مستوى التعامل مع المنتوج الثقافي، تقع في الغالب تحت سيطرة مصدرٍ إعلامي واحدٍ (أو أكثر ربما). ويمارِس ذلك المصدر دور الاكتساح لصالح تسويق وإحلال قيَمه وثقافته.

---

(٨) عبد الرحمن عزي، **دراسات في نظرية الاتصال: نحو فكر إعلامي متميز**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٢٨ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ص ١١٢.

خامساً: إفساد الحقيقة

وقبل أن نتعرض إلى طبيعة الوسائل التي يستخدمها الإعلام المنحرف والموظف لأغراض سلبية، يمكن أن نستعير هذه القصة[٩] التي تكشف لنا عن إمكانيات قلب الحقائق وتزويرها:

ـ هاجم كلبٌ شرسٌ طفلاً في حديقةٍ في مدينة نيويورك.

ـ رأى أحد المارة ما حدث فهرَع إلى المساعدة، وانقضّ على الكلب الشرس وقتَله.

ـ صحافيٌ في إحدى الصحف المحلية في مدينة نيويورك شاهدَ ما حصل، وأخَذ بعض الصور للحادثة ليضعها في الصفحة الأولى من الجريدة التي يعمل لها.

ـ اقترب الصحافي من الرجل وقال له: شجاعتك البطولية سوف تُنشر في عدد يوم غدٍ تحت عنوان «شجاعٌ من نيويورك يُنقذ ولداً». أجابه الرجل الشجاع بأنه ليس من نيويورك. فقال له الصحافي: في هذه الحالة سوف نضع العنوان: شجاعٌ أمريكيٌ أنقذ ولداً من كلبٍ شرس. أجاب الرجل الشجاع: أنا لست أمريكياً أيضاً، أنا من باكستان.

ـ في اليوم التالي صدَرت الصحيفة، وكان عنوان الخبر في الصفحة الأولى: مسلمٌ متطرّفٌ ينقضّ على كلبٍ في حديقةٍ في نيويورك ويودي بحياته ومكتب التحقيقات الاتحادي (FBI) بدأ التحقيق بإمكانية وجود علاقةٍ بين هذا الرجل ومنظّمة القاعدة التي يرأسها أسامة بن لادن.

ولسنا هنا في صدد تحليل طبيعة الحادثة السابقة، فالمبدأ الحِرفي في الصحافة يشير إلى أن قواعد الخبر الجيد يجب أن تستند إلى قوائم عدة، من أهمها الدقّة والموضوعية والإثارة. فلا يعني أن كلباً قد عضّ رجلاً يمكن أن يصلح كمادةٍ خبريةٍ، ولكن حين يعضّ الرجل كلباً، فإن رائحة الإثارة سوف تسري إلى القارئ وتستفز مخيلته. وهنا يتم خلط المفاهيم بعضها مع بعض، وتطغى الإثارة لتلتهم أية

(٩) نبيل دجاني، «أجهزة الإعلام الغربية وموضوع الإرهاب،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٦، العدد ٢٩١ (أيار/مايو ٢٠٠٣)، ص ٣٠ ـ ٤٠. ويعلق د. دجاني بأن التعبئة في وسائل الإعلام أدت إلى طغيان رواية الحرب على الإرهاب، كما يراه المحافظون الجدد الذين يسيطرون على الإدارة الأمريكية.. وانعكس كذلك على الصور النمطية والتعليقات التي تقدمها وسائل الإعلام الأمريكية، مما أدى إلى إشاعة فكرة ارتباط الإرهاب بالمسلمين والعرب.

حقيقةٍ كانت، وتتراجع صدقية الحدَث أمام جبروت الرغبة في تعظيم خيالٍ مغذىً بوقائع سابقةٍ ومكرّرةٍ عن حشد العواطف تجاه حدثٍ ما. وهكذا تتحوّل بؤرة الحدث خارج حدود الدائرة، ويتم التركيز على الهامش من دون الجوهر، ويُفرض حاجز بين الحقيقة ومضمونها باتجاه إفساد الحقيقة، وتحويل جوهرها لغاياتٍ محدّدةٍ، وهي مهمةٌ تقوم بها اليوم وسائل الإعلام الأمريكية بكفاءةٍ عاليةٍ، وبشكل خاص في ما يتعلق بالأخبار والتقارير حول الموضوعات التي تهم السياسة والمصالح الأمريكية مباشرة.

إن ما تصنعه وسائل الإعلام ذات الأهداف المضللة حين تهدف إلى غايةٍ ما بشأن الموقف من الآخرين هو إحداث التشويش والتداخل بين جملةٍ من المصطلحات المحيطة بمفهوم «الإرهاب» وحشره في مضمون مصطلحيْ «الحرب» و«المقاومة». وفي هذا الإطار، أطلقت السياسة الأمريكية وسوّقت نعوتاً مختلفةً، وتناثرت مفرداتٌ عديدةٌ أسهمت في إشاعة التشويش حول حقيقة مفهوم «الإرهاب» ودوافعه ونتائجه، بل مارَست أجهزة الإعلام الأمريكية إرهاباً فعلياً ضدّ مصادر الأخبار التي تحاول أن تحافظ على حياديتها في تناول الأحداث السياسية في العالم الثالث، وربَطت بين مفردات «المقاومة» و«الشر»، و«الانتفاضة» و«الإرهاب»، وحرب العصابات الشعبية، بأعمال العنف غير المُسيطر عليها، وغيرها من التعبيرات التي قدّمتها وسائل الإعلام الأمريكية داخل الولايات المتحدة وخارجها بهدف عرض صورةٍ منمّطةٍ سلبيةٍ عن حركات التحرر الشعبية والمقاومة ضد الهيمنة والاحتلال ونضال الشعوب من أجل التحرر، وكذلك عن علاقة العرب والمسلمين بالآخرين، وباتجاه إثارة نزعةٍ عنصريةٍ ضدهم.

وفي القرن الماضي الذي شهد حربين كونيتين كبيرتين، بالإضافة إلى عشرات النزاعات والحروب الإقليمية والمحلية، شهد العالم أيضاً تصاعداً إيجابياً لتعزيز دور الإعلام في نقل وقائع تلك الحروب والصراعات، ولكن الكثير من تلك الممارسات كانت مغرقة في الفساد عن قصد بهدف تضليل شعوب العالم وتزييف الواقع، في الوقت الذي فضح فيه الإعلام فشل المغامرات العسكرية، وبشكل خاص تلك الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية في أكثر من منطقة في العالم، وكذلك كشف عن الدور المضلل في نقل الوقائع وتزويرها.

وفي هذا الإطار قدمت بريطانيا، وبعد دراسة تجربة الحرب الأمريكية في فييتنام وما أسهم به الإعلام في فضح فشل السياسة العسكرية الأمريكية، أسلوباً جديداً في التعامل مع الأحداث. فقد كانت الحملة العسكرية ضد الأرجنتين في

جزر الفوكلاند[١٠] نموذجاً لسلوك إعلامي خاص في ترويض المفردة والمعنى والتلاعب بهما، بالإضافة إلى الاستعدادات والإجراءات التي أقدَمت الحكومة البريطانية على تطبيقها للسيطرة المباشرة وغير المباشَرة على تدفق المعلومات والنشر حول المعركة. وشهدت البلاد أيضاً اعتماد مفرداتٍ جديدةٍ بهدف «أبْلسة» أو «شيْطنة» العدو، وكانت بحقٍ صياغةً سياسيةً إعلاميةً معياريةً جديدةً على العالم، تهدف ليس إلى تقييد الإعلام وتكميمه، بل إلى إجباره على استخدام مفرداتٍ بذاتها في تسمية العدو[١١]، وفي توصيف بطولات الجنود البريطانيين، والنتائج التي تحقّقت في ميدان النزاع.

وفي هذه المعركة تطور أسلوب «أبْلسة الخصم» في النزاعات الحديثة، فقد تعرّضت كل الأمة الأرجنتينية، بالإضافة إلى زعيمها الجنرال «جالتيري»، إلى السخرية والكراهية، وكان شعب الأرجنتين وثقافته القومية، ورموز النضال الوطني الأرجنتيني، هدفاً للإساءة، بل كانت وسائل الإعلام البريطانية وبشكلٍ خاص صحافتها تتعرض للموروث الثقافي الأرجنتيني والتاريخ النضالي الوطني ضد الاستعمار، وللرموز القومية التي قادت عملية التحرر والاستقلال، وتحاول أن تضفي على الشخصية الأرجنتينية صفاتٍ سلبيةً بشأن استعدادها للقتال والدفاع عن أرضها، وكثيراً ما نشرت صحفٌ بريطانيةٌ معروفةٌ برصانتها، مثل صحيفة **تايمز** *(Times)* وصحيفة **ستار** *(Star)*، صوراً كاريكاتيريةً عن الجنود الأرجنتينيين بأشكالٍ تدعو إلى السخرية والإساءة، وجرى التهكم على الأناشيد الوطنية الأرجنتينية التي تدعو إلى المقاومة وطرد الغزاة.

لقد كانت «الأبْلسة» تكتيكاً مفيداً في منظور الحكومة البريطانية، لأن الحرب كانت تهدف إلى الفوز على العدو[١٢]. وقد مارست الحكومة البريطانية أسلوباً تعبوياً في إثارة وسائل الإعلام البريطانية كي «تتحمل المسؤولية القومية» في مواجهة العدو

---

(١٠) تقع جزر الفوكلاند على بعد ما يقارب ٥٠٠ كيلومتر (حوالى ٣٠٠ ميل) إلى الشرق من الأرجنتين، وكانت ملكية الجزر مثار نزاع مطول بين بريطانيا والأرجنتين، وفي الثاني من نيسان/ أبريل ١٩٨٢ قامت الأرجنتين باحتلال الجزر عسكرياً، الأمر الذي فجر الصراع مع بريطانيا، وأدى إلى هزيمة الأرجنتين عسكرياً وسيطرة بريطانيا على الجزر.

(١١) لقد أفلحت رئيسة الوزراء البريطانية آنذاك في تنسيق الجهود لتحصل على ما يقارب الإجماع البرلماني للتصديق على ولعها بالقتال كحرب بحسب وصفها.. «حرب بين الخير والشر» و«رمز للبعث القومي»، الأمر الذي دفع صحيفة **صن** *(Sun)* إلى إجراء مسابقة في موضوع النكت البذيئة ضد الأرجنتين!!. انظر: بيتر يونج وبيتر جيسر، **الإعلام والمؤسسة العسكرية** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، ٢٠٠٣)، ص ١٤٤.

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٦٨.

الشرّير، واعتُمدت لإنجاز هذه المهمة وتحت ذريعة «الإعلام الطارئ» أساليبُ رقابيةٌ استثنائية. وأوكِل تطبيقُ هذه السياسة إلى «المراقبين الإعلاميين» (Minders)، وهم رجالٌ يعملون في مجال العلاقات العامة ويلبسون زياً رسمياً، ويُعتبر هؤلاء جنوداً مكلّفين بمهماتٍ إعلاميةٍ في الظاهر، أما مهمتهم فهي مراقبة أداء الصحافيين، والوقوف عند ممرات «وسائل الاتصال الالكترونية» للاستماع إلى الرسائل التي يبعثها المراسلون الحربيون من ميدان المعركة، أو بشكلٍ أدقٍ من على ظهر السفن المرافقة للحملة العسكرية. ولن يتردد هؤلاء المراقبون من إبلاغ الصحافيين بأنهم على أهبة الاستعداد لـ «قطع التيار الكهربائي» في حالة أي حركةٍ غير محسوبةٍ للصوت يتصورون أنها تنتهك الضوابط الأمنية والتعليمات الرقابية.

وإذ يستهوي ميدان التأريخ الباحث في ذخيرة نتائج الممارسات الإعلامية السابقة، فإن الحاضر يكشف عن جملة فضائح مماثلةٍ، وهذه المرة لن تتوارى الفضائح لزمنٍ طويلٍ، أو تتستر خلف جدارٍ كثيفٍ من الدخان المضلّل. فقد كشفت استقالة رئيس مجلس إدارة «هيئة الإذاعة البريطانية» عن أن سكان مقرّ رئاسة الوزراء هم الملائكة، أما محررو الـ «بي. بي. سي.» (B.B.C.) ومذيعوها ومديروها ومسؤولوها فهم من الشياطين. وتراجعت الدعوات التي ارتفعت في بعض الصحف البريطانية التي حذّرت من الاستمرار في «أمْركة الإعلام البريطاني» وترويج بيع «هيئة الإذاعة البريطانية» إلى الشركات الأمريكية المتطلعة إلى ذلك[١٣].

هكذا يمرّ الفساد في تزوير الواقع الإعلامي والتلاعب بالأحداث، إذ إن الرقابة التي تجري وسط ضبابٍ كثيفٍ، وتحت عناوين مختلفةٍ، إنما هي تكبيلٌ لحرية الكلمة، وتعطيلٌ لفعْلها الإيجابي، والأخطر من ذلك «تعيين» المكلّفين بمراقبة الحقيقة وتخويلهم صلاحيات سَجْنها في أقفاصٍ زجاجيةٍ لصياغة نمطٍ آخر من أشكال فرض السيطرة المسبقة، والتلاعب عن قصدٍ بالحقائق، وإبدال الواقع بغيره. وهذا ما وجدناه لاحقاً في أسلوب العمل الإعلامي الأمريكي خلال الحرب العدوانية الأولى على العراق عام ١٩٩١، وحرب الاحتلال الثانية في عام ٢٠٠٣، وكيف أن الإعلام الأمريكي قد وظّف إمكانياته وأجبر الوسائل الإعلامية الأخرى التي تسعى للحصول على فرصة التغطية الإعلامية في ميادين المعركة على قبول شروطه الرقابية، والالتزام بتعليماته بكل حذافيرها.

وفي هذا الإطار يمكن أن نتابع الدعوة وراء الحديث عن الصدقيّة التي تتباهى

---

(١٣) انظر محمود عوض، في: **الحياة**، ١٦/ ٢/ ٢٠٠٤.

بها وسائل الإعلام الغربية، واتهاماتها لوسائل الإعلام في العالم الثالث بممارسة الرقابة الحكومية، والانحياز المقصود والتغطية المقنّنة. ولسنا هنا للدفاع عن هذه التهمة التي كثيراً ما استُخدمت على غير حقيقة أهدافها، ولكن لأن أصحابها يقفون من دون مواربةٍ للإعلان عن لحظة تتويج وانتصار الثقافة الكونية، وتراجع الثقافات والخصوصيات المحليّة العاجزة عن التوافق مع متطلبات وصياغات العالم الحر المتمدن.

يقضي هذا أيضاً أن نفهم توافق زخم التدافع الثقافي نحو السيطرة والهيمنة على منابع الفكر والمعرفة في الدول النامية مع منطق الاستحواذ الرأسمالي، على أنها أشبه بعملية الزحف الاستعماري المنظّمة بحثاً عن مصادر الطاقة والمواد الخام والأيدي العاملة الرخيصة، ثم الأسواق المشبّعة بنهم الاستهلاك والتبذير، لتتقدم حادِلة (بلدوزر) الشركات المتعددة الجنسيات، ولتحطّم تحت ضغط اندفاعها أضلاع الاقتصادات المترنحة تحت أثقال العجز والمديونية، ولتعرض إغراء الانضواء تحت نظام التجارة الحرة مقابل ضمان الولاء لمنحها «قبلة الحياة» المنقِذة من الانهيار. مع تلك الحادِلة (البلدوزر) تتسرّب سلع الثقافة في تبادلٍ غير متكافئ وغير متوازنٍ، ولا تفسير له سوى السيطرة والمصادرة وإشهار الانضواء والقبول بسيادة ثقافة الغرب بكل عناوينها.

إن مفهوم «دكتاتورية ذات مسؤوليةٍ محددةٍ» أفضل تعبيرٍ عن الارتباط الوثيق القائم بين سيطرة الاقتصاد الغربي وقدرته على تجاوز الحدود الوطنية من جهة، والاختراق المتواصل لبنية الثقافات المحلية في العالم الثالث من جهة أخرى. والذين يتباهون بتعبير «القرية الكونية» كإنجازٍ لتسارع الاتصال والتواصل بين الشعوب سيدركون عاجلاً أنهم قد أسهموا عملياً في تدمير قرى العالم الآخر، وتشويه خصوصيتها التاريخية، وإلغاء شخصيتها وموروثها وثقافتها.

إن الإمبريالية الاقتصادية تُعدّ الناقلة الكبيرة التي احتوت في أحشائها إمبرياليةً ثقافيةً تحمل المفارّقة بين خصوصيةٍ ثقافيةٍ محليةٍ أو خصوصياتٍ ثقافيةٍ واسعةٍ، والنزوع نحو العالمية «الثقافية» التي تعني أن التبعية لمركز الهيمنة الدولية، وجنوح هذا المركز نفسه نحو التكامل واقتسام مناطق النفوذ، يقلّلان إلى درجةٍ كبيرةٍ من حاجة هذه المراكز نفسها إلى التمسك بالقِيم والأفكار الوطنية والقومية، الأمر الذي يعرّض الوحدة الثقافية فيها للتمطّط والتمزق، فيطغى الميل نحو نوع من «العالمية» الثقافية التي لا بدّ من أن تهيمن فيها ثقافة الطرف الأقوى اقتصادياً وتقانياً. وبما أن العالمية الثقافية يمكن أن تؤسّس الهويات الجماعية، فإن هذه تجد نفسها أمام ارتخاء عرى

الثقافة الوطنية والقومية، مدفوعةً إلى طلب الأصل والتماس الجوهر في الطائفية والثقافات الإثنية والفرْعية(١٤).

سادساً: مكامن الفساد

إن مكامن الفساد والإفساد التي توجّه نحو الثقافة العربية هي في إشاعة الفلسفة الذرائعية (البراغماتية) مقابل الفلسفة العقلانية، بقصد نفي وجود الجانب المبدئي ـ القيمي في الإنسان، وتجاوز وجود مقياسٍ موضوعي للتمييز بين الخير والشر. وهي بذلك تطلب سيادة مبدأ التفوق السياسي والعسكريّ والاقتصادي، وحتى الثقافي، لفرض وتبرير الغزو الثقافي وإلغاء الآخر وتهميشه، واتهام الثقافة العربية بعجزها على مواكبة التحديث والتطور، وبعجز المثقفين العرب عن الانفتاح والتواصل مع العالم. لذا، فإن آليات إفساد الثقافة العربية لا تتحدّد في إشاعة موجة الانبهار بثقافة الغرب وقِيمه، أو في الترويج للثقافة الرخيصة، كالأغاني الهابطة، وامتهان الجسد، وتمجيد القوة الخارجية (السوبرمان والرجل الوطواط ورامبو، وأبطال الكاراتيه الذين لا يُهزمون بقوّتهم العضَلية الخارقة)، بل في الدعوة إلى استخدام اللهجات العاميّة في اللغة والتخاطب تحت ذريعة «كسر حاجز اللغة»، والخلاص من «قيود النحو والبلاغة القديمة» أو إلى «تثوير اللغة» أو استخدام الحرف اللاتيني. وقد ترافق ذلك مع الدعوة إلى المتوسطية (نسبة إلى الشرق الأوسط) والإقليمية كمطلبٍ تجزيئي، وكمطلبٍ لشرط أهلية الانتساب إلى العالم الجديد واستحقاقه، مع الكثير من البِدع التي تدعو إلى تأسيس أدبٍ إقليمي يعبّر عن بيئاتٍ عربيةٍ، وليس عن بيئةٍ عربيةٍ واحدةٍ، كذلك العمل على تحقيق الانفصال الفكري والثقافي عن الموروث العربي والإسلامي، وسلْب التراث العربي أعظم مزاياه، وهو كونه تراثاً موحّداً ومتواصِلاً وحضارياً(١٥).

وبلغة الأرقام يقول البنك الدولي إن ما يزيد على ثمانين مليار دولارٍ في السنة هو حجم المبالغ المشبوهة التي تكون إطاراً لصفقات الفساد، أما قيمة الأضرار المادية

---

(١٤) محمد عابد الجابري، «الثقافة العربية اليوم، ومسألة «الاستقلال الثقافي»،» ورقة قدمت إلى: **وحدة الثقافة العربية وصمودها بوجه التحديات: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها المجمع العلمي العراقي بمشاركة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)، ص ١٥-١٦.

(١٥) لنتوقف عند هذه الجملة لسلامة موسى «ماضينا كله سخافات وجهالات لا يصح الافتخار بها»، أو عند مقولة أدونيس «معوقات الثورة تكمن في تراثنا»، أو القول بأن «الانشغال بالتراث ظاهرة مرضية». للمزيد من التفاصيل، انظر: أحمد مطلوب، «الحركات المناوئة لوحدة الثقافة العربية،» ورقة قدمت إلى: المصدر نفسه، ص ١١٧.

الناجمة عن آثار تلك المليارات وسلوك الفاسدين، فتبلغ أرقاماً فلكيةً. والذين يدفعون ثمن الفساد في نهاية العملية هم بالبداهة، وفي معظم الأحوال، شعوب العالم الفقيرة[١٦]. ولنا أن نعرف أن جزءاً كبيراً من تلك الأموال يخصّص لمشاريع ثقافيةٍ مشبوهةٍ تهدف إما إلى شراء المثقفين (المعروضين للبيع طبعاً) أو إلى إنشاء مؤسّساتٍ ومراكز لتنظيم عمليات تمويل الفساد وشراء الذمم، أو إصدار الكتب والدوريات التي تخدم أغراضاً معروفة، ومن تلك الفعاليات ترويج الثقافة المشوّهة لنضالات الشعوب وكفاحها من أجل الحرية، وبناء تجاربها الوطنية المستقلة.

إن القِيم الرئيسية للرأسمالية في سعيها للسيطرة والهيمَنة تبدأ من تعظيم الربحيّة والتوسع المتصل بالأسواق وعولمة الاستثمار والدورات المالية باتجاه تحقيق التراكم النفعي، ولهذا فقد توثّق الحلف بين قوة المال وطموحه من جهة، وقوة الإعلام وتأثيره وسعة انتشاره من جهة أخرى. وفي إطار ذلك برزت الحاجة الى إعادة صناعة الثقافة المعبّرة عن تلك الأهداف، بالإضافة إلى تكريس حاصل الثقافة وفاعليتها على الاستثمارات الواسعة، وهي تظهر بشكلٍ جلي في حجم الأموال المستثمَرة ـ على سبيل المثال ـ بإنشاء قناةٍ تلفزيونيةٍ فضائيةٍ بالمقارنة بالاستثمار المخصّص لإصدار صحيفةٍ يوميةٍ.

وفي الوقت ذاته، فقد أدى التحالف بين المال والإعلام إلى إعادة تدوير الإنتاج الكمّي والنوعي لوسائل التأثير في السياسة، وإلى إنشاء امبراطورياتٍ إعلاميةٍ ـ ثقافيةٍ معبّرةٍ عن مصالح سياسيةٍ. ونرى ذلك واضحاً في النموذج الأمريكي الذي قدّم نماذج كثيرةً عن التحالفات السياسية ـ الإعلامية[١٧]، لعل أبرزها ما قدّمته شبكة الـ «سي. إن. إن.» (C.N.N.) التلفزيونية الإخبارية من نموذج ميداني خلال الحرب العدوانية على العراق عام ١٩٩١ ثم عام ١٩٩٨، وأخيراً في عملية احتلال العراق عسكرياً عام ٢٠٠٣، وما نراه في إيطاليا من توافق مافيا المال والإعلام في صناعة كرسي لرئاسة الوزارة تستند قوائمه إلى تأثيرات المصالح المستمرة بين الرأسمالية والدعاية لها والمصالح الداخلية والإقليمية المعبّرة عن تلك المصالح. وليست إيطاليا

(١٦) جان زيغلر، **سادة العالم الجدد: العولمة ـ النهابون ـ المرتزقة ـ الفجر**، ترجمة محمد زكريا إسماعيل (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ص ١١٥.

(١٧) من المجموعة الإعلامية الأمريكية الكبيرة مؤسسة تايم ورنر (Time Warner) التي يبلغ حجم مبيعاتها السنوية ٢٥ مليار دولار، وتملك أكثر من عشرة آلاف دار عرض سينمائي في أنحاء الولايات المتحدة، وأكبر شبكة كيبل تلفزيونية مدفوعة في العالم، بالإضافة إلى القنوات التلفزيونية الدولية T.N.T وH.B.O وC.N.N. . . وكذلك شركة فوكس للإنتاج السينمائي والتلفزيوني وديزني والتي تعد أكبر منتج لأفلام الأطفال في العالم.

النموذج الوحيد، فالولايات المتحدة، وأمريكا اللاتينية، وأوروبا، وحتى جنوب شرق آسيا، تحمل نماذج عديدةً متنوعة الأشكال عن إدراك القوى السياسية للدور الذي يمكن أن يلعبه تحالف المال والإعلام والثقافة في صناعة الأفكار وضمان السيادة الإعلامية، وبالتالي في فساد وإفساد دور الثقافة، وتحويلها من أداةٍ إيجابيةٍ في حياة الإنسان، إلى وسيلةٍ للسيطرة عليه ومصادرة حريته، وفرض قيم أخرى على قناعاته وسلوكه، وتحويل مؤسّسات الثقافة إلى مدفعيةٍ تساند هجوم السياسة الوحشي على ثقافات الشعوب الأخرى، وتفرض على الآخر القبول والتسليم بالعولمة بحسب القياسات الرأسمالية، وبمواصفاتٍ جاهزةٍ تصادِر وتهيمِن.

وعلى المستوى العلمي لأداء وسائل الإعلام، والصحافة بشكل خاص، في الوطن العربي، فإن هناك اتجاهين أساسيين: **الأول** هو ارتباط الصحافة العربية بالنضال التحرري القومي في مواجهة الاستعمار والخلاص من السيطرة الأجنبية. و**الثاني** هو موقف الصحافة من قضايا البناء والاستقلال الاقتصادي وممارسة النقد والتقويم لأداء الدولة ـ الحكومة ـ أو على مستوى الحياة الاجتماعية والثقافية، والتصدّي للفساد بكل أشكاله. وعلى رغم ما أسهمت به وسائل الإعلام العربية، على اختلاف مستويات الأداء ضمن مساحات عملها، في التعبير عن موقف رافض لكل أشكال وصيغ الانحراف، فإن هناك نماذج إساءة إلى حرية وسائل الإعلام ودورها، وذلك بتورط تلك الوسائل في ممارسات فاسدة، لعل أبرزها التورط في الفساد السياسي بالدفاع عن الحكام الفاسدين أو المشاركة بتزوير الانتخابات وغير ذلك من التغطية على قضايا الفساد الاقتصادي، في إطار تحالفات مصالح تعقد بين وسائل الإعلام والقوى المتنفذة في الأنشطة الاقتصادية، وبذلك يسوّق الرأي المنحرف. ولم تعد عملية الرشوة، أي شراء ذمة وسائل الإعلام للتغطية على الانحرافات والاستغلال، هي الصفة الوحيدة في هذا المجال، بل تعدّى ذلك إلى أن مؤسسات الفساد على أنواعها، السياسية والاقتصادية، نظمت إعلامها الخاص، عبر إنشاء وسائل إعلامية متعددة الأنشطة تربط بين النشاط الإعلامي الصرف والعمل على مستوى العلاقات العامة، وذلك من أجل لجم المعارضين وابتزازهم وتخويفهم، وكذلك لتبييض صفحات سلوك الحكام وسمعتهم عند الرأي العام والدفاع عن مصالحهم. وهذه العمليات تشبه «غسيل الأموال»، إذ إن هناك عمليات «غسيل سمعة» وتبرير أدوار ومهمات، وبالتالي فإن المافيا بأذرع سياسية وإعلامية واقتصادية تعشعش وسط الحياة السياسية وتمسك بيدها خيوط اللعبة، وتمارس دورها في السيطرة على السلطة وقمع كل معارضة لها.

وفي المقابل أضحى الإعلان التجاري ومتطلباته الحبل الذي يمكن شدّه عند

الحاجة لخنق المؤسسات الإعلامية وتقرير بقائها واستمرارها، بالإضافة إلى أن مراحل صناعة الإعلام التجاري أضحت بذاتها وسيلةً مهيمِنةً على حرية واستقلالية وسائل الإعلام. وحين تُعقَد التحالفات بين شركات الإعلان ومؤسسات الإنتاج البرامجي، عبر وسائل الإعلام، وفي التلفزيون بشكلٍ خاصٍ، فإن سيادةً مطلَقةً وفاسدةً في الغالب سوف تتحقق للمال وأهدافه الربحيّة المجرّدة عن المبدئية والغايات السياسية والاجتماعية والثقافية لقنوات الاتصال المختلفة، وبالتالي تُحاصَر أجهزة الإعلام بقوّة الإعلان، كما يُحاصَر المواطن بفيضانٍ عارمٍ من الإعلان المباشر الذي يستهدف طريقة حياته ونمط استهلاكه، وحتى علاقاته الاجتماعية والأسرية.

إن الجاذبية التي يمارسها الإعلان على الفرد جاذبيةٌ من طرفٍ واحدٍ، إذ سرعان ما يسقط الفرد تحت احتكار التبعية للمُعلِن والانقياد لأوامره. وهنا يتوقف نظام الحماية، وتفسُد وتعطّل منظومة القوى الحامية للموروث والقِيم لصالح مفهوم هيمنةٍ مطلَقةٍ ومتوحشةٍ ونهمة. ويتحول الوعي بالحاجة وضروراتها إلى إدراكٍ سلبي لأهمية التوافق مع تلك الحاجة حتى ولو كانت زائدةً وغير ضرورية. كما أن تراكم الأموال لدى مؤسسات الإعلان حوّلها إلى مراكز ومواقع مؤثرةٍ في العمل الإعلامي والثقافي. ويقف بعض المنتِجين للأنشطة الثقافية عند بوّابة شركات الإعلان توسلاً لدعمها ومساندتها. وقد اختلط الجهد الثقافي الأصيل بفيضان الإعلان التجاري الجيد والرديء، وانعكست على مساحة العمل الإعلامي والثقافي في الوطن العربي، كما في العالم بأسره، شروط الصناعة الإعلانية، بل تحوّلت بعض المهرجانات الثقافية إلى «فرصٍ» إعلانيةٍ في حساباتٍ اقتصاديةٍ مجرّدةٍ، حتى إن الجوائز الثقافية أضحت تحمل فيروس الإعلان التجاري.

ومن أخطر نتائج إخضاع وسائل الإعلام لسلطةٍ سياسيةٍ فرديةٍ وغير ديمقراطيةٍ، أو لمركزٍ ماليٍ مؤثّرٍ، عدم حيادية تلك الوسائل، وبالتالي تطرفها في التعبئة السلبية والكراهية وشحذ الرأي العام لاتخاذ موقفٍ على غير أسسه الحقيقية. وبذلك يتحول فساد الوسيلة إلى فساد المجتمع. ولعل أسوأ ما يواجه الرأي العام هو سيطرةٌ مطلَقةٌ على مصادر الإعلام تلغي الرأي العام، وتقف بين الرأي والرأي الآخر، وتقطع الطريق أمام اكتمال دائرة التداول والمشاركة في صناعة القرار. ويبقى هناك مصدرٌ واحدٌ متسلطٌ، وغير قابلٍ للنقاش والرد، يلعب في ساحةٍ مفتوحةٍ لتشكيل المواقف والقناعات، وبالتالي حمايةً ورعاية الفساد بشكلٍ ما من أشكاله.

وليس غياب الديمقراطية، أو فرض الرقابة الحكومية الصارمة، هما العامل الوحيد الذي يضع وسائل الإعلام في موقف المساند للفاسد أو المتستر عليه، بل إن غياب المنظمات والهيئات الشعبية المعنية برصد أداء الإعلام وتقويمه، أو حماية حقوق

المواطن وحرية الحصول على المعلومات والأخبار، والتنازل التدريجي عن حقّ الرد تحت ذريعة الظروف الطارئة والاستثنائية، والتي غالباً ما تُفرَض بقوانين الطوارئ لمواجهة ارتفاع الأصوات المطالِبة بالإصلاح السياسي وبإصلاح دور وسائل الإعلام ومراقبتها؛ كل ذلك يقود إلى فقدان الدور وربما تلاشيه. وتبقى مسؤولية وسائل الإعلام التي يُفترض أن تؤديها نيابةً عن ضمير الشعب، من دون رقيب ومن دون متابعةٍ ورصدٍ في كشف مواقع الخلل فيها. وبدلاً من أن يُسلط سيف العدالة عبر وسائل الإعلام على الفساد والمفْسدين، تتم حماية المفْسد، ويتكاثر الفساد والمفسدون، وتسقط الوسيلة الإعلامية تحت عجلات قطار التخريب.

وعلى الرغم من كلّ ما صدر من مواثيق شرفٍ للعمل الإعلامي والصحافي، سواء تلك التي صدرت عن الاتحاد العام للصحافيين العرب أو عن منظمات حقوق الإنسان، فإن الفساد ما يزال يضرب بأطنابه في مؤسّسات الإعلام، ويتحول إلى منهج يحمي فكرة الفساد ويسوّقها، ويشجّع أصحابها على المواصلة وتحدي المجتمع، إذ لم يقف الإفساد في حدود التستر على الفساد، بل تعدّى ذلك إلى تبرير الفساد، وإلى حماية الإجراءات والقوانين التي تشكل بيئةً لتكاثر الفساد، ومن ذلك ما يأتي تحت ذريعة «إمكانية التفاهم بين المُستغِلين والمُستَغَلين» لتأجيل عوامل التفجر في الصراع الاجتماعي والقائمة على أساس الحرمان وعدم العدالة، والأخطر من ذلك جميعاً سقوط وسائل الإعلام تحت ضغط التحالف بين متطلبات التكتيك السياسي والمصالح المالية، ليتحول الإعلام بأسره إلى سوق مضاربةٍ سياسيةٍ وقِيميةٍ على حساب الدور المبدئي أو الوطني، وعلى حساب مواثيق الصدقية والحيادية والمقدرة على ممارسة النقد، وملاحقة الخلَل وتقويمه.

سابعاً: ميليشيا الإعلام

ولا تُخفى حقيقة العلاقة بين النهّابين[(١٨)] والفساد، فالممارسة الطويلة للفساد من قِبل الأنظمة وحواشيها، وضمان استمرار وحماية مصالح القائمين على نهب المال العام، والدفاع عن أوضاع الفاسدين، تستدعي بناء الأسيجَة المانعة والحاجزة للتطفل. ولم يعد مناسباً الاكتفاء برشوة أجهزة الإعلام للسكوت والتغاضي عن

(١٨) النهّابون، فئة قائمة بذاتها في كل زمان ومكان، وهم أرباب الفساد الذي يتكرر في صوره المختلفة، بعضهم يعمل تحت ضوء الشمس والآخر حتى من دون ضوء القمر.. ومن صفاتهم ما يجمعهم في لفظة واحدة: «أرباب النهيبة». . وفي وصف دور «أرباب النهيبة» يصف د. علي الوردي أحداث الفتنة في بغداد عقب وفاة سليمان باشا الكبير عام ١٨٠٢ يقول: «فتبعه بنكجارية الميدان والشورجة والأسفال الذين في بغداد، وأرباب النهيبة المنتظرين كل الأيام الماضية». انظر: علي حسين الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، ٢ ج (بيروت: المكتبة الحيدرية، ١٩٥٩)، ص ١٩٩.

النهب، بل نظّمت مراكز الفساد مؤسسات إعلامها الخاص بها، وأصبحت تلك المؤسسات ميليشيا مسلحةً بقوة الوسائل السمع ـ بصرية. ولم يعد النهّابون يخشون تعرضهم للمساءلة والنقد أو المتابعة وافتضاح أمرهم، بل عادوا يستخدمون إمكانياتٍ إعلاميةً كبيرةً للجْم معارضيهم وابتزازهم وتخويفهم، كذلك في تبييض صفحات سلوكهم وسمعتهم عند الرأي العام والدفاع عن مصالحهم. وإلى جانب احتكارات الأموال والشركات المتعددة الجنسيات، تكاثرت احتكارات المؤسّسات الإعلامية القابضة على أنشطة العمل الثقافي والدعائي والإعلاني، وأصبحت أنشطتها مثار تساؤلات المنظّمات السياسية، وجمعيات حقوق الإنسان، ونقابات واتحادات الصحافيين في العالم كله. وفي روما، على سبيل المثال، خرج نصف مليون إيطالي في الرابع عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢ الى شوارعها، وكان هدفهم رئيس الوزراء الإيطالي برلسكوني (Silvio Berlusconi)، وندّدوا بالعدوان على حرية الرأي من قبل الحكومة، وضدّ احتكار برلسكوني وسائل الإعلام، ولا سيما بعد انتخابه لرئاسة الوزراء وتوظيفه ثلاث محطاتٍ تلفزيونيةٍ خاصةٍ يملكها، بالإضافة إلى سيطرته على ثلاث قنواتٍ تلفزيونيةٍ حكوميةٍ، أضحَت جميعها، تدافع عن فساد الحكومة وتحمي الفاسدين، وتمارِس الابتزاز ضدّ من ينادي بالإصلاح وبالتصدي للمافيا الاقتصادية والإعلامية، ومواجهة دورها في الحياة السياسية[١٩].

وليس الأمر مقتصراً على روما وحدها، فالمافيا الإعلامية المدعومة بالمصالح الاقتصادية قد أضحت حالةً عامةً في الولايات المتحدة وأوروبا، بل في أغلب دول العالم أيضاً. وقد انتشرت عدوى توظيف وسائل الإعلام ورشوتها لخدمة الحملات الانتخابية الرئاسية والبرلمانية، وحتى النقابية، وأصبحت الصفقات المشبوهة مفضوحةً في العلاقة بين المرشحين، وأغلبهم من أصحاب المصالح الكبيرة المتخومين مالياً، ويملكون الشركاتِ والعقاراتِ وأجهزة الإعلام، عبر الدواء السحري المسمى «الإعلان». وقد كشَفت منظمة «الشفافية الدولية (Transparency International)[٢٠] في تقاريرها مشاهد الفساد القائمة في الانتخابات في أمريكا اللاتينية، ويحدث ذلك من دون شكٍ في كلّ أنحاء العالم، وفي الوطن العربي أيضاً، بل أصبحت حملات

---

(١٩) تنشر منظمة «الشفافية الدولية» (Transparency International) تقريراً سنوياً منذ عام ١٩٩٥ تحت عنوان **فهرس الفساد**. وهذه المنظمة التي تأسست عام ١٩٩٣ واصلت نشر تقاريرها السنوية، ومنها تقرير Global Corruption Report 2004، وتتابع مواقع الفساد في كل أنحاء العالم، وتعمل على توثيقها، وفضحها، ومنها المقالة التي كتبها: Donatella della Porta, «Controlling the Media in Italy,» in: Transparency International TI, *Global Corruption Report 2004* (Berlin: TI, 2004), pp. 80-97.

(٢٠) Kevin Casas-Zamora, «Media Discounts for Politicians: Examples from Latin America,» in: Ibid., pp. 49-50.

الانتخابات وما تدور فيها من أموالٍ ريْع المؤسسات الإعلامية ومصدر رزقها.

في المقابل، أضحى الإعلان التجاري الحبل الذي يمكن شدّه لخنق إمكانية بقاء المؤسّسات الإعلامية واستمرارها، غير أن مراحل صناعة الإعلان التجاري أضحت استثماراً اقتصادياً بحتاً شأنه شأن صناعة وتجارة السيارات والملابس وغيرها.

ويتجلى ذلك الاهتمام المتصاعد بشكل العلاقة غير الواضحة وذات الملامح الابتزازية والتزييفية والفاسدة في الغالب بين سلطات المال وسلطة الإعلام في الدعوة التي تشهدها الولايات المتحدة لتوضيح دور وسائل الإعلام في ما يجري في العالم[٢١]، وبشكلٍ خاصٍ طريقة نقل الحقائق في مناطق الأحداث الساخنة: فلسطين والعراق وأفغانستان، وقضايا مثل الصراعات الحدودية، ومشاكل التنمية والتصدّي لأخطار أمراض «الإيدز» و«السارس»، والطريقة التي مارس فيها الإعلام الأمريكي الانصياع للبيت الأبيض، وخلفيات تورط الإدارة الأمريكية في الكثير من السياسات الفاشلة التي انعكست بشكلٍ كارثي على الولايات المتحدة والعالم بأسره.

لم تعد قابلةٍ للإخفاء أو التعتيم الطرق التي تُسيطِر فيها مفاهيم السوق وطغيانها على صناعة الإعلام الأمريكي، إذ تكاد التغطية المستقلة والموضوعية للأحداث أن تختفي من وسائل إعلاميةٍ كبيرةٍ تُعدّ لدى المواطن الأمريكي مصدراً أساسياً لمعرفته ومتابعته لما يدور داخل أمريكا وخارجها. ودخل في السوق مصطلحٌ جديدٌ للإعلام في أمريكا هو «الترفيه المعلوماتي» (Infotainment) إلى جانب الأخبار المسرّبة عن قصد بهدف تحويل الاهتمام، أو تحشيد العواطف وتعبئتها بشكلٍ عدواني ضدّ قضيةٍ ما[٢٢]، وإغفال الموضوعات الرئيسية التي تهم المواطن الأمريكي، وتشتيت انتباهه في قضايا هامشيةٍ أو ثانويةٍ لا تتصل بما يحدث في الخارج أساساً، من آثام تُرتكَب ضد قضية حرية الإنسان أو حرية الشعوب.

---

(٢١) يقول بيتر يونغ في كتابه: **الإعلام والمؤسسة العسكرية** إن قدرة الإعلام على التزام الحيادية والموضوعية أضحت مسألة يلفها الغموض والشك.. فالسيطرة العسكرية على وسائل الإعلام في ميادين الحرب أضحت تشكل عائقاً حقيقياً يحول دون أن تمارس وسائل الإعلام حريتها في التغطيات الإخبارية.

(٢٢) وفي المقابل يتهافت الإعلام الأمريكي في تصوير دموع الناس وتشنجاتهم الانفعالية بصفتها مادة درامية تستدر تعاطف الناس، وبالتالي أموال المعلنين، واستثمار الحساسية العاطفية للترويج لفكرة أو الدفاع عن إجراء. . . وقد لاحظ الباحث ذلك عن متابعته لبرنامج «أوبرا وينفري» (Oprah Winfrey) الذي تقدمه القناة الثانية في شبكة «M.B.C.» ترجمة عن النسخة الأمريكية، كيف أن مقدمة البرنامج قد استضافت عدداً من الجنود الأمريكيين الذين شاركوا في العدوان على العراق، وأصيبوا في الأعمال العسكرية بجروح بالغة، أدى بعضها إلى إصابتهم بعاهات جسدية دائمة، وقدمت أولئك الجنود، كالأبطال، وركزت على شجاعتهم في تحمل جراحهم وإلى تعاطف أسرهم وأصدقائهم.. ولم تعرض مقدمة البرنامج المعاناة والآثار المادية والنفسية للعراقيين من جراء احتلال بلدهم والاعتداءات «الجنسية» على معتقلي سجن أبو غريب!!.

وببساطةٍ يبدو بشكلٍ جلي أن الهدف الحقيقي لوسائل الإعلام الأمريكية هو تسويق مفاهيم سياسيةٍ معينةٍ، ثم تحقيق الربح وليس الإقناع، وبالتالي فإن ما يحرّك كبريات الشبكات الإعلامية هو المال قبل أي عاملٍ آخر. فالتحدي الأكبر الذي يواجه الشبكات الأمريكية هو جذب انتباه المشاهد أو القارئ أو المستمع في قِطاع يغلب عليه تحقيق الأرباح عبر الترفيه، والترفيه المستمر. وتلك الشبكات، ومن أجلٍ ضمان بقاء المتلقي مشحوناً وملتصقاً بها، تلاحقه ثانية فثانية من خلال استطلاعات الرأي لمعرفة مدى اهتمامات الجمهور بمختلف شرائحه. وهي قضيةٌ تُرصَد لها أموالٌ كثيرةٌ، وتقوم بها شركاتٌ متخصصةٌ في هذا المجال لمعرفة ما يرغب فيه أو لا يرغب فيه المتلقي، وفي إطار حقيقةٍ سائدةٍ ومعروفةٍ سابقاً، وهي أن المشاهد الأمريكي المنهمِك بهموم وتفاصيل حياته اليومية يفقد سريعاً اهتمامه بمتابعة الأخبار، وبالتالي لا يملك الوقت لمتابعة واكتشاف الحقائق.

من هنا يكون أمر مرور الأكاذيب يسيراً وغير قابلٍ للفضيحة والانكشاف. وحتى إذا اكتشفت الأكاذيب، فإن سيل الأخبار، وسيل البرامج الترفيهية، والأمطار السوداء التي تسقط يومياً من غرف إعداد البرامج الترفيهية على رأس المواطن الأمريكي، تجعله مغموراً بسيلٍ عارمٍ من دوّامة عدم التركيز، بل عدم الاهتمام. وتأخذ الموسمية دورها حيث تتصاعد الاهتمامات حول قضيةٍ ما، ثم تختفي فجأةً لتحلّ بدلاً منها أخرى. وهكذا، وفي نموذج الفضائح المالية التي رافقت عمليات الفساد والنهب التي تعاملت بها الولايات المتحدة مع موارد العراق، أو الأموال التي خُصّصت لقضايا ما يسمّى بـ «إعادة اعمار العراق»، شواهد مخزيةٌ لقصدية سياسة الإخفاء والتزوير. فالأسئلة الكثيرة التي أثيرت حول الصفقات المشبوهة، وعن الفساد المالي والسرقات في عمل شركة «هوليبرتون» (Halliburton)، وبشكلٍ خاصٍ بشأن عقود توريد المشتقّات النفطية للقوات الأمريكية خلال عملياتها العسكرية في العراق التي بلَغت الأموال المتلاعب بها بحدود ١,٨ مليار دولار[٢٣]، وهو ما تحدث عنه تقرير البنتاغون في إطار تحقيقاتٍ ضمن المبلغ الإجمالي البالغ ٤,١٨ مليار دولار؛ كل تلك التساؤلات لم تتلقَّ الإجابات الرسميّة بشأنها من الجهات أو اللجان التي شُكّلت لتدقيق ذلك، كذلك غابت مثل هذه الأخبار عن وسائل الإعلام الأمريكية، ولم يظهر منها على السطح إلا الجزء اليسير.

إن قصص الفساد التي تزخر بها الصفقات الداخلية بين شركات الإعلام

(٢٣) Kell King, Jr., «Pentagon Questions $1.8 B of Halliburton's Iraq Work,» *Wall Street Journal*, 11/8/2004.

والإدارات الأمريكية المتعاقبة مسألةٌ داخليةٌ في إطار البيت الأمريكي، ونماذجها كثيرةٌ قد لا تخلو منها أية مناسبةٍ وفي أية وسيلةٍ إعلامية. أما الذي يشغلنا بالاهتمام، فهي الطريقة «الفاسدة» التي تتعامل بها وسائل الإعلام الأمريكية مع القضايا العربية. ولا نجد صعوبةً في الحديث عن الفساد في مختلف أوجهه إعلامياً وسياسياً، بل إن الإعلام الأمريكي في تعامله مع القضايا العربية، قد قاد إلى إفساد مؤسّساتنا الإعلامية العربية، بتسويق مصطلحاتٍ ومفاهيم مثيرةٍ للالتباس تقود إلى التشويش حول الحقيقة(٢٤)، وبشكلٍ خاصٍ حيث يتعلق الأمر بصمود الشعب العربي الفلسطيني في وجه الاحتلال الصهيوني وإجراءاته العنصرية، أو بالأوضاع في العراق وعمليات مقاومة الاحتلال، وما نشهده من تدميرٍ متواصلٍ للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

على الرغم من ذلك تتكرّر في وسائل الإعلام الأمريكية، وبإصرارٍ، تعبيراتٌ مثل «بناء العراق الجديد» و«تعزيز الحياة الديمقراطية» و«إعادة إعمار العراق» وغيرها، مما يوحي بأن الفردوس الجديد الذي شيّده الاحتلال يزدهر ويتفتح على المكاسب التي تمنح العراقيين فرصة الانتقال من عصر الظلمات إلى عصر الازدهار والحرية!! وعلى خطى «التجربة الأمريكية»، وتعبيراً عن الجانب المظلم في مسار الإعلام الأمريكي، اعتمدت بعض وسائل الإعلام العربية، ومنها بشكلٍ خاصٍ بعض قنوات التلفَزة الفضائية، المصطلحات الأمريكية، وسقطت عن عمدٍ أو غيرِ عمد في الترويج للموقف الأمريكي من العرب والإسلام، ولم تتوانَ عن استخدام التعبيرات والمصطلحات التي تسود اليوم، مثل مصطلحيْ «الإرهابيين» و«المتطرفين» وغيرهما، بل ذهبت إلى توظيف التصنيفات الجغرافية والفئوية التفكيكية للحالة السياسية الاجتماعية في الوطن العربي. ولذلك تتناول تلك القنوات قضية دارفور في السودان باعتبارها صراعاً عربياً ـ أفريقياً أو إسلامياً ـ وإثنياً، وكذلك في تناول الأوضاع في العراق من منطق المثلّث السني، والمربع الشيعي وهكذا(٢٥). وقد ذهبت

(٢٤) لقد سوقت أجهزة الإعلام الأمريكية تصنيفات خاصة بها، وانتقلت عدوى استخدامها إلى وسائل الإعلام العربية، مثل تصنيف الإسلاميين إلى معتدلين ومتطرفين، أو مفهوم «إرهاب المتطرفين الإسلاميين» الذي انتهى إلى اختصاره بمفهوم «إرهاب الإسلاميين»، وصارت «الحركات الإسلامية» توصف بأنها محاضن فكر الإرهاب، ورحم تكاثر وتناسل الإرهابيين. للمزيد انظر: صبري حافظ، «الهيمنة الإعلامية الأمريكية: سلاح للتضليل وتبرير للحرب،» **الكتب: وجهات نظر**، العدد ٦١ (شباط/ فبراير ٢٠٠٤).

(٢٥) لقد اختارت وسائل الإعلام الغربية الاهتمام الزائد بمظاهر التطرف والعنف في بعض الأقطار العربية، وركزت عليها بشكل مكثف، وكأنها تحاول أن تقول للمتلقي إن صناعة العنف تزدهر في ظل قيم الإسلام وعند العربي بشكل خاص. . وقد كانت محطة الأخبار «فوكس» الأمريكية نموذجاً لهذا السلوك، فقد ركزت «فوكس» في برامجها الحوارية على تناول مسألة الجهاد، وتحويلها إلى مفاهيم جزئية تتمحور عند إرادة فعل «جاهد»، وتعني قاتل، و«مجاهدون»، وتعني إرهابيين، وهكذا.

«بعض» القنوات الفضائية إلى تولي مسؤولية تغذية الخلافات السياسية العربية الرسمية أو بين الحركات والتنظيمات السياسية، وتحولت البرامج الحوارية إلى ملاعب لتحقيق النصر والهزيمة، أو لنشر الغسيل القذر، والتباري في الفضائح وكشف المستور.

وبدلاً من أن تشارك بعض القنوات في تعزيز اللحمة القومية وتعزيز الثقافة الوحدوية، وليس التفكيكية أو الإقليمية، فإنها ذهبت إلى صناعةٍ واسعةٍ للبرامج التي يسهم في كتابتها وإخراجها مختصون بإثارة المتعة الحسية المؤقّتة، من دون توظيفٍ للمعارف والعلوم. وتلك البرامج ما هي إلا نسخةٌ مقلّدةٌ مشوّهةٌ لبرامج أجنبيةٍ، وعادةً ما تكون الهموم العربية مؤجّلةً، أو غير مرغوبٍ فيها لدى المتلقي العربي عند عرض البرامج الترفيهية عن نجوم الغناء في مهرجانات التباري الاحتفالية، أو في المتابعة المستمرة لطبيعة الحياة اليومية على مدى أربعٍ وعشرين ساعةً لمجموعةٍ من الشباب المنظّمين لأغراض المنافسة في الغناء والرقص.

وبهذه الصورة انتُزِع من الإعلام قسراً الدور التربوي، وأُفسِدت ذائقة المتلقين، وجمهرة الشباب بشكلٍ خاصٍ، وغُيّبت القضايا الأساسية لصالح الإثارة الحسية، وأحياناً الجنسية، في مشاهدٍ مستمرةٍ من الرقص والتعري، وأصبح الفساد القِيمي والوطني مبرمجاً، وله القدرة على أن يملك منافذ كثيرةً يباشر منها تدميره للعلاقة بين المواطن العربي وقضايا أمته ومستقبلها.

القسم الثاني

الإعـــلام المقـــاوم.. المواجهـــة والنتائـــج

الفصل الرابع
إعـلام المقاومـة الوطنيـة في العـراق: الانطلاقـة والنمـوذج

بخطوط باهتة عتا عليها الزمان، تتوارى على جدران بيوت الكرخ والكرادة والكاظمية والفضل وباب الشيخ، وغيرها من أحياء وأزقة بغداد القديمة، ومن مدن العراق الأخرى، شعارات كتبت على عجالة، تناهض السلطة آنذاك، وتدعو الى المقاومة والثورة، أو تعلن ولادة هذا التنظيم السياسي وغيره، وما تبقى من تلك الشعارات يؤرخ أزمان ومراحل توالت على العراق، كان فيها إعلان التحدي والرفض يأخذ أكثر من شكل ووسيلة، منها تلك الخطوط التي تكتب في هزيع الليل[1]، بعيداً عن عيون السلطة وعسسها، وترمز إلى وجدان الشعب في الإفصاح عن مواقفه السياسية من الحكم والحاكمين.

أولاً: أسلوب المقاومة

ومن جيل الى آخر تأخذ رموز العمل المقاوم عناوينها وأساليبها بحسب طبيعة كل مرحلة واشتراطاتها، وبالقدر الذي يتمترس فيه الخصم، سواء أكان مستعمراً محتلاً أم سلطة غاشمة، بالإمكانات والقدرات على القمع والاستبداد، فإن أساليب المقاومة تأخذ مساراً آخر يصعب إيقافه أو تعطيله، وتستنبط أساليب مبتكرة لصياغة عمل إعلامي له شكله المتميز وقدرته الفاعلة على النفاذ والتأثير، فالبيانات السياسية التي

(١) تعود إلى بغداد ومدن العراق ظاهرة قديمة، وهي كتابات الشعارات والبيانات التي تمجد الشخصيات والأحزاب على جدران المنازل والمرافق العامة. . . ومنها كتابات تشيد بالمقاومة الوطنية المسلحة وتهاجم الاحتلال وعملاءه.

توزع أو تدس في كل مكان، أو الكتابة بالخطوط العريضة على جدران المساكن أو المدارس ومقار الدوائر الحكومية، وحتى تسرب الشائعات التي تعلن أو تمجّد بطولات المعارضة أو المقاومة، جميعها تتشكل في صياغات يصعب على الخصم مجاراته أو إيقاف تأثيره، فلا تقدر السلطة أو المستعمر على مراقبة كل الأزقة والمحلات السكنية لكي تقبض على من يقوم بأعمال الكتابة على الجدران، ولا يمكن لها كذلك أن تمنع كل مواطن من أن يرمي أو يدس هنا وهناك البيانات والمنشورات المناهضة لها أو يتداولها. وقد تطور الأمر اليوم ليقدم معطى التقدم العلمي والاتصالي، ومنه الإنترنت وصفحاته العديدة، فرصة كبيرة ومساهمة دائمة لإعلان موقف ورأي الفعل المقاوم، وليشكل تحدياً إزاء محاولات تكميم عمليات الرفض والمقاومة أو الحدّ من تأثير إعلامها الخاص وانتشاره، الا أن هذه المحاولات تمثل مساحة لا حدود لها لاستقطاب كل مساهمة فكرية وسياسية وإعلامية في إسناد المقاومة أو في نشر خطابها وبرنامجها السياسي.

ولكن يبقى لكل معارضة ومقاومة أسلوبها الخاص في التعبير عن مواقفها، فلقد كان، على سبيل المثال، للمقاومة الفرنسية أسلوبها في نشر الأخبار عن عملياتها العسكرية ضد قوات الاحتلال الألمانية خلال الحرب العالمية الثانية من خلال طباعة البيانات وإذاعتها بواسطة محطات إذاعية تبثّ من مناطق خارج البلاد، كما أن المقاومة اليوغسلافية قد اعتمدت على طباعة صحف محلية في مناطق متعددة وتوزيعها على الفلاحين، واليوم تدخل المقاومة السياسية والمسلحة ميداناً جديداً يفتح أمامها أبعاداً كبيرة من قرارات التواصل والتأثير، بحيث يتخطى حدود خطابها الدعائي المحلي إلى نطاق إقليمي وعالمي، وهو التواصل عبر الوسائل السمعية والبصرية والبريد والمواقع الالكترونية التي يصعب مراقبتها أو السيطرة عليها.

وقد لا تتحدث المقاومة بكل أشكالها عن نفسها بشكل مباشر، ولكن عليها في الوقت ذاته أن تعلن عن وجودها بكل الوسائل المتاحة لها. وهذه المفارقة قد تؤطر ضمن مفاهيم ثقافة المقاومة[٢]، إذ إن الثقافة بذاتها تعني مقاومة الجهل والقهر، وقد عرفت الثقافة العربية في الماضي والحاضر، وستعرف إلى الأبد، المثقف المقاوم، أي الداعي إلى مجتمع يحرر الإنسان ويتحرر معه، كما أن صياغة فعل مقاوم يقود إلى التمرد والرفض وإنتاج معرفة أو عرض واقع بديل. ولا يمكن فصل أشكال الفعل المقاوم عن جوهر فكرة المقاومة، فالثقافة المقاومة، كما هو الإعلام المقاوم، قاعدة العمل الميداني

(٢) **ثقافة المقاومة ومواجهة الصهيونية: أبحاث ومناقشات الندوة الفكرية التي عقدت بالقاهرة، نوفمبر ١٩٨٩**، نظم الندوة لجنة الدفاع عن الثقافة القومية بالتعاون مع المجلس الثقافي للبنان الجنوبي (القاهرة: مركز البحوث العربية للدراسات والتوثيق والنشر، ١٩٩٠)، ص ٦٥.

المتسم بتوظيف عوامل المجابهة الفكرية والعسكرية (المسلحة) وتوفير مستلزمات استمرارها وتطوير صيغها وبرامجها. ليس هنالك من مقاومة تمارس الإعلان عن وجودها قبل انطلاقها، وقبل أن تتخذ مكانها في العمل الميداني، وتؤسس لها مبادئ وتقاليد عمل تقود إلى إنتاج معرفة الفعل المقاوم وأبعاده على مستوى الواقع اليومي، وبشكل خاص حين يؤسس وينطلق العمل العسكري باعتباره الفعل والخيار الأخير المفضي إلى الحصول على المكاسب السياسية. وهذا العمل المقاوم يعكس معنى حيازة الموقف السياسي والتعبير عنه، ويعتبر الخطوة اللازمة للوصول الى مقدرة الاستنهاض والتحول نحو اعتماد برنامج أكثر ثورية لإصلاح الأوضاع السلبية، كما هو شأن مقاومة الاحتلال عبر التاريخ، حين تتقاطع الغايات، وتغدو المقاومة المسلحة خياراً نهائياً لا بديل منه للتعبير عن مطلب الشعب في الحرية والسيادة.

وهنا، فإن جبهة المقاومة هي الشعب، وهو مصدر إلهامها وحاضنة مشروعها الإنساني، ومن دون الاستناد إلى قاعدة شعبية واسعة يغدو العمل المقاوم مغامرة غير محسوبة وباهظة الثمن. ولذا، فقد أطلق أنريكو ليستر[٣] قائد الثورة الإسبانية في بداياتها دعوته: «لا يمكن لحركة المقاومة أن تعيش وتنتشر إلا إذا فهمها الناس وأيّدوها، وإلا إذا شكلت جزءاً من معركة الناس ضد عدو مشترك»، وأن تتوجه المقاومة إلى الشعب لتعبئته، ليس في إطار العمل المسلح المباشر، بل للمساندة المعنوية والإعلامية[٤].

ثانياً: دروس وتجارب المقاومة

ولعل الدروس الأغنى التي قدمتها تجارب المقاومة العربية ضد الغزاة والمحتلين، وبشكل خاص خلال القرن العشرين، أنها ما زالت جذوتها متقدة في المقاومة الفلسطينية والمقاومة اللبنانية، وهي تعرض نماذج شديدة السطوع والتأثير في الواقع، وتتصل بالوثبة الكفاحية في العراق ضد الاحتلال الأمريكي، ذلك أن المقاومة بحد ذاتها تعبّر عن حيوية الأمة وقدرتها على تجديد ذاتها والمحافظة على هويتها ووجودها. لقد شهد التاريخ العربي المعاصر انطلاق ثورات المقاومة ضد الغزاة، وقدمت في مختلف أنحاء الوطن العربي نماذج متقاربة في عقيدتها وأهدافها، فالمقاومة الجزائرية وثورة عمر المختار، ومحمد بن عبد الكريم الخطابي، وانتفاضة عز الدين القسّام،

---

(٣) كريم مروة، **المقاومة: أفكار للنقاش عن الجذور والتجربة والآفاق**، قدم له جورج حاوي (بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٥)، ص ٢٦٢.

(٤) يقول أميلكار كابرال قائد الحركة الثورية لشعوب المستعمرات البرتغالية (أنغولا وموزامبيق وغينيا بيساو) مخاطباً المقاتلين في حركته: «عززوا العمل السياسي والدعاية في صفوف العدو، أكتبوا الملصقات والمناشير والرسائل، أكتبوا الشعارات على الجدران». انظر: المصدر نفسه، ص ٢٨٠.

وسلطان الأطرش في جبل العرب ـ سوريا، والمقاومة المصرية ضد الاحتلال البريطاني، ومقاومة أبناء الجنوب اليمني، وفي كل بقعة من أنحاء الوطن العربي، تقدم نماذج متصلة من حيث أسلوب العمل المقاوم ومراحله وأهدافه.

ومثلما قدمت التجارب العالمية المعاصرة في ميدان المقاومة من أجل الحرية دروساً في أساليب العمل الشعبي المقاوم وبرامجه ومراحله وأساليبه، فإن التجارب العربية أسهمت في تعزيز المقولات الأساسية في ذلك الإطار، ولم تتوقف عند حدود ما يعرف بميزان القوى في الصراع، بل راهنت على ميزان الإرادات[٥]. إن الحسابات المجردة غير المدعمة بالإيمان لا تقود إلى إمكانية استمرار الثورة الفلسطينية لغاية اليوم، ولا تفضي إلى الحقيقة الواقعة والمتجسدة بانتصار المقاومة اللبنانية في تحرير الجنوب، وكذلك الأمر بالنسبة الى مواصلة وتطور عمل المقاومة العراقية في مواجهة الغزو الأمريكي وإمكاناته العسكرية الكبيرة. وينطبق ذلك أيضاً على النشاط الإعلامي للمقاومة، في مواجهة إمكانات إعلام الخصم والصمت الذي تمارسه أجهزة الإعلام العربية إزاء نشاط المقاومة وعملياتها المسلحة.

وبالمقابل، فإنه من المعروف تاريخياً أن المقاومة تنطلق من ميدان النشاط المسلح، ثم يلاحق ذلك ظُل النشاط الدعائي المحدود الذي يتسع يوماً بعد آخر، بحسب الإمكانات المتوافرة والظروف المحيطة بكل نشاط مقاوم. ولكل تجربة مقاومة وسائلها الخاصة في الإعلان عن هويتها وأهدافها، وحتى خطابها يكون متسماً في البدء بخصوصية محلية، ثم يتسع ليعبّر عن معطيات أشمل متصلة بالمحيط الإقليمي والدولي. وفي كل ذلك تسير أي تجربة من تجارب المقاومة وسط تيارات تتجاذبها، وبشكل خاص وسط محيط من الانبهار والعاطفة التي ترافق الخطوات الأولى[٦]، وربما من الخوف والتشكيك محلياً وإقليمياً أيضاً.

وإلى جانب ذلك، فإن لكل مقاومة هويتها منذ اللحظة الأولى لانطلاقتها، كذلك تتوضح لاحقاً أساليب العمل الإعلامي المرافقة، وهي بصمات تحديد الأنماط التعبيرية التي تتطور مع تنامي الأداء المقاوم على الأرض، ومدى قدرة المقاومة على إحداث التأثير داخل المجتمع الذي تتشكل خلاله، وعبر التراكم الكمي تصبح لكل مقاومة رموزها ودلالاتها التعبيرية التي تعبّر عن مستوى أدائها. وهكذا أضحى للمقاومة الجزائرية اسم المناضلة جميلة بوحريد، وللمقاومة الفلسطينية المناضلة ليلى

---

(٥) عبد الإله بلقزيز، **المقاومة وتحرير جنوب لبنان: حزب الله من الحوزة العلمية إلى الجبهة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ٣٠.

(٦) نسيم الخوري، **المقاومة تشرق من الجنوب** (بيروت: دار إعلامك، ١٩٩٤)، ص ١٩.

خالد، وللمقاومة اللبنانية الشهيدة سناء محيدلي. ومن خلال عناصر القوة التي يجسدها الخطاب الإعلامي في توظيفه الواقع والرموز تتشكل أطر ومرجعية الإعلام المقاوم عبر الكلمة المقاتلة والصور الناطقة وخلق مشهد مفعم بالتوحد بين المبادئ وواجب التضحية في سبيلها[٧]. وكل تلك تؤدي إلى صدمة لدى المتلقي تحفز فيه مواصلة انحيازه إلى القضية التي يقاتل في سبيلها.

ثالثاً: أدب وفن المقاومة

إن إحدى أكثر الممارسات الشعبية المعبرة عن إحساس الانتماء التي تخاطب العقل والقلب معاً، هي تلك القصائد والأغاني التي تدعو إلى المقاومة وتمجد البطولة، وتحيّي فعل الشهادة، والتي تبدأ من وعي جمعي مشترك ومبادئ أكثر حميمية والتصاق بالموروث وتعبير عن الحاضر. إنها في الواقع تعيد إنتاج المشاعر الوطنية عبر توظيف الميثولوجيا وإخراجها من البئر العميقة إلى سطح الواقع وإشباعها بالنزوع نحو الحرية ومواجهة الإحباط والاستبداد من جراء واقعة الاحتلال وتداعياته. إن كل نشاط فكري وثقافي يمكن أن يوظف لصالح الإعلام عن المقاومة في أي ميدان كان، ولا يستثنى من ذلك أي نشاط مهما كان صغيراً أو كبيراً، سياسياً أو اجتماعياً، ومن ذلك الأدعية والمدائح الدينية والقصائد بالفصحى وبالعامية والأهازيج الشعبية، جميعها حاضرة في فضاء الدعوة والتحريض على تبنّي خيار المقاومة بكل أشكالها[٨]. ولا يشترط في كل ذلك توافر شروط العمل الفني، وإنما الذائقة الفطرية، والامتزاج العفوي مع صيرورة النداء؛ تحفز نحو الاستجابة للتلقي التوافقي والانسجام مع الهدف من الرسالة.

---

(٧) محمد محسن [وآخرون]، **صورة المقاومة في الاعلام: حزب الله وتحرير جنوب لبنان** (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ٢٠٠١)، ص ٨٥ ـ ٨٦.

(٨) ربما تشكل قصيدة «تنويمة الجياع» للشاعر محمد مهدي الجواهري واحدة من نماذج الشعر المقاوم التحريضي في التراث الأدبي العراقي الحديث، وكذلك هي قصائد الشاعر شاكر بدر السياب التي عكست واقع الحرمان والتمايز الطبقي في العراق في منتصف الخمسينيات من العراق الماضي.

يقول الجواهري:

نامي جياع الشعب نامي حرستك آلهة الطعام
نامي فإن لم تشبعي من يقظة فمن المنام
نامي على زبد الوعود يداف في عسل الكلام
نامي تزرك عرائس الأحلام في جنح الظلام
تَتَنوّري قرص الرغيف كدورة البدر التمام
وتري زرائبك التمام وتري زرائبكِ الفساح
مبلطات بالرخام...

إن النمو الصامت لأدب المقاومة أو لفن المقاومة، ثم للإعلام الشعبي المقاوم، كل ذلك يشكل قاعدة غير مرئية، وربما غير موثقة لنسيج من النشاط التعبوي البالغ الأهمية والشديد الفاعلية والتأثير في محيطه. . ويمكن تلمس ذلك حتى في ترنيمات الأم لطفلها، أو «ترديدات» الأطفال في ألعابهم، ثم تنتشر الأهازيج والقصائد عبر مختلف الوسائل، بعضها ينشر بشكل مستقل أو عبر إرفاقها بالأفلام الفديوية(٩) التي يصورها المقاومون عند عملياتهم ضد قوات الاحتلال، أو التي تنتشر بواسطة أجهزة الهاتف الخلوي التي يمكن عبرها استنساخ الأفلام الفديوية مع تلك الأهازيج والأغاني(١٠) وانتشارها لدى الشباب بشكل خاص؛ كل ذلك يشكل شبه منظومة

---

(٩) في إحدى العمليات العسكرية للمقاومة العراقية ضد الاحتلال الأمريكي أرفقت هذه القصيدة الشعبية بالشريط المصور:

بالملكه(*) كل أحنا جنود
يلاكونه لوبيهم زود(**)
يلاكونه والملكه أشلون
يلاكينا بس المجنون
لأمريكا ما نخلي عيون(***)
يلاكونه جيش الغداره
نرد بها لأمريكا الغارة
هاونة(****) لو شبت نارة
نرد بي ها لأمريكا أردود

(*) الملكه: لفظة شعبية مشتقة من اللقاء أو التلاقي وهو المواجهة.
(**) زود: بمعنى زيادة من القوة.
(***) أي لدينا القدرة على فقء عين أمريكا.
(****) هاونة: يقصد به سلاح الهاون.

(١٠) من الأغاني الشعبية الرائجة، أغنية تمجد المواقف الوطنية للسيد مقتدى الصدر وجيش المهدي ومقاومته للاحتلال الأمريكي، وتقول الأغنية:

نعم نعم يا مقتدى وصوت الملايين
هذا الدرب ما نبدله وعلى الدرب ماشين
يا سيدي أنعاهد عهد ودم ونبقى للأبد
هذا العهد من الشعب والشعب ما يلين

وهناك أغنية تنشد على طريقة المدائح النبوية عن بطولة المقاومة في الفلوجة:

طكَن جيلات البرنو(*) وأحنا ألها رجال
هبت موصل وديالى والأنبار
انهزمت أمريكا وشافت(**) منا أهوال
وانسحبت من الفلوجة بجهود رجال
جرب وبات الليل بالفلوجة   واسمع هدير البحر يلطم موجة

(*) طكَن جيلات البرنو: أي انطلق يا رصاص البرنو. . . والبرنو بندقية حربية قديمة يعتز بها العراقيون لأنها كانت أهم أسلحتهم في ثورة العشرين ضد الاحتلال البريطاني.
(**) شافت، أي رأت وواجهت.

إعلامية ناشطة بشكل مستقل عن كل الأطر والوسائل المعروفة، ولها القدرة على الانتشار بسرعة. إنها أشبه بالشائعة في أوقات الأزمات والكوارث، ولكن الشائعة قد تزول وتختفي بسرعة، أما تلك المنظومة، فإنها تتفاعل وتتسع وتزداد انتشاراً ويصعب على كل أجهزة الرقابة أو القمع مواجهتها والحدّ من تأثيرها.

من هنا، عندما تبدأ الخطوة الأولى في العمل المقاوم، وبشكل خاص المقاومة المسلحة ضد الاحتلال والاستعمار، تتشكل صياغة لفعل دعائي له نسقه وأساليبه وأهدافه، ليستهدف أكثر من ساحة، ويوظف إمكانات لا حدود لها في طرائق العمل والتعبير الميداني، وهو ما يشكل خرقاً كبيراً في صفوف العدو، وتأثيراً لا يقل أهمية عن فاعلية العمل المسلح المباشر.

ولقد اكتسب التراث الإنساني، وعبر تجارب كثيرة على مدى التاريخ، إطاراً متنوعاً من أساليب الدعاية والإعلام المرافقة للنضال الوطني المقاوم. وفي العصر الحديث، وبعد التطور المتسارع لوسائل الاتصال، أضحى استخدام تلك الوسائل مزدوجاً، أي أنه يوظف من قبل قوى المقاومة من جهة، والقوى المضادة من جهة أخرى، ولكن لكل طرف أساليبه ووسائله، إذ إن المقاومة بحكم تكوينها وأسلوب عملها لا تستطيع أن تستخدم الوسائل الكبيرة والواسعة الانتشار، مثل الصحف اليومية والإذاعات العاملة على الموجة المتوسطة والقصيرة، أو قنوات التلفزة الأرضية والفضائية، فهذه الوسائل غالباً ما تكون تحت سيطرة مباشرة للقوى الأخرى، أما المقاومة ومن أجل بناء نظامها الإعلامي فقد طورت وسائلها الخاصة، المتسمة بالتنوع، والمناورة والابتكار[١١]، والقدرة على اختراق جبهة العدو، وتوظيف حتى وسائل العدو الإعلامية بشكل غير مباشر لحمل بياناتها وبرامجها.

إن تراث المقاومة في القرن العشرين، ومع نمو واتساع دائرة استخدام الوسائل السمع ـ بصرية في التواصل يكشف عن حقيقة بالغة الأهمية في هذا الإطار، وهي أنه بالقدر الذي تتمكن فيه قوى العدوان والاحتلال من امتلاك واستخدام الوسائل الإعلامية المتطورة للدعاية عن أعمالها والتقليل من فعل المقاومة وعملياتها، فإن المقاومة في الجهة المقابلة تخترق تلك المنظومات وتقف عند أطرافها لتعيد استخدامها بشكل وآخر، بل إن قدرة الإبداع، وهي في الغالب مبادرات فردية وفي حدود معنى التحدي، توفر الفرصة من أجل إعادة إنتاج هامش كبير من وسائل ورسائل قوى

---

(١١) لقد دعا هوشي منه المقاومة الفييتنامية ضد الاحتلال الأمريكي إلى استخدام إمكانات العدو الإعلامية ذاتها من خلال اختراقها، وفي الوقت ذاته العمل خلال صفوف العدو من خلال إصدار الصحف التي تعتمد في الطباعة على الطباعة الحجرية والصلصال.

الاحتلال بالشكل الذي يخدم أغراض العمل الدعائي للمقاومة، كما أن أية مساحة في الحرية المفترضة التي ترافق الأداء الإعلامي، مضافاً اليه ضعف وسائل الرقابة على الرسائل الاتصالية، يتيح للمقاومة أن تنفذ منه لتعيد توظيف العمل الإعلامي لصالحها، فالمرونة والقدرة على التكيف التي يمتلكها إعلام المقاومة في التعامل مع الأحداث يمثل امتيازاً وتفوقاً على إمكانات وقدرات العدو الإعلامية مهما كانت متطورة وكبيرة.

رابعاً: الإرث العالمي لإعلام المقاومة

وقد أفرزت تجارب المقاومة المسلحة في العالم، وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، نماذج من أساليب الدعاية والإعلام، وشهدت مرحلة التحرر الوطني ضد الاستعمار في الوطن العربي نماذج عديدة اعتمدت كل منها على وسائلها الخاصة في التعريف بقضيتها، وكان النضال الوطني الفلسطيني ضد الاحتلال البريطاني قبل عام ١٩٤٨، ثم الاحتلال الصهيوني بعد ذلك التاريخ ولغاية اليوم، وما زال نموذجاً له خصوصيته وعناصره. ولعل أبرزها أن إعلام المقاومة الفلسطينية قد أسس أجهزته الإعلامية الخاصة التي تنشط في ساحات الأقطار العربية، ومنها الصحف التي تنطق باسم المقاومة الفلسطينية، كذلك الموجات الإذاعية الناطقة باسمها، بالإضافة إلى وسائله الخاصة داخل الأراضي المحتلة. أما الثورة الجزائرية، فإنها نشطت في تأسيس مراكزها الإعلامية داخل الوطن العربي وخارجه، واعتمدت بشكل كبير على تنشيط إعلام الثورة داخل فرنسا وفي الدول الأوروبية، إضافةً أيضاً إلى إمكاناتها وإجراءاتها الداخلية، وهكذا الأمر أيضاً خلال نضال الشطر الجنوبي في اليمن ضد الاحتلال البريطاني. . وكل تلك التجارب كانت تشترك معاً في عناصر مماثلة، في الوقت الذي تعبّر فيه عن خصوصية متميزة على مستوى العمل المقاوم الداخلي وأساليب التعبير عنه السائدة ضمن تلك المرحلة.

وفي الوقت ذاته تقريباً، في منتصف القرن الماضي، بينما كان العديد من دول أمريكا اللاتينية والدول الأفريقية يخوض معركة ضد الوجود الأجنبي، قدمت الثورة الفييتنامية ضد الاحتلال الأمريكي، وكذلك حركات التحرر الوطني، نماذج أخرى للعمل الدعائي المقاوم تميزت باعتماد أساليب استخدام الإذاعات المحلية، أو طباعة المنشورات والصحف الصغيرة، وعرض قضاياها أمام الإعلام العالمي. ولعل تجربة حرب المقاومة التي تفجرت في كوبا وامتدت إلى العديد من دول أمريكا اللاتينية في منتصف القرن الماضي قد أسهمت في ابتكار وسائل عديدة للنفاذ إلى شعوبها أو للتعريف بقضيتها خارج حدودها، ومنها شخصية المقاتل تشي غيفارا ورحلته في

كوبا إلى جبال السييرا مايسترا شرقي كوبا، ثم إلى بوليفيا التي تركت إرثاً في نظرية حرب الغوار وأساليبها ووسائلها الإعلامية.

فقد كتب غيفارا[١٢] في المبادئ التي يجب على المقاتل المقاوم في حرب الغوار اعتمادها، وركز على أهمية أن تتم الدعاية في «النطاق الوطني وأن تصدر عن المنظمات المدنية الموجودة خارج الأرض المحررة، عن طريق الصحف والنشرات والإعلانات»[١٣].

ولا شك في أن تلك المرحلة كان لها وسائلها وأساليبها، ولم تشهد دخول عناصر جديدة في الفعالية الإعلامية ومنها التلفزيون ثم البث الفضائي، كذلك شبكة الإنترنت، وهي وسائل تم توظيفها بشكل كبير من قبل المقاومة العراقية، حيث أضحت هذه الوسائل، وبإمكانياتها الكبيرة في النفاذ والتأثير، والفورية والمباشرة، تحمل أغلب الرسائل الاتصالية والإعلامية للمقاومة.

خامساً: المقاومة وتقنيات الاتصال

وإذا كانت تجارب المقاومة الشعبية خلال المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وفي منتصف القرن الماضي، قد قدمت نماذج مختلفة من أنشطة الإعلام والدعاية في إطار خصوصيتها الوطنية وظروف عملها وطبيعة الخصم الذي تقاتله، فإن مطلع الألفية الثالثة قد أضاف عناصر جديدة لم تكن متوافرة فيها في السابق، ومن أهم هذه العناصر انفتاح الساحات (مواقع القتال) أمام العالم مباشرة، بوسائل نقل عبر الأقمار الصناعية للصور الملتقطة ميدانياً، وأضحت أية معركة أو مواجهة بين طرفين، في العراق نموذجاً، تحدث أمام أعين ملايين المشاهدين بشكل مباشر. وهذا ما شاهده العالم في معارك الفلوجة والنجف وسامراء وتلعفر والقائم وغيرها من المدن العراقية، حيث تجمع الصور بين القوات الأمريكية من جهة، وفي الجهة الأخرى عناصر المقاومة الوطنية، وما يحدث يراه العالم مباشرة من دون حذف أو إضافة.

---

(١٢) أرنستو تشي غيفارا، **حرب الغوار**، ترجمة فؤاد أيوب وعلي الطود (بيروت: دار الفارابي، ١٩٩٨)، ص ٨٨.

(١٣) يرى غيفارا أن أنجع دعاية هي التي تعود إلى داخل منطقة الغوار، إذ تطال سكان المنطقة وتشرح لهم نظرية الانتقاض التي لا يعرفون منها غير وجهها العملي، ويتضمن هذا القسم، إلى جانب الإذاعة اللاسلكية، الصحيفة المركزية الناطقة باسم قرى الغوار كافة، كما يتضمن صحفاً فلاحية ومنشورات وإعلانات. كما ركز غيفارا على أهمية الدعاية الشفوية، وهي الدعاية التي يقوم بها رجال المقاومة بين صفوف الشعب مباشرة. انظر: المصدر نفسه، ص ٨٩.

إن الصور التي تحملها القنوات الفضائية عن الواقع في العراق تكشف مفارقة كبيرة وتشكل نمطاً من النشاط الإعلامي لصالح المقاومة، إذ في الوقت الذي يظهر فيه الجندي الأمريكي مسلحاً بكل وسائل التدمير، ومتدرعاً من أذنيه حتى أخمص قدميه، ومتوارياً وسط كتلة من الفولاذ وأجهزة الاتصال والرؤية الليلية... إلخ. وكذلك في الوقت الذي يظهر فيه جنود القوات الحكومية من الشرطة ورجال الحرس الوطني وهم ملثمون وخلف المتاريس في الشوارع، يظهر رجال المقاومة بأسلحتهم في الشوارع من دون دروع وبغير لثم تحجب وجوههم، وهم يتجولون بحرية في المناطق التي ينشطون فيها، ما يولد انطباعاً مناقضاً لما تسعى من أجله أجهزة الإعلام الأمريكية في عرضها لواقع الحال عن العراق بعد احتلاله. ومن خلال تلك الصور تبرز صورة أخرى معبّرة عن المواطن المقاوم باعتباره نموذجاً وعنواناً للتحدي والمواجهة لعناصر التفوق التي توفرها الإمكانات التقنية والتسليحية.

وتأسيساً على ما سبق، فإن لكل عمل مقاوم ظروفه الخاصة، وبالتالي وسائله المحددة في التعبير عن هويته وبرنامجه، ولا يمكن أن تستعير أية تجربة من أخرى غير المعالم الرئيسية لأساليب العمل، أما التفاصيل اليومية الميدانية فإنها تبقى مؤطرة بعوامل عديدة منها طبيعة نشأة العمل المقاوم وعلاقاته الداخلية ضمن بيئته ومع محيطه، هذا مع ما شهدته وسائل الاتصال بمختلف فعالياتها من تطورات جذرية تدخل في إطار المعادلة بين طرفي الصراع.. فالمقاومة العراقية عام ٢٠٠٥ تنشط إعلامياً في بيئة مختلفة تماماً عن الظروف التي عاشتها المقاومة العراقية في ثورة العشرين (ثورة ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٢٠).

وعلى الرغم من اختلاف الإمكانات العسكرية بين طرفي الصراع: قوى الاحتلال، وقوى المقاومة، إلا أن الوسائل الحربية المستخدمة لمقاومة المحتل تعبّر بذاتها عن المعنى العميق لفكرة وجدوى المقاومة وعلاقتها بالموروث الكفاحي للشعب وتوقه الى الحرية والسيادة، فالأسلحة التقليدية لا تحسب على أساس مدى تأثيرها في الخصم بالقدر الذي تحسب فيه الإدارة واليد المؤمنة التي تحمل ذلك السلاح. ويروي عبد الرحمن منيف عن تاريخ المقاومة في العراق، وعن المواجهات بين الفلاحين وأبناء العشائر والقوات البريطانية في ثورة العشرين[(١٤)]: «كان قسم كبير من الثوار لا يملكون سوى أسلحة فردية بدائية متواضعة، وكان بعضهم يلجأ

---

(١٤) عبد الرحمن منيف، **العراق: هوامش من التاريخ والمقاومة** ([الرباط]: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٣)، ص ٤١.

إلى المَكوار(*) والفالة(**) كأسلحة أصبحت رمزاً لتلك الثورة، يضاف إليها المفتول(***) الذي يشكل وسيلة للحماية أو لمناوشة الأعداء أثناء تقدمهم أو حصارهم بعض القرى». وليس هناك عدم التوازن في عوامل القوة فقط في الإمكانات العسكرية من حيث التجهيز والتسليح والتعبئة وقدرة التحشد، بل إن القوات البريطانية كانت تواجه الحشد المعنوي للثوار والمقاومين بوسائل عديدة، منها إلقاء المنشورات بالطائرات على قراهم ومساكنهم، في مقابل أساليب التعبئة التي وظفت لها إمكانات مجالس رؤساء القبائل ورجال الدين، وبشكل خاص مناسبات «الموالد النبوية»[١٥] أو الاجتماعات العامة التي تلقى فيها القصائد التي تحرّض على الثورة وتدعو الى مقاومة الاحتلال، وتحولت قصائد الشعراء إلى بيانات تتداول لإعلان الجهاد ودعوة العراقيين الى الانخراط فيها. ولعل شعر محمد مهدي الجواهري كان عنواناً بارزاً لتلك القصائد التي خلدها التاريخ:

لعلَّ الذي ولَّى من الدَّهرِ راجعُ فلا عَيشَ إن لم تبقَ إلا المطامعُ

جرى ثائراً ماءُ الفراتِ فما ونى عن العزم يوماً مُوجُهُ المتدافعُ

حرام عليكم وِردُهُ ما تزاحمت على سفحِه تلك الوحوشُ الكوارعُ

وتوثق الآنسة غيرتروود بيل[١٦] جانباً من نشاط ثورة العشرين في منطقة

(*) المَكوار: عصا قوية تنتهي برأس مدبب من القير، ويوضع في هذا الرأس عادة مسامير أو أشياء حادة كي تخلف أكبر أذى بمن يضربون بها.

(**) الفالة: الرمح الذي يستعمل غالباً في صيد الأسماك، ويمكن أن يستخدم كسلاح بأن يرمى على الخصم أو يطعن به.

(***) المفتول: بناء عالٍ على شكل برج، وأقرب ما يكون إلى المئذنة، وفيه فتحات من جميع جوانبه، ومن هذه الفتحات يراقب العدو القادم، كما يستعمل لإطلاق الرصاص أو إلقاء الرمح.

(١٥) وميض جمال عمر نظمي، **الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٥، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ٣٧٠-٣٧١. ويذكر المؤلف أن عيسى عبد القادر، وهو مستخدم في الإدارة، أول المعتقلين من قبل القوات البريطانية في بغداد، بسبب قصيدة (تحريضية) نوه فيها بأن العراقيين تعرضوا للذل بسبب انقسامهم من دون مبرر إلى طوائف، ودعا فيها إلى الوحدة. وكذلك يروي عبد الرزاق الحسني في كتابه **الثورة العراقية الكبرى**، هذه الواقعة ويؤرخها بتاريخ ٢١ أيار/ مايو ١٩٢٠: «وبعد أن ألقت السلطة القبض عليه، وأبعدته إلى البصرة في صباح اليوم التالي، اعتبر المواطنون هذا الإبعاد تحدياً، فقرروا إقامة تظاهرات صاخبة احتجاجية، وفي أثناء ذلك أطلقت القوات النار على المتظاهرين، فأصيب خلالها رجل أخرس من أهل الحويزة يسكن كربلاء ويشتغل نجاراً في محلة «الفضل» في بغداد، واسمه عبد علي بن عبد الرحيم، وقد شيع في اليوم التالي بتظاهرة وطنية كبرى تحدياً للسلطة». انظر: عبد الرزاق الحسني، **الثورة العراقية الكبرى**، ط ٦ موسعة (بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٢)، ص ١٠٩.

(١٦) الحسني، المصدر نفسه، ص ٩١.

الموصل كما يلي: «وفي شهر آذار/ مارس بدأت غارات صغيرة تشنّ على سكة الحديد وطريق بغداد ـ الموصل، وفي ١٢ نيسان/ أبريل ١٩٢٠ وصلت إلى بغداد عن طريق دير الزور أول قافلة من حلف، فدشّن وصولها هذا حلول فترة ممتلئة بالشغب والفتن في الموصل نفسها، حيث عقدت الاجتماعات الوطنية، وعلقت على الجدران في الليل الإعلانات المناوئة للبريطانيين». وفي مناسبة أخرى تشير الآنسة بيل[١٧] إلى وسيلة أخرى من وسائل الإعلام معبّرة عن انطلاق المقاومة في ثورة العشرين: «لقد عمد الوطنيون إلى إقامة عهد من الإرهاب، ويكاد يكون عملنا معدوماً على مدى الأسبوعين المنصرمين. لقد راح هؤلاء يرسلون أعداداً كبيرة من الرسائل إلى العشائر بهدف دفعها إلى الخروج على طاعة الملحدين». لقد استند ذلك الأسلوب من العمل التحريضي الدعائي إلى محدودية الوسائل الإعلامية التي كانت قائمة في العراق عام ١٩٢٠[١٨]، أما اليوم، وفي القرن الواحد والعشرين، فإن القنوات التلفزيونية الفضائية، ومراسليها الموجودين في كل مناطق العالم المرشحة للأحداث، هما من الوسائل الفورية والشاملة والموثقة للأحداث بكل تفاصيلها.

ولا يمكن تصنيف الرسائل الاتصالية التي تنطلق من مواقع الحدث باعتبارها رسائل محايدة بشكل مطلق، إذ إن مجرد الإعلان عن وقوع عمل مسلح للمقاومة، وبالتالي وصول الكاميرا الى موقع الحدث ونقل تفاصيله، كل ذلك يعدّ نشاطاً إعلامياً لصالح المقاومة وبالضد من ادعاءات قوى الاحتلال بقدرتها على فرض الأمن وقمع أي تمرد ضد وجودها. ولقد أضحى معروفاً أن قوات الاحتلال في العراق قد تعاملت مع المراسلين الإعلاميين بحذر وريبة، بل إنها في أغلب الحالات تمنع وسائل الإعلام من الدخول الى مناطق القتال، وقد تذهب إلى اعتقال الإعلاميين، وحتى إطلاق النار عليهم وقتلهم[١٩]. وعلى رغم ذلك، فإن إغراء الانفراد والتمييز الذي يحكم الصنعة

---

(١٧) وتشير الآنسة بيل إلى الاجتماعات التي شهدتها مدينة بغداد لمناسبة شهر رمضان في الجامع الكبير في الشارع الجديد (شارع الرشيد) وفي جامع القبلانية (١٤/ ٥/ ١٩٢٠)، وجامع الحيدرخانه، حيث شكلت تلك الاجتماعات مناسبة للدعوة الى المقاومة وطرد الاحتلال البريطاني. انظر: إليزابيث بيرغوين، **جيرتروود بيل: من أوراقها الشخصية، ١٩١٤ ـ ١٩٢٦**، ترجمة وتحرير وتعليق نمير عباس مظفر؛ تقديم عبد الرحمن منيف (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٢)، ص ٢٤٠-٢٤٥.

(١٨) يشير الباحث عبد الرزاق الحسني إلى أن المناشير الخطية كانت معتمدة في الإعلان عن الثورة، ويقول: «(أما جمعية حرس الاستقلال) فكانت تعتمد على المناشير الخطية في جهادها الصحافي. وكان الحرسيون يتفننون في كيفية كتابة هذه المناشير وفي لصقها على الجدران في غسق الليل». انظر: الحسني، المصدر نفسه، ص ٣٤٢.

(١٩) شهد العراق منذ دخول القوات الأمريكية إلى بغداد في ٩/ ٤/ ٢٠٠٣ حالات كثيرة لإقدام القوات الأمريكية على إطلاق النار عن عمد على المراسلين والمصورين، وكان أول حادث في هذا الإطار إطلاق قذيفة مدفع من دبابة أمريكية على مراسل قناة الجزيرة في بغداد طارق أيوب.. ومنظمة صحافيين بلا حدود توثق =

الإعلامية يشكل حافزاً للإعلاميين للوصول إلى مواقع الحدث وتغطية الواقعة تفصيلياً وإشهارها عبر النشر الفوري.

ولذلك، فإن أي عمل مقاوم له إعلامه الخاص المعبّر عن ظروفه وبيئته، الا أنه لا يمكن تحقيق الارتباط المسبق بين فعل المقاومة وحركة الإعلام المعبّر عنها إلا بعد فترة من استقرار المقاومة وتمكنها من تنظيم جهازها الإعلامي الخاص بها، كما أن لكل مقاومة منهجها في العمل الإعلامي، وبحسب ظروف عملها الميداني والأساليب التي تستخدمها وعلاقتها بالمحيط الاجتماعي الذي تنشط خلاله. ولم تشهد التجارب التي خبرتها ولادة حركات المقاومة المسلحة ترافق انطلاقتها مع انطلاقة مؤسساتها الإعلامية الخاصة.

سادساً: انطلاق المقاومة وإعلامها

في خضم قرع طبول الانتصار الذي أُخرج للعالم بطريقة هوليوودية في مهرجان ساحة الفردوس في بغداد يوم ٩/ ٤/ ٢٠٠٣، وسط انشغال كل قنوات التلفزة الفضائية بأخبار العراق واحتلاله وما رافق ذلك من تداعيات إقليمية ودولية، بل لقد كان هنالك خبر صغير يتسرب من دون أن ينال الكثير من الاهتمام عن انطلاق أعمال مقاومة مسلحة في منطقة الأعظمية في بغداد، وأدت إلى مقتل جندي من قوات المارينز الأمريكية[٢٠]. ولم يحظَ هذا الخبر بتغطية مميزة من وسائل الإعلام بعد أن قالت شبكة الـ «سي. إن. إن.» .(C.N.N) إن بعض جيوب أو فلول الجيش العراقي ومجموعات من أنصار النظام السابق ما زالت تقاوم تقدّم القوات الأمريكية في أكثر من منطقة في بغداد، وإن القوات الأمريكية قد أحكمت سيطرتها الكاملة على العاصمة وضواحيها.

= الكثير من حالات قتل الصحافيين والإعلاميين في مواقع الأحداث في العراق من قبل الجيش الأمريكي. وقد قدر تقرير منظمة «مشروع تعداد الجثث في العراق» عدد الإعلاميين الذين قتلوا في العراق لغاية آذار/ مارس ٢٠٠٥ بـ ٥٣ بين مذيع ومصور وصحافي ومصور صحافي وصحافي تلفزيوني. للمزيد انظر: «تقرير: تعداد الجثث في العراق: ملف الخسائر البشرية المدنية ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٥،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٨، العدد ٣١٩ (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥)، ص ١٠٢.

(٢٠) انظر نصير محمد، «المقاومة العراقية: الواقع.. والمشاهد المستقبلية،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٨، العدد ٣١٥ (أيار/ مايو ٢٠٠٥)، ص ٣٨، انظر أيضاً ما نشرته جريدة **النهار**، ١١/ ٤/ ٢٠٠٣، ص ٨، إذ تشير إلى قتل جندي أمريكي من مشاة البحرية (المارينز) على الأقل، وجرح آخرين في عملية انتحارية.. وقد أوردت كذلك شبكة «سي. إن. إن. (CNN) التلفزيونية الإخبارية أنه قد ثبت في اليوم ذاته أن أربعة من مشاة البحرية قد أصيبوا بجروح بالغة في الهجوم الذي حصل بعد الغروب بفترة قصيرة، وأشارت الشبكة إلى أنها العملية الانتحارية الأولى التي استهدفت الأمريكيين منذ دخولهم بغداد.

وكان يمكن أن يغيب ذلك الخبر أو يتوارى وسط الكمّ الكبير من الأخبار المتدفقة من بغداد وباقي مدن العراق، ولكن تكرار ما حدث في الأعظمية، وانتهاء حدث ساحة الفردوس، حوّل أنظار وسائل الإعلام والقنوات الفضائية بشكل خاص إلى أن هنالك هجمات شبه يومية في أنحاء عديدة من العراق، منطلقة من مشاعر الإحباط ومتسمة بمشاعر وطنية عارمة ترى في الاحتلال عاراً يجب إزالته. ولذلك كانت السمة الغالبة لعمليات المقاومة المسلحة انطلاقها بمبادرات فردية، وفي إطار أنشطة مناطقية ينهض بها عدد من الشباب المقاتلين في مجموعات صغيرة تهاجم دوريات العدو، أو مراكز تجمعاته. وكان مصدر الإعلام عن تلك العمليات لا يأتي من قبل الجهات أو المجموعات التي تقوم بها، ولكن من مراسلي شبكات الأخبار والتلفزة. وعندما تتوافر صور حيّة عن آثار تلك العمليات العسكرية، فإنها كانت توثق وتنقل عبر القنوات الفضائية، وغالباً ما يرافق ذلك، استذكار ما كانت تروّج له الإدارة الأمريكية من أن قوات الاحتلال سوف تستقبل بالزهور من قبل العراقيين تعبيراً عن الامتنان (لتحريرهم من النظام السابق). وفي حدود هذه المفارقة كانت الأخبار عن العمليات العسكرية للمقاومة الوطنية تأخذ نصيبها من الإشهار وإثارة الانتباه إلى وجودها.

وعلى أثر تصاعد وانتشار عمليات المقاومة المسلحة منذ الأشهر الثلاثة التي أعقبت الاحتلال، بدأت ملامح نشاط إعلامي مساند لجهد المقاومة، لعله كان على أساس ما تثيره واقعة العمليات المسلحة للمقاومة في البيئة الاجتماعية من تناول للأدوار البطولية وأنماط التضحية وسرعة الأداء، وهي صفات تمجيدية تتناول سرعة حضور وانتشار الفعل المقاوم ودقة أدائه، وما يوقعه بالعدو من خسائر لا يمكن إخفاؤها، ومن ثم سرعة تواري المقاتلين بعيداً عن موقع الحدث، الأمر الذي يضفي طابعاً ملحمياً، وغالباً أسطورياً، على صفات المقاتلين المقاومين وتنشر من حولهم روايات وقصص تجسد بطولاتهم واستعدادهم للتضحية. وهذا بحد ذاته يشكل قاعدة للعمل الدعائي الذي يحقق أهدافاً عديدة في آن واحد، منها دعوة المزيد من المقاتلين للانضمام إلى المقاومة، وبخاصة من أفراد القوات المسلحة العراقية الذين تم تفكيك وحل تنظيماتهم العسكرية بعد الاحتلال، كذلك دعوة البيئة الاجتماعية الحاضنة، وهم المواطنون، لتوفير الإسناد والدعم والحماية للمقاومين خلال صولاتهم وغاراتهم وانسحابهم. ولذلك شهد العديد من المناطق السكنية في بغداد كتابة شعارات على الجدران تمجّد المقاومة وتدعو المواطنين لمساندتها، وتهاجم وتسخر من قوات الاحتلال، وتهدد عملاءه وأعوانه بالعقاب الشديد.

كما أن المساجد وخلال إقامة صلاة الجمعة وعبر خطب الأئمة، أضحت منبراً لتناول الموضوع السياسي عبر الإشارة إلى رفض الاحتلال والدعوة الى مقاومته،

وبشكل مباشر أخذ الخطباء يدعون الى دعم المقاومة ونصرتها وذكر شهدائها واعتبار نصرة المقاومة وتوفير المساندة لها واجباً إيمانياً إلى جانب كونه واجباً وطنياً.

سابعاً: التطور النوعي لإعلام المقاومة

وبسبب الظروف الإقليمية والعربية والدولية التي رافقت عملية احتلال العراق، فإن انطلاق المقاومة والتطور النوعي في عملياتها العسكرية قد أسهم في إحياء مشاعر ومواقف معبّرة عن إمكانية مواجهة حالة التداعي واليأس، إذ إن احتلال بلد عربي بالطريقة التي تمت في العراق كان يثير الكثير من التساؤلات عن أبعاد المخطط الأمريكي ـ الصهيوني ضد الأمة العربية. لذلك جاء انطلاق المقاومة الوطنية العراقية إعلاناً مدوّياً لإمكانية مواجهة القدر الأمريكي الذي يعتبره البعض قدراً محتوماً في هذا العصر، ولتؤكد ـ المقاومة ـ أن الجبروت الأمريكي يمكن مواجهته وإيقافه، ثم تدميره، وليس التصدّي له وإفشاله عملاً يستحيل القيام به. ولذلك، فقد استفاقت أجهزة الإعلام الإقليمية بشكل خاص، والعربية بشكل عام، إلى حقيقة وجود مقاومة وطنية مسلحة تنتشر وتتسع وتنفذ عملياتها النوعية، وتضع كل المبررات الأمريكية التي كانت وراء اجتياح العراق واحتلاله، ومبررات مقولات «تحرير العراق وإقامة الديمقراطية»، أمام التساؤل ثم التفنيد. . ولقد كان امتياز سرعة انطلاق المقاومة وسرعة انتشارها[٢١] عاملاً في تعزيز مكانتها وسمعتها، وقد أسهم في إثارة انتباه العالم لوجودها، بل فرض أيضاً على وسائل الإعلام التي كانت موجودة في العراق لتغطية واقعة الاحتلال أن تحمل أولى الرسائل الإعلامية عن وجود مقاومة وطنية مسلحة عراقية للاحتلال. ولعل ذلك يؤشر على أن العمل الإعلامي للمقاومة لم يكن منطلقاً من مؤسسة أو مرجعية إعلامية متخصصة مرتبطة بعناصر وتنظيمات المقاومة، بل إن أعمالها كانت محفزاً لتأسيس منظومة إعلامية افتراضية تعبّر عن مواقف المقاومة السياسية وتتابع فعالياتها وتوثق ردود الفعل حولها. ولهذا السبب، ففي الوقت الذي انطلقت فيه المقاومة، انطلق أيضاً إعلامها الخاص، وقد نُصبت المقاومة كأداة وطنية لجميع العراقيين في وجه الاحتلال ومعقد رهانهم في معركتهم لتحرير وطنهم واستعادة استقلالهم وسيادتهم[٢٢].

---

(٢١) انظر: مثنى حارث الضاري، «المقاومة العراقية،» ورقة قدمت إلى: **احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ٢٠٠٤)، ص ٧٤٨.

(٢٢) انظر تعقيب عبد الإله بلقزيز على بحث: سلمان الجميلي، «المقاومة العراقية وملامح تشكيل الهوية،» ورقة قدمت إلى: المصدر نفسه، ص ٧٨٧.

وإذا كان يمكن تسجيل نقطة انطلاق المقاومة العراقية مع دويّ أول عملية فدائية ضد قوات الاحتلال، فإنه يمكن القول إن الفعل الإعلامي المعبّر عن هوية المقاومة قد بدأ أيضاً في تلك اللحظة مع توجه الاهتمام العربي والدولي نحو هذه الظاهرة بردود فعل مختلفة، والتي اعتبرتها المصادر الأمريكية ردود فعل مؤقتة سرعان ما تتلاشى بعد أن تستقر الأوضاع وتبدأ عملية بناء «العراق الجديد»(٢٣) في حين أشارت مصادر عربية مختلفة من أحزاب ومنظمات، ووسائل الإعلام، إلى اعتبارها ظاهرة جديدة في المحيط القومي وفي أوضاع العراق.

وموضوعياً، لا يمكن أن نضع تحديداً واضحاً لمسار النهج الإعلامي للمقاومة العراقية، إذ إن جهدها العسكري قد مثّل مقدمة البرنامج الإعلامي لها، فقد حملت هذه المسؤولية وسائل الإعلام التي وُجدت في العراق خلال الاحتلال وبعده، حيث بدأت الفضائيات تلاحق أخبار المقاومة، وقد حصلت بعض القنوات على أولى البيانات عن منظمات المقاومة التي تعلن فيها برنامجها أو تغطي خلالها أنشطتها العسكرية المختلفة(٢٤). كما أن أفلام فديوية تم تصويرها من قبل المقاومين لعملياتهم العسكرية الميدانية أخذت بالظهور على شاشات التلفزة العربية والعالمية، وتظهر تلك الأفلام مستوى منخفضاً من الكفاءة المهنية في حرفة التصوير السينمائي، وهو ما يؤكد أنها قد سجلت من قبل هواة غير مدرّبين على ذلك، وفي ظروف تتسم بالسرية والعجالة ومحاولة اقتناص اللحظة ثم التواري. وتدريجياً بدأت تظهر أفلام توثق العمليات المسلحة التي تم تصويرها بشكل أكثر حرفية، وتعبّر عن صدقية ودافعية مباشرة، ولا تخلو نشرات التلفزة في تغطيتها عن أحداث العراق اليومية من لقطات

---

(٢٣) إن مصطلح «العراق الجديد» مفهوم تم تسويقه خلال الخطب والبيانات الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية بعد احتلال العراق، ويقصد به كيان العراق الذي سيبنى بديلاً من الكيان السابق بتنظيماته وتقسيماته وأسسه.

(٢٤) جاء في بيان صادر عن «حركة المقاومة الإسلامية الوطنية في العراق ـ كتائب ثورة العشرين» موجهاً إلى «إخواننا في جهاز الشرطة والجيش والدفاع المدني وكافة مؤسسات الدولة الأخرى» ما يلي: وأبت الإدارة الأمريكية ومن ورائها الصهيونية العالمية أن تنشر بذور الفتنة بين صفوف الشعب العراقي منذ أن جاءت محتلة أرضه منتهكة دينه وعرضه، تارة بتأجيج الطائفية وتارة بفتنة فدرالية، واليوم تحاول جاهدة تأجيج فتنة استهداف رجال الشرطة والجيش من قبل رجال المقاومة. . . ونطمئن إخواننا في الشرطة والجيش والدفاع المدني بأنهم ما كانوا ولن يكونوا هدفاً لضربات المقاومة، وأن هدف المقاومة الوحيد هو العدو الأمريكي الغاصب المحتل، وندعوهم أن يكونوا معنا يداً بيد لحماية هذا البلد العزيز وتحقيق استقلاله وهزيمة هذا المحتل الغاصب، وأن يكونوا معنا من ثغور الإسلام والجهاد إلى أن يقضي الله أمراً كان مفعولاً.

إخوانكم في حركة المقاومة الإسلامية الوطنية في العراق
كتائب ثورة العشرين
(من دون تاريخ)

حيّة وميدانية لأنشطة المقاومة الوطنية من خلال عدسات الكاميرات التي ترافق المقاومين في عملياتهم.

لقد أضحى الحديث عن المقاومة الوطنية يوماً بعد آخر يحتل جزءاً من اهتمامات الإعلامين العربي والدولي، وبخاصة وسائل الإعلام الأمريكية التي تصاعد الحديث خلالها عن مبرّرات الحرب وكلفتها البشرية والمادية، وتشكلت جبهة عريضة من ذوي الضحايا في الحرب، ومن معارضي سياسة الإدارة الأمريكية، ووجدت منابرها الإعلامية لتعكس واقع الحرب الدائرة، وبالمقابل لتشير إلى تطور العمليات المسلحة ضد الوجود الأجنبي، وإلى إمكانيات المقاومين وقدرتهم على تجنب الضربات الأمريكية المباشرة وتطوير تكتيكاتهم العملياتية لإيقاع الخسائر المستمرة في صفوف قوات الاحتلال[٢٥].

ثامناً: العمل في الجبهة المقابلة

وفي الجانب الآخر، يقف الإعلام العراقي الرسمي، وكذلك جزء من الإعلام العربي المحسوب على معادلة الإعلام الأمريكي، في موقف لا يحسد عليه، إذ في الوقت الذي تفرض المقاومة وجودها الإعلامي والمادي على أرض الواقع، وتتسرب معلومات يومية وموثقة عن الخسائر الأمريكية من جراء تلك المقاومة، يبدو أن للسكوت على ذلك ثمناً، كما أن للحديث عنها ثمناً آخر، لأن كلاًّ من الإعلام العراقي الرسمي، والإعلام الناطق باسم قوات الاحتلال، يميل إلى استخدام صفات ونعوت للمقاومين، فهم إرهابيون وقتلة ومعارضون لمسيرة الديمقراطية ومخربون لعملية بناء «العراق الجديد».. كما أن العمليات الواسعة التي تنظم من قبل الجيش الأمريكي والجيش الوطني الذي تم تشكيله من قبل قوات الاحتلال تجري تحت شعار ضرب أماكن وجود «الإرهابيين»، ومن بين سطور تلك العمليات تتسرب أخبار عن قدرة المقاومة في تنظيم صفوفها وسرعة المناورة وأساليب المواجهة، ولم تعد مسميات عن العمليات الأمريكية الواسعة ضد المقاومة، مثل «الدرع الحديدي»، و«السيف الحاسم»، و«الضربة الحاسمة» وغيرها.. إلا عناوين أخرى لمدى قدرة المقاومة على مواجهة الاحتلال ميدانياً وإشغاله عسكرياً وإيقاع الخسائر فيه، وهي بالتالي صفحة من صفحات إعلامها المعبّر عن قدرتها في المنازلة والحسم.

---

(٢٥) من اعترافات القادة الأمريكيين عن الوضع في العراق خلال استجوابهم في الكونغرس إشارات واضحة إلى عجز القوات الأمريكية عن مواجهة الحجم المتصاعد والمتطور لعمليات المقاومة المسلحة، ويقول الجنرال جون أبي زيد إن «المسلحين» يجدون دوماً فرصتهم لمهاجمة «قوات التحالف»، وإن عدد تلك العمليات في تصاعد مستمر. American Forces Information Service, Washington, 2/11/2005.

وبالمقابل، فإن الإعلانات التي تصدرها قوات الاحتلال أو وزارة الدفاع أو الداخلية العراقيتين تعبّر هي الأخرى عن صورة من صور اتساع أنشطة المقاومة. وبين سطور تلك الإعلانات تظهر صورة المقاومة وقدرتها الميدانية لأي مراقب محايد، وعندما نقرأ البيان الذي نشرته جريدة **الصباح** الناطقة باسم قوات الاحتلال بتاريخ ٧ آب/ أغسطس ٢٠٠٥[٢٦] نجد أن البيان يكشف عن جملة حقائق في مقدمتها الاعتراف بارتفاع نسبة عمليات المقاومة. وقد تطور نشر مثل تلك البيانات حتى عادت شبه يومية، وهي في الواقع تعرض جانباً واحداً من حجم عدد عمليات المقاومة المسلحة، هذا إلى جانب ما تعرضه القنوات التلفزيونية الفضائية في تغطيتها الإخبارية عن الأوضاع في العراق.

تاسعاً: المقاومة وبوابة الإنترنت

وليس من المفارقة أن تدخل منظومة التواصل عبر الشبكة العنكبوتية للإنترنت في خضم الصراع الدولي الراهن، وأن تتوزع صفحات الإنترنت بين القوى المختلفة، لتستثمر طاقة هذه الوسيلة لأغراضها السياسية والدعائية. فقد سبق لوسائل اتصالية أخرى أن دخلت ميدان تقاسم أدوارها وتأثيرها بين أطراف عديدة، لتنهي احتكار طرف على حساب الآخر، واليوم إذ تقف الولايات المتحدة على الطرف الأساسي في رسم خريطة تنافذ خطوط الإنترنت، فإنها في الوقت ذاته تنظر إلى طرف آخر، وهو يستثمر مساحة الشبكة وتنوع مصادرها ومستهلكيها، ليقابل المواقف الأمريكية بموقف آخر، ومن ذلك المقاومة العراقية التي استثمرت هذه الوسيلة، لتفتح من خلالها نافذة لإعلامها، نافذة يصعب على الولايات المتحدة ـ والى حد كبير ـ

(٢٦) جاء في عنوان البيان «ارتفاع نسبة التهديدات» ما يلي: أما مضمون البيان فقد تضمن ما يلي: بغداد ـ كشفت مصادر استخباراتية عن مؤشرات في زيادة الهجمات ستحصل من الآن حتى نهاية الشهر الحالي، وبدورهم قام مسؤولو الأمن بمضاعفة جهودهم لمنع وقوع هجمات قد تحصل، إذ إنه لا توجد أوقات محددة لنهاية الهجمات، فعلى جميع سكان بغداد أن يبقوا متيقظين لمنع وقوع هجمات قد تحصل، وبالمقابل فإن الحكومة ومسؤولي الأمن قد زادوا من الاجراءات الأمنية داخل وخارج المدينة لمنع أية محاولة تعوق صياغة الدستور العراقي الجديد. وعلى الرغم من شجاعة القوات الأمنية العراقية فإنها لا تستطيع وقف الهجمات من دون مساعدة المدنيين الذين يمارسون مسؤولياتهم كمواطنين عراقيين والإبلاغ عن الإرهابيين عن طريق الخطوط الساخنة. قد تكون هناك أيام صعبة، إذ إن الإرهابيين يقومون بهجمات متفرقة، ولكن لن تكون هناك أشهر دموية لكون الجيش العراقي والشرطة والمغاوير لها من القوة ما يكفي لصد هكذا هجمات. انظر: جريدة **الصباح**: ٧/ ٨/ ٢٠٠٥، و١/ ٩/ ٢٠٠٥. وفي إطار إعلاني ما يلي: «مقتل اثنين في انفجار سيارة مفخخة»، أفاد تقرير من مصادر في الكتيبة الأولى من اللواء الأول في الجيش العراقي أن سيارة مفخخة انفجرت قرب مطعم في حي المنصور في ١٢ أيلول/ سبتمبر الحالي. وقد أودى الانفجار بحياة ٢ من المدنيين وجرح ١٢، ونقل المصابون إلى مستشفى اليرموك. إذا كانت لديكم أية معلومات عن الإرهابيين الذين قاموا بهذا الهجوم، المرجو الاتصال بالمسؤولين عن الأرقام التالية: (أرقام هواتف مختلفة).

السيطرة على تدفق الضوء منها، على الرغم من كل جهودها وإمكاناتها الفنية[٢٧].

وإذا كانت شبكة الإنترنت قد فتحت مجالاً واسعاً لنقل المعلومات بشتى صورها ومضامينها المتنوعة، فإن تلك الشبكة قد سمحت أيضاً بأن تستخدم الصور الفوتوغرافية والفديوية لأغراض النشر الإلكترونية للمعلومات والمعرفة، وبخاصة الصحافة المكتوبة[٢٨]، وأضحى الانتساب الى هذه الشبكة والتعامل مع إمكاناتها الواسعة عملاً يسيراً، إذ يمكن أن يقف المستخدم في أحد أطراف الشبكة ليدخل على منظومتها الواسعة، وليتبادل المعلومات والآراء مع كل من يتعامل مع برامجها. وهكذا بدأ إعلام آخر يرتبط باستخدام تقنية الإنترنت، وأضحت هذه الوسيلة التواصلية ميداناً مفتوحاً وحراً لتبادل الآراء والمواقف بين المشتركين، حتى عادت الرقابة التقليدية التي تفرض على مختلف الوسائل السمعية ـ البصرية عاجزة نسبياً عن منع تدفق الآراء والمعلومات، على الرغم من أن الكثير من الدول قد صممت وسائل مراقبة على الشبكة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنها لا تستطيع عملياً منع دخول أي شخص إلى الشبكة والتعامل معها ونشر ما يرغب من خلالها، وبذلك فقد ظهر مشهد إعلامي جديد له خصوصيته وقدرته على أن يكون وسيطاً وذاكرة لكل من يتعامل معه.

ومن هنا، فقد جاء توظيف كل قوى المعارضة السياسية وغيرها[٢٩] ـ التي لا تستطيع أن تملك وسائلها الإعلامية العلنية أو تحصل على موقع لنشر مواقفها على وسائل الإعلام التقليدية ـ لإمكانات شبكة الإنترنت، لتعيد رسم خريطة جديدة للاصطراع والتنافس السياسي والإعلامي، وهي خريطة شديدة التعقيد، وبالغة السرعة والفورية، وواسعة الانتشار، وغير قابلة للقمع والتكتيم. وبذلك، فقد

(٢٧) يثير موضوع تحرير شبكة الإنترنت من سيطرة الولايات المتحدة جدلاً كبيراً، وبخاصة في ميدان (Information and Communication Technologies (ICT))، فالولايات المتحدة تمارس رقابة على الإنترنت لا تضاهيها أية رقابة أخرى، وتتشكل هذه السيطرة من خلال «شركة الإنترنت لتعيين الأسماء والأعداد» ويرمز اليها بالحروف الأولى من اسمها بالانكليزية (ICANN)، وتقوم هذه الشركة بتحديد ما يسمى بـ «الشيفرة العليا لمواقع البلدان»، وتتكون الشيفرة من حرفين يحددان هوية كل دولة، وتقف الولايات المتحدة من خلال تلك الشركة والتي مقرها في مدينة ماريا ديل راي في ولاية كاليفورنيا على «طريق المعلومات السريع Information Super Highway» الذي يربط بين مئات الملايين في العالم، وهذه السيطرة أعطت الامتياز للولايات المتحدة لتعطيل أي موقع إنترنت ترغب في تدميره أو اشاعة الفوضى داخله، كما حدث ذلك بالنسبة الى موقع «البصرة» العراقي.

(٢٨) للمزيد انظر: جمال الزرن، «تساؤلات عن الإعلام الجديد والإنترنت،» في: أسامة الخولي [وآخرون]، **العرب وثورة المعلومات**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٤٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص ١١١.

(٢٩) ولقد استخدمت شبكة الإنترنت أيضاً لنشر المعلومات والمواقف لمنظمات غير سياسية مثل جمعيات البيئة والدفاع عن حقوق الحيوان.. .إلخ.

تشكل فضاء إعلامي جديد ما زالت إمكاناته في دور التطور، وما زال اللاعبون الأساسيون فيه يعملون من أجل فتح منافذه وتوسيع أطره. وإضافة إلى ما قدمته شبكة الإنترنت في إطار تحرر الأداة الإعلامية، وحرية المتلقي في الوصول إلى مصدر المعلومات، فقد أسهمت في تقليص المسافة بين مصدر الرسالة ومستهلكها النهائي.

وقد أسهمت شبكة الإنترنت أيضاً في تطوير إمكانات وسائل الإعلام التقليدية، إذ دخلت إلى الصحيفة والإذاعة والتلفزيون. . ومن يقف اليوم في غرف الأخبار (News Room) يجد أن شبكة الإنترنت ومصادرها المختلفة شديدة الحضور أمام رئيس تحرير النشرة الإخبارية ليشكل منها إطاراً أساسياً لطبيعة ما يقدمه الى المشاهد على مدار الساعة، كما أن المراسل الصحافي في موقع الحدث أضحى يباشر مهنته وتغطيته الإخبارية وسط مكتبه ومصادره وليس بعيداً عنها، فقد وفرت له شبكة الإنترنت الاطلاع على تطورات الأحداث وتقدم له المعلومات المستمرة وتمكنه من إرسال تقاريره إلى المركز الرئيسي بشكل فوري.

وإذا كانت أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ قد كشفت أن منفذي الهجمات قد تبادلوا المعلومات وخططوا لمهمتهم عبر شبكة الإنترنت، وبالتالي نشروا بياناتهم ومواقفهم بعد ذلك عبر تلك الشبكة، فإن ذلك يعني أن هذه الوسيلة ستكون، وحتى فترة قادمة، ميداناً للصراع الإعلامي تتبارى فيه الأطراف المختلفة، بحيث يتسع الملعب لكل المتبارين، ويتمكن المتلقي من الإحاطة بكل شيء، وله بالتالي فقط ومن دون تأثير أن يحدد موقفه.

ومن هنا، فقد جاء توظيف شبكة الإنترنت، وإنشاء المواقع فيها من قبل المقاومة الوطنية العراقية، ليشكلا خطوة كبيرة في طريق بناء منابر الإعلام والدعاية والتثقيف في آن واحد، وليوفرا إمكانات غير محدودة وغير قابلة للاحتواء أو الإلغاء الكامل من قبل قوات الاحتلال، وليشكلا مصدراً أساسياً من مصادر إعلام المقاومة الواسعة الانتشار والتأثير[٣٠].

---

(٣٠) من المواقع الإلكترونية الأساسية في إعلام المقاومة الوطنية العراقية، موقع «البصرة» وموقع «دورية العراق» على شبكة الإنترنت. . وقد جاء تحت عنوان «من نحن» في موقع «البصرة» ما يلي: «البصرة نت» موقع شخصي ظهر على الشبكة لأول مرة في نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ بجهود شخصية. كان مقرراً له أن يجمع كل ما يخص البصرة الفيحاء من تاريخ وثقافة وفن، لكن حرب عصابات المافيا الدولية الإرهابية على العراق جعلتنا نركز على الأهم لهذه المرحلة الظالمة من تاريخ أمتنا وقطرنا الحبيب، فأصبح همنا جمع الأخبار والحقائق المكتوبة والمرئية والمسموعة باللغتين العربية والانكليزية وتقديمها للمحافظة على فكر القارئ من الانجراف وراء الوسائل الإعلامية المضللة. نسأل الله وإياكم من ذلك التوفيق لخدمة أمتنا المجيدة وعراقنا الحبيب، ونرحب بأي اقتراح أو مشاركة كريمة. أما موقع «دورية العراق»، فقد جاء في تعريف الموقع وهويته بأنه شعار الكلمة وطلقة المقاومة.

وقد تم استخدام شبكة الإنترنت من قبل فصائل المقاومة الوطنية العراقية المختلفة، فكانت مواقع الإنترنت تحمل البيانات السياسية وإعلانات العمليات العسكرية وتطوراتها من مختلف الفصائل جنباً إلى جنب، وشهدت صفحات الإنترنت الحوارات المعمّقة حول البرامج السياسية والبيانات والمواقف التي أعلنتها المقاومة، بالإضافة إلى مساهمات الكتّاب والصحافيين والشعراء[٣١]، وأخبار المطالبات المساندة للمقاومة، ليس في العراق وحسب، بل في الوطن العربي والعالم، وكل ذلك يأتي مرافقاً للصور الفوتوغرافية والفديوية والأناشيد والقصائد. إنها في الواقع صنعة صحافية وتلفزيونية ذات حرفية عالية تحقق امتزاج المعلومات أو الواقعة مع الوثيقة (الصورة) وتخلق إبهاراً لدى المتلقي وصدقية وموثوقية عالية.

إن بيانات المقاومة[٣٢] وبرامجها[٣٣] ومقالات المساندين والمدافعين عنها[٣٤] تأخذ الطريق السريع والفوري إلى صفحة موقع «البصرة»، ومن هذا الموقع تقتبس مواقع أخرى[٣٥]، وبشكل خاص ما يحمله من أخبار موثقة بالصور والأفلام الفديوية. وقد أضحى موقع «البصرة» بحد ذاته سجلاً موثقاً لتطور نشاط المقاومة العراقية سياسياً وعملتياً، وتنقل عن موقع «البصرة» وسائل الإعلام الأخرى. ولذلك، فإن هذا الموقع أضحى يمثل تحدياً واستفزازاً لسياسة وأهداف الولايات المتحدة التي تجد فيه موقعاً للتحريض على «الإرهاب»، ومساحة توفر للقوة المعارضة لوجود «الاحتلال» فرصة للإحاطة بالأوضاع الجارية ميدانياً.

(٣١) في مضمون صفحة موقع «البصرة» العناوين التالية أيضاً: ثقافة وفنون-أدب-شعر-صور-كتب - مبدعون. وفي صفحة الشعر، قصيدة للشاعر عبد الرازق عبد الواحد بعنوان «صرخة المقاومة» جاء فيها:

كل دباباتهم . . . كل صواريخهم اللئيمة
كل ما أنشب فيك الكفر في ليل الجريمة
كل تلك الطائرات
كل أقزام الغزاة
أنتِ أقوى الآن منها يا بلادي

(٣٢) تنشر شبكة «البصرة» بيانات يومية عن العمليات المسلحة الوطنية العراقية وتحتفظ بأرشيف لنوعية تلك العمليات وخسائر العدو . . . إلخ.

(٣٣) يتسم موقع «البصرة» بشفافية متميزة في نشره لكل برامج ومناهج فصائل المقاومة العراقية، مثل البرنامج السياسي للمجلس الوطني للمقاومة العراقية، والمنهاج السياسي والاستراتيجي للمقاومة العراقية.

(٣٤) يساهم المشتركون من داخل العراق ومن الوطن العربي والعالم في كتابة آرائهم عن الوضع في العراق ونشرها على صفحة الإنترنت «البصرة».

(٣٥) هناك مواقع كثيرة مثل موقع «إيلاف» وموقع «بيان أون لاين» وموقع «كتابات» و«مفكرة الإسلام» و«الصوت العربي الحر»، وجميعها تتداول بينها البيانات والمقالات والآراء حول الشأن العراقي، ومنها أخبار وأنشطة المقاومة العراقية.

وفي حملة مضادة، تبذل وزارة الخارجية الأمريكية جهوداً منظمة لمواجهة النشاط الإعلامي للمقاومة عبر شبكة الإنترنت، ويأتي جزء منها في إطار الجهود التي تبذلها حملة «تحسين صورة الولايات المتحدة في العالم». وقد نشرت وزارة الخارجية الأمريكية بيانات وأخباراً تنتقد بشدة وتهاجم «التقارير الكاذبة» التي تحملها مواقع الإنترنت المختلفة عن انتهاكات حقوق الإنسان والتعذيب والمداهمات والاعتقالات والقتل التي تمارس في العراق، في الوقت الذي بدأت فيه التقارير المنشورة على هذه الصفحات تستخدم من قبل وسائل صحافية داخل الولايات المتحدة وخارجها[٣٦]. وقد نفت وزارة الخارجية الأمريكية الانتقادات المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية في المعارك التي شنّتها في مدينة الفلوجة منتصف وأواخر عام ٢٠٠٤. وقد ثبت لاحقاً، وبحسب مصادر أمريكية استخدام «الفوسفور الأبيض»، وهو مادة كيميائية، ضد المدنيين في الفلوجة[٣٧].

وكان من نتائج الحملة الأمريكية على العديد من المواقع على شبكة الإنترنت أن أدت إلى تعطل عمل أحدها، فقد ورد على شبكة «البصرة» أن الشبكة تتعرض لحملة من قبل الإدارة الأمريكية[٣٨]، وأن الشبكة تعرضت عملياً للتهديد بإغلاقها، وأنها قد أغلقت أو عطلت لفترات زمنية. وقد ردّ على ذلك الإغلاق أو التعطيل بيان نشر على الشبكة ذاتها بتاريخ ١٣/ ٩/ ٢٠٠٥ جاء في مقاطع منه: «إن شبكتنا هي جهاز إعلامي من حقه أن يغطي الأحداث وينقل آراء فرقاء عديدين، تماماً مثلما تنقل شبكات وصحف ومجلات وفضائيات أمريكية وأوروبية وعربية. . وحينما نقل أخبار المقاومة العراقية وننشر المقالات عنها، فذلك يقع في إطار الحق

(٣٦) نشرت وزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ ١٣ أيار/ مايو ٢٠٠٥ تقريراً تفصيلياً على مواقعها على الإنترنت تحت عنوان: «كيف نتعرف على المعلومات المضللة» قالت فيه إن هناك «مواقع غامضة على الإنترنت تؤدي دوراً رئيسياً في نشر المعلومات المضللة»، وإن ثلاثة من المواقع على الإنترنت ومن الأفراد غير المعروفين تضافروا على نشر «معلومات مضللة عمداً»، وعلى الأخص حول ما تقوم به الولايات المتحدة في العراق. . . وقالت وزارة الخارجية الأمريكية إنه «يبدو أن مصدر معظم تلك المعلومات المضللة هو «مفكرة الإسلام»»، وهو موقع على الإنترنت باللغة العربية مؤيد «للقاعدة والمتمردين» العراقيين، ويتخذ من تقارير صادرة عن المقاومة العراقية مصدراً له.

انظر: <http://usinfo.state.gov/media/Archive/2005/jul/27-5957.html>.

(٣٧) Andrew Buncombe and Solomon Hughes, «The Fog of War: White Phosphorus, Fallujah and Some Burning Questions,» *Independent*, 15/11/2005, and «US Forces Used «Chemical Weapon» in Iraq,» *Independent*, 16/11/2005.

(٣٨) ورد في شبكة «إن. بي. سي. نيوز» أن شبكة «البصرة» هي موقع متعاطف مع «المتمردين»، وأن أكثر متصفحي الشبكة هم من النشطين في القتال ضد الجيش الأمريكي، وأن خبراء الأمن الأمريكيين يراقبون ويتجسسون على هذا الموقع لجمع المعلومات عن أعضاء التمرد ومؤيديهم.

الطبيعي. . وإن التهديد بغلق شبكتنا ليس جديداً، فقد سبق أن أُغلقت أو عُطلت، خلافاً لما يسميه الغرب «حرية الإعلام»، وهذا لن يخيفنا لأننا سندافع عن حقنا في التعبير عن آرائنا لغزو وطننا، والدفاع عن حق شعبنا في الحرية والتحرر من الغزو الاستعماري»(٣٩).

إن هذه المساحة من حرية التعبير عن المواقف المتاحة للجميع تقريباً قد وفرت للمقاومة العراقية فرصة نشر بياناتها ومواقفها وأخبار عملياتها العسكرية، والرد على خصومها، ومواجهة مختلف الحملات التي نظمت من قبل الولايات المتحدة لتشويه صورة المقاومة الوطنية المسلحة، وعلى الرغم من كل الجهود التقنية التي تملكها الولايات المتحدة في السيطرة على شبكة الإنترنت(٤٠)، إلا أن هذه النافذة التي تطل على جانب أساسي في حقيقة نشاط المقاومة العراقية تشكل أحد أهم روافد إعلام المقاومة الذي يتسع يوماً بعد آخر، ويزداد تأثيرها وفعلها لصالح حركة التحرر الوطني العراقية عموماً. وأضحت شبكة «الإنترنت» مصدراً لأخبار وأنشطة المقاومة العراقية، وبشكل خاص بعد أن رافقت الأخبار أفلام فديوية عن العمليات العسكرية للمقاومة لتأكيد صدقية بياناتها.

عاشراً: مشاهد متقابلة

يبدو المشهد الإعلامي في العراق اليوم منقسماً على نفسه في أكثر من صورة وتتنازعه الاختلافات والتباينات ذاتها في المشهد الإعلامي العام، وهي تتمحور في الغالب في توجهين أساسيين: **الأول** صورة العراق كما تنقلها وسائل الإعلام الحكومية الرسمية ووسائل الإعلام الأمريكية والبريطانية المساندة لمشروع الاحتلال، وصورة **أخرى** تتسم بالوقوف في وجه تداعيات الاحتلال وتنشغل بالجانب السلبي

(٣٩) ورد بتاريخ ٢١/ ٩/ ٢٠٠٥ رسالة على موقع شبكة «البصرة» تؤكد توقف أو تعطل موقع «البصرة». . فقد جاء في الرسالة الموقعة باسم «هشام عبد العزيز»: «في البداية أهنئكم على نجاحكم الكبير وعودتكم لمحبيكم وأصدقائكم في الاستمرار في مسيرة الجهاد ليكون القلم والبندقية شعار المقاومة والمجاهدين، داعياً الله عز وجل أن يمدكم بعون منه وتمكين لمجابهة أي أخطار أخرى ضد موقعكم المجاهد».

(٤٠) فشلت جميع الجهود المبذولة في قمة تونس العالمية لمجتمع المعلومات التي عقدت في عام ٢٠٠٥ للتوصل إلى اتفاق بشأن انفراد الولايات المتحدة بسلطة الإشراف على الشبكة، واكتفى المفاوضون باتفاق على إقامة منتدى عالمي لجرائم الإنترنت والبنود الأساسية لوسائل المراقبة. وقد تمسكت واشنطن بعدم التخلي عن إشرافها الحصري على نظام تسمية المواقع الذي يوجه الحركة داخل الشبكة العنكبوتية، وقال مايكل غالاهر، مساعد وزير التجارة الأمريكية، إن بلاده تدافع عن أمن واستقرار الشبكة وتعارض كل محاولة لفرض مراقبة دولية عليها. وبذلك ترفض الولايات المتحدة تحويل احتكارها إلى التدويل الا اذا اقترنت فقط بمقترحات من الاتحاد الأوروبي مدعومة من بقية دول العالم. انظر: موقع شبكة «الجزيرة» (www.aljazeera.net)، ١٦/ ١١/ ٢٠٠٥.

وتدهور الأوضاع الأمنية والاجتماعية والاقتصادية، وليس هناك من منطقة «رمادية» وسط إلا بقدر ضئيل، لصعوبة اختيار موقف الحياد بين حالتين شديدتي التناقض والتباين نظرياً وعملياً.

وفي ذلك الإطار يقف إعلام المقاومة كمفهوم مجرد، وقبل ذلك فهو إعلام بشخصية متفردة لا مؤسسات مادية وعلنية له على صعيد الواقع، وحتى ما يمكن أن نسميه لاحقاً مرجعيات إعلامية للحديث عن المقاومة، فإنها لا تملك الوسائل والتقنيات التي تمكنها من تحديد ملامح صورته وقدرته ومديات تأثيره في محيطه. وبذلك فهو إعلام يتوافر على خصائص لها ميزاتها الايجابية ومردوداتها السلبية في الوقت ذاته.

وهنا يمكن القول بأنه إعلام يوجد في سفينة كل من الإعلام المساند للاحتلال والإعلام الحكومي العراقي، وسفينة الإعلام المعارض للاحتلال، هذا إلى جانب وسائله الأخرى التي سبق الإشارة اليها، مثل البيانات أو المواقع على شبكة الإنترنت، والمطبوعات المختلفة[٤١]. ومن الناحية العملية، فإن الخطوات الأولى لإعلام المقاومة لم يلد ضمن إطار مؤسسات إعلامية متخصصة تابعة لفصائل المقاومة، بل كان مضمراً أو معلناً عبر توارد الأنباء عن العمليات المسلحة ضد قوات الاحتلال منذ العاشر من نيسان/ أبريل عام ٢٠٠٣، أي بعد يوم واحد من دخول القوات الأمريكية مدينة بغداد واحتفالها بذلك في ساحة الفردوس وسط العاصمة. وقد كانت الأخبار عن المقاومة تتسلق كل وسائل الإعلام التي اهتمت بالشأن العراقي، وفي غمرة نشوة الانتصار التي شغلت الإعلام الأمريكي كانت أخبار المقاومة تأخذ حجماً متواضعاً ومنزوياً، ولكن ذلك سرعان ما تبدل، لتتصاعد وتيرة الاهتمام بالأوضاع الأمنية للقوات الأمريكية، بعد توارد أخبار الخسائر البشرية في الجنود، والمادية في المعدات. وقد تنازعت وسائل الإعلام الأمريكية نزعتان متناقضتان: **الأولى** الانبهار بالانجاز الحاسم، وسرعة احتلال العراق، وتدني حجم الخسائر البشرية نسبياً بالقياس الى حجم الهدف المحقق، **والثاني** هاجس الخوف من

(٤١) نقل مراسل شبكة «الجزيرة» الفضائية في بغداد بتاريخ ٢٤/ ٩/ ٢٠٠٥ أن عدداً من عناصر الجبهة الإسلامية للمقاومة العراقية التي تعرف بـ «جامع» قد وزع الإصدار الأول من مجلتهم التي تحمل الاسم نفسه، وقد أصدرها بحسب ما أشير إليه المكتب الإعلامي التابع للجماعة المسلحة. والمجلة، بحسب مراسل (الجزيرة) في بغداد، وزعت في العديد من مساجد بغداد بعد صلاة الجمعة، ونشرت المجلة صوراً لعدد من العمليات التي قالت إن الجماعة نفذتها في العراق واستهدفت فيها القوات الأمريكية. . كما وزعت الجماعة نفسها كتاباً بعنوان: **ثورات التحرر الوطني في القرن العشرين** للواء الركن محمد علي مصطفى الذي يتضمن خلاصة لتجارب ثورات التحرر في جنوب شرق آسيا وتجارب الحرب العالمية، ويقع في ١٢٨ صفحة.

تكرار التجربة المُرّة في فيتنام، وتماثل تطور الأحداث، والتردد في صياغة وسائل إعلامية متناقضة تقود بالتالي إلى استجلاب الخوف لدى المجتمع الأمريكي من المغامرات العسكرية غير المحسوبة النتائج.

ولذلك، فقد حلّ نمط من التشويش الذي يمنع التوافق بين ما عرضته الإدارة الأمريكية من مبررات لغزو العراق، والتي ثبت لاحقاً بطلان جميع حججها، وبين الاستعداد لمواصلة تقديم الخسائر من دون تحقيق نتائج حاسمة. وهكذا واجه المجتمع الأمريكي معضلة «فك شيفرة» التواصل بين حالتين متناقضتين، تدعمهما ذاكرة قومية ما زالت حية حول الصور المحبطة والمذلة أخلاقياً، إلى جانب الأعمال الاستعراضية التي نظمت للاحتفال بالنصر السريع على العراقيين. ولاحقاً وبعد توالي الأحداث، حاول الإعلام الأمريكي إعادة توازن وسائله من أجل الحفاظ على صدقيته وموضوعيته لدى المتلقين، وأضحى كغيره من وسائل الإعلام المهتمة بالشأن العراقي، ينقل الأخبار والتقارير عن الأوضاع العامة في العراق، ومنها الأعمال المسلحة لـ «المتمردين» أو «الإرهابيين» التي تستهدف عملية «إعادة بناء العراق الجديد» أو تطوير «العملية السياسية الديمقراطية»، وبين سطور تلك الأخبار والتقارير كانت أخبار الأعمال المسلحة لفصائل المقاومة تقف بشكل متواز ومتعادل لكل ما ينشر عن العراق. وبذلك، فقد تحول جزء من نشاط الإعلام الأمريكي إلى حقيبة تحتوي تصاعد وتطور الأعمال المسلحة، وبشكل خاص التطور التقني في استخدام الكمائن والمتفجرات المستخدمة من قبل المقاتلين(٤٢)، والتي تؤدي بالتالي إلى وقوع خسائر أكبر في صفوف قوات الاحتلال(٤٣)، وإلى زيادة كلفة الحرب بأسرها.

إن تعدد الأشكال والصيغ التي تنقل عبرها فاعلية المقاومة على الساحة العراقية تختلف في الوقت ذاته من وسيلة إعلامية إلى أخرى. فالقنوات التلفزيونية الفضائية تتبارى في الوصول إلى المواقع التي تشهد الصدامات المسلحة بين الجيش الأمريكي والمقاومين، وتنقل صوراً ميدانية عن الأحداث، كذلك تسعى الصحف للحصول

---

(٤٢) يعد تقرير أنتوني كوردسمان، الأستاذ في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن، عن «المقاومة المتطورة في العراق»، من أفضل التقارير المنشورة عن التطور التقني باستخدام الأسلحة من قبل المقاومة العراقية. للمزيد انظر: أنتوني كوردسمان، «المقاومة المتطورة في العراق،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٨، العدد ٣١٨ (آب/ أغسطس ٢٠٠٥)، ص ٣٤.

(٤٣) قدمت منظمة تحمل اسم «مشروع تعداد الجثث في العراق» تقريراً عن حجم الخسائر في العراق بشكل عام، وبتضمن ذلك عرضاً لتصاعد أعداد القتلى الأمريكيين في العراق. انظر: «تقرير: تعداد الجثث في العراق: ملف الخسائر البشرية المدنية ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٥،» ص ١٠٢.

على مقابلات مع قادة المقاومة[٤٤] أو تصريحات من القادة العسكريين الأمريكيين الميدانيين. وقد أدى ذلك الأمر إلى اغلاق عدد من الصحف[٤٥]، وكذلك إغلاق عدد من القنوات الفضائية العربية التي نقلت بشكل موسع الأخبار عن فعاليات المقاومة المسلحة وحجم الخسائر التي أصابت قوات الاحتلال.

ولكي تواجه الحكومة العراقية المؤقتة اهتمام وسائل الإعلام العراقية المختلفة بمتابعة تغطية أخبار المقاومة المسلحة، أصدر الحاكم العسكري «مدوّنة سلوك العمل في وسائل الإعلام»، وهي في الواقع رسالة تحذير شديدة الى كل وسائل الإعلام من تجاوز الخطوط الحمر بشأن أية إشارة الى وجود أي نوع من المقاومة، وحذر نشر كلمات مثل «جهاد» و«مقاومة»، وقد اكتفت الوسائل الإعلامية العراقية بالإشارة إلى العمليات بأنها من أعمال المسلحين، أو الإرهابيين وغير ذلك.

وفي هذا الإطار أضحت أجهزة الهاتف المحمول (النقال) وسيلة تداول المعلومات والصور عن العمليات العسكرية التي تقوم بها المقاومة العراقية. ويتداول الشباب بخاصة، وهم الفئة العمرية الأكثر استخداماً لأجهزة الهاتف المحمول في العراق وعدد من البلدان العربية، صوراً فديوية لأناشيد وطنية حماسية، أو قصائد شعرية، بالإضافة إلى صور فوتوغرافية، أو صور فديوية لعدد من العمليات العسكرية التي تنفذها المقاومة في العراق. ويتم استبدال الأفلام المستنسخة فديوياً والمبرمجة على أنظمة الهاتف المحمول بأفلام جديدة يصاحبها الصوت الذي غالباً ما يكون أناشيد دينية أو وطنية أو إطلاق التكبير (الله أكبر) والدعوة الى مواصلة الجهاد حتى تحرير العراق من الاحتلال.

وقد أدركت قوات الاحتلال الأمريكي أن أجهزة الهاتف المحمول، وبخاصة الحديثة منها والمزودة بإمكانات التصوير الفوتوغرافي أو الفديوي، يمكن أن تشكل شاهداً يوثق الهجمات ويكشف الحجم الحقيقي للخسائر التي تحاول دوماً الجهات الأمريكية التقليل من آثارها، سواء بالنسبة الى الجنود الأمريكيين أو الضحايا من العراقيين، وهذا ما يفسر قيام القوات الأمريكية بإطلاق النار على كل من تشتبه في قيامه باستخدام الكاميرات أو الهواتف النقالة لتوثيق الانفجارات والعمليات

---

(٤٤) نشرت صحيفة **ذي غارديان** (*The Guardian*) مقابلة أجراها مراسل الصحيفة في العراق غيث عبد الأحد مع أحد قادة المقاومة (أبو ذيب)، ويسرد المراسل قصة الأيام الخمسة التي أمضاها مع ذلك القائد، ليرافقه في تحركاته مع السكان المحليين أو خلال تنفيذه إحدى العمليات. انظر: *Guardian*, 27/10/2005.

(٤٥) بموجب قرار الحاكم العسكري بول بريمر تم غلق صحيفة **الحوزة**، وكذلك اغلاق صحيفة **المستقلة** واعتقال مديرها، وحذر الحاكم العسكري جميع وسائل الإعلام من نشر معلومات عن عمليات المقاومة!!

العسكرية، أو بمصادرة تلك الأجهزة لمنعها من تسجيل الوقائع[٤٦] وإعادة بثها للآخرين، أو وضعها على شبكة الإنترنت.

وفي كل الأحوال، فقد أضحى نقل أخبار المقاومة، وبأي صيغة كان من الصيغ أنه اعلام موجود في سفينة كل من الإعلام، يعدّ جسراً تتواصل عبره المقاومة مع جمهور المتلقين والمتابعين لأخبارها، وهي بذلك تحقق جزءاً من هدفها في الإعلان عن وجودها، أما الجزء الآخر فتقوم به فصائل المقاومة ذاتها عبر بياناتها أو مواقعها الالكترونية، وبعض تلك البيانات يحمل توقيع «قسم الإعلام»[٤٧] أو «مكتب الإعلام»، وحتى بالتواصل الشفوي المباشر، أي عبر اللقاءات الشخصية والتجمعات، بحيث تتسع دائرة النشر والإعلام عن أنشطة المقاومة، ومراحل تطورها والنتائج التي تحققها ميدانياً.

(٤٦) نشرت جريدة **الحياة** أن القوات الأمريكية قامت في مدينة سامراء (١٠٠ كم شمال بغداد) بمصادرة مئات من أجهزة الهاتف النقال الحديثة المزودة بالكاميرات بعدما كانت حذرت الأهالي من حملها في أعقاب انتشار رسائل بريدية مصورة تناقلتها مواقع الإنترنت تصور استهداف أرتال أمريكية. انظر: **الحياة**، ٩/١/٢٠٠٦. وكشف مواطنون من المدينة «أن اتخاذ هذا الاجراء تم بعد التقاط أصحاب الهواتف المحمولة صوراً لآليات أمريكية تعرضت إلى هجمات مسلحة في سامراء، أو في الطرق المؤدية إليها، كانوا يرسلونها إلى مواقع الإنترنت أو الوكالات الفضائية». وقال مواطن: «كنت أنوي الدخول إلى سامراء عندما أوقفتني مفرزة أمريكية وصادرت جوالي الشخصي بعد تأكدهم من احتوائه على كاميرا لالتقاط صور». ورجحت مصادر في الجيش الأمريكي أن قريبين من الجماعات المسلحة يستخدمون أجهزة النقال لالتقاط صور للتحصينات الأمنية والحواجز الكونكريتية أمام المعسكرات الأمريكية والعراقية والمؤسسات الرسمية من أجل اختيار الزوايا المناسبة لدخول السيارات المفخخة أو الانتحاريين إليها، أو بغية التأكد من متانة هذه السواتر وصمودها أمام الهجمات المفخخة. وأشارت المصادر إلى أن النظام الاستخباري الخاص بالجماعات المسلحة يتكيف مع المتغيرات ويستثمر وسائل التقنية الحديثة المتوافرة في العراق. وكانت تقارير إعلامية أشارت في وقت سابق إلى أن المسلحين يستخدمون برنامج «Google Earth» الذي يمكن تحميله مجاناً على شبكة الإنترنت، ويُقدم صوراً عبر الأقمار الاصطناعية لدول ومدن، لتحديد مواقع يُراد قصفها بقذائف الهاون واستثمار الحسابات والاحصاءات الدقيقة لمسافة الهدف استناداً إلى خطوط العرض والطول التي يوفرها هذا البرنامج.

(٤٧) نشرت جريدة **القدس العربي** بياناً عن منظمة الجبهة الوطنية للتحرير منسوب إلى «قسم الإعلام» في الجبهة. انظر: **القدس العربي**، ٩/ ١١/ ٢٠٠٥.

الفصل الخامس

أقتـــل الشاهـــد:
نســق النظـام المستبـد فـي الهيمنــة الإعلاميــة

في مشهد يتكرر أمامنا اليوم على شاشة التلفاز، تمتد يد بشكل مفاجئ وحازم لتسد عدسة الكاميرا من تصوير واقعة ما، وقد تتحول اليد إلى عمل قسري لتحطيم الكاميرا ومنعها من الحضور في الزمان والمكان، وهو شاهد على ما يحدث. وبموازاة ذلك، فقد تتجه رصاصة مباشرة إلى عدسة الكاميرا.. أو إلى قلب المصور!..

وفي أغلب الأحوال، فإن حضور الشاهد ليس مرحباً به دوماً، فالحضور السريع، والنقل الفوري للأحداث الذي تقوم به وسائل الإعلام عبر تقنيات البث المباشر بواسطة شبكات الأقمار الصناعية الواسعة الانتشار أضحى يشكل إحراجاً، وبشكل خاص حين تفضح الكاميرا ذلك الذي يجب أن يبقى مكتوماً، وبعيداً عن الرأي العام. وكل ذلك يمثل اليوم تحدياً كبيراً مزدوجاً: **الأول** هو حق الآخر في المعرفة والوصول إلى موقع الحدث، و**الثاني** هو مسؤولية وسائل الإعلام عن نقل الحقيقة، ورصد الواقع، وتسجيل الأحداث كما تقع. وحتى الاتصال هنا لا يتحدد في إطار حقوق الإنسان المعبّر عنها في حرية التعبير، والحق في أن يَعلم ويُعلم، وحقه في حماية خصوصيته وحركته، وحقه في الاجتماع والانتفاع بموارد المعلومات[1]، وإنما يتعدى إلى حق الإعلام في الانتفاع بموارد المعلومات وحرية التعبير، وحقها في النشر وحرية الحركة، وكتمان سر المهنة. ولكن هذه الحرية اليوم تتعرض لقمع ومصادرة من نوع مختلف عن السابق، فقد كانت أجهزة الرقابة

---

(١) راسم محمد الجمال، **الاتصال والإعلام في الوطن العربي**، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ٢٤.

الحكومية تمارس سلطتها عبر احتكارها وسائل الإعلام، أو من خلال دور «مقص الرقيب»، وهو دور ربما يحضر في إطار المطبوعات أكثر مما هو في الإنتاج السينمائي والتلفزيوني والإذاعي.

لقد انتقلت الرقابة إلى ملاحقة أجهزة الإعلام، والتلفزيون بخاصة، في ميدان تغطية الأحداث، وأضحى الإعلاميون بعامة، والعرب بخاصة، يواجهون ـ وبدرجات مختلفة ـ صعوبات جمة في الوصول إلى المعلومات والحصول عليها والإطلاع على الوثائق والبيانات، والرجوع إلى مصادر الأخبار الرسمية وغير الرسمية على السواء، حيث تتذرع السلطات غالباً بأمور غامضة، مثل «الأسرار الرسمية» أو «معلومات تمسّ أمن الدولة»(٢) إلى جانب قائمة طويلة من الممنوعات تشمل نشاطات رئيس الدولة، ومناقشات الهيئات القيادية في الحكومة، وكذلك في ما يتعلق بمجريات المحاكمات تحت ذريعة المحافظة على نزاهة القضاء!!

وقد تطور الأمر على مستوى التدخل القسري لمنع وسائل الاتصال من التمكن من التغطيات المباشرة، وبخاصة في مواقع الأحداث الساخنة، مثل الاعتصامات والتظاهرات والحروب التي يمكن أن تشكل إحراجاً سياسياً أو غيره للحكومات أو قوى الاحتلال، وكان من أبرزها حادثة إطلاق قذيفة من دبابة على مكتب قناة «الجزيرة» الفضائية في بغداد التي كانت تبث بشكل مباشر أحداث دخول القوات الأمريكية الغازية إلى بغداد يوم ٨ و٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، كذلك مقتل مصور قناة «العربية» الفضائية خلال تغطيته حوادث الصدامات بين المقاومة العراقية وقوات الاحتلال الأمريكي، وحدوث إصابات أخرى خلال تلك الفترة للمراسلين والمصورين الذين وجدوا في ساحات الأحداث في العراق من قبل إطلاق نار من قوات الاحتلال الأمريكي عليهم بشكل مباشر لمنعهم من نقل الوقائع. وقد بلغ عدد الإعلاميين الذين قتلوا خلال عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ في العراق ستة، غير عدد من الجرحى، أصيبوا من قبل الجنود الأمريكيين خلال قيامهم بتغطية الأحداث، هذا غير تعرضهم إلى الضرب المبرح والاعتقال ومصادرة الكاميرات وغيرها. وبالمقابل، يمارس الضغط على وسائل الإعلام لمنعها من إجراء المقابلات واللقاءات مع ضحايا النزاعات المسلحة. وقد منعت قوات الاحتلال الأمريكي في أحداث مدينة النجف في العراق (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤)

---

(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣: نحو إقامة مجتمع المعرفة** (نيويورك: البرنامج، المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠٠٣)، ص ٦.

وسائل الإعلام من البقاء في المدينة[٣]، وأجبرتهم على مغادرتها. وحدث ذلك أيضاً عندما قررت قوات الاحتلال اجتياح مدينة الفلوجة في شهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤.

أولاً: تغييب الشهود

وفي إطار الممارسات المنظمة ضد الشهود، تتم ملاحقة الإعلاميين الذين يمارسون في إطار عملهم، تغطية الأحداث موقعياً، ويحتفظون بعلاقات شخصية، أو الذين أتيحت لهم الفرصة لمقابلة شخصيات ذات أهمية سياسية في إطار عملهم الإعلامي، وهم بذلك يتعرضون للمضايقات التي تصل إلى تعرضهم لمحاكمات والسجن. وفي هذا الإطار، نفذت الغرفة الجزائية الرابعة في المحكمة الوطنية الإسبانية طلب القاضي بالتسار غارثون اعتقال مراسل قناة «الجزيرة» تيسير علوني، للمرة الثانية، وذلك بعد رد طلبه استئناف حكم المحكمة المقررة بدءاً من شباط/ فبراير ٢٠٠٥. وقد أودع علوني السجن، على خلفية عمله الإعلامي في أفغانستان، وعلى رغم الحملة التي نظمت من قبل المنظمات الصحافية وجمعيات حقوق الإنسان الدولية والعربية، بعد أن عُدَّ اعتقاله اعتداء على حرية التعبير، إلا أن المحكمة الإسبانية، وتحت ضغوط أمريكية أصرّت على المحاكمة، بهدف تغييب أحد الشهود الذين تابعوا وسجلوا حوادث الغزو والاحتلال الأمريكي لأفغانستان عام ٢٠٠٢.

إن هذه المسألة أضحت تشكل تحدياً كبيراً لموضوعة حرية الرأي والتعبير، وما تحقق من تطور تقني، وتعاظم إمكانيات التغطية الفورية والشاملة لمواقع الأحداث، وكل ذلك عاد مهدداً بالقمع والإلغاء. إذاً، ما هي قيمة وجود المراسلين الإعلاميين في مواقع النزاعات والصراعات من أجل تلبية الحاجة لمعرفة الحقيقة، وما هي قيمة أن يكون العالم قرية كوكبية، شديدة التواصل والتفاعل، إذا كان الهدف هو حجب التواصل، وإخفاء الحقائق، وقمع الشهود، والتكتم على الجرائم والفضائح.

إن تعاظم النزاعات المسلحة في العالم التي بلغت في عام ٢٠٠٣، ١٩ نزاعاً مسلحاً كبيراً في ١٨ موقعاً من العالم، بالإضافة إلى النزاعات الإقليمية (٤ نزاعات

(٣) أبلغت القوات الأمريكية، وقوات الحرس الوطني العراقية، جمع من المراسلين، الذين يقيمون في أحد الفنادق في ضواحي مدينة النجف، من أن هنالك مخططاً «إرهابياً» لتفجير الفندق، ولذلك «تصر» قوات الاحتلال والحرس الوطني على مغادرة المراسلين المدينة بأسرها، وبعد إخلاء المدينة من وسائل الإعلام بدأ القصف الشامل للمدينة واجتياحها عسكرياً.

في أفريقيا، و٨ نزاعات في آسيا، و٣ نزاعات في أمريكا ـ الشمالية والجنوبية، ونزاع واحد في أوروبا، و٣ نزاعات في الشرق الأوسط)[٤] يفرض زيادة وجود وسائل الإعلام، وبشكل خاص شبكات البث التلفزيوني الإخبارية والوثائقية، وبالتالي أيضاً ضرورة توفير الحصانة اللازمة للإعلاميين خلال ممارستهم لمهامهم، وتأكيد احترام حرية الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى عبر التزام كل الأطراف في الصراعات بذلك، وتوفير مستلزمات الأداء من دون ضغط أو رقابة مسبقة، وتمكين الإعلاميين من حرية التنقل والتواصل مع مراكزهم الرئيسية لبث رسائلهم الإعلامية.

إن موضوع حماية الإعلاميين في مناطق النزاعات أصبح من الأمور المثيرة للنقاش، وهو يدور حول مدى فاعلية القوانين الدولية بهذا الشأن، وبشكل خاص في ما يتعلق بدور المنظمات الدولية التي تشمل كل المنظمات الدولية والهيئات التي تتمتع باحترام القانون الدولي الإنساني، ومنها اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، وهي التي يستلزم شمولها بالحماية في مناطق النزاعات والاضطرابات المسلحة. وقد ميّز القانون الدولي الإنساني بين نوعين من الإعلاميين الذين يوجدون في مناطق النزاعات: النوع **الأول**: المراسلون والمندوبون الإعلاميون الذين يباشرون مهمات مهنية خطيرة في مناطق النزاعات المسلحة، وهؤلاء يعدّون من المدنيين ولا يجوز التعرض لهم ولا يجوز أسرهم (أو قتلهم) بشرط ألا يقوموا بأي عمل يخالف وصفهم كأشخاص مدنيين ومهنيين. أما النوع **الثاني**: المراسلون الحربيون المعتمدون من قبل الجيوش المتحاربة، وهؤلاء لا يعدّون من المدنيين، وإنما يعدّون من المقاتلين ويتمتعون بالحماية الدولية المقررة للمقاتل، ومنها اعتباره أسير حرب، بشرط أن يحمل من الوثائق من دولته ما يؤكد صفته تلك[٥].

وبالمقارنة مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في عام ١٩٤٨ الذي نصّ على «أن لكل فرد الحق في إبداء آرائه من دون تدخل، وأن لكل فرد الحق في حرية التعبير، بما في ذلك حرية استقاء المعلومات أو الأفكار من أي نوع، وتلقيها، ونقلها، بغض النظر عن الحدود»، والقرار الشهير للجمعية العامة للأمم المتحدة رقم

(٤) **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي ٢٠٠٤**، فريق الترجمة حسن حسن [وآخرون]؛ بإشراف سمير كرم (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ٢٣٥.

(٥) المادة (١٣) من اتفاقية جنيف، واتفاق تنظيم الأنشطة الدولية لعناصر الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر المنعقد في إشبيلية عام ١٩٧٧.

٥٩ الصادر في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٦ حول الحرية الإعلامية الذي نصّ على أن «حرية تداول المعلومات من حقوق الإنسان الأساسية، وهي المعيار الذي تقاس به جميع الحريات التي تكرس الأمم المتحدة جهودها لحمايته. . وأن حرية الإعلام تتطلب بالضرورة ممن يتمتعون بمزاياها أن تتوافر لديهم الإرادة والقدرة على عدم إساءة استعمالها، فالالتزام الأدبي بتقصي الحقائق من دون انحياز، ونشر المعلومات من دون تعمد، أمر يشكل أحد القواعد لحرية الإعلام»، كذلك ما جاء في الاتفاقية الأوروبية للحفاظ على حقوق الإنسان وحريته الأساسية لعام ١٩٥٠، حيث نصت المادة العاشرة فيه على أن لكل فرد الحق في حرية الرأي والتعبير، بما في ذلك حرية اعتناق الآراء، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت، وذلك من دون أيّ تدخل من السلطات العامة، ومن دون تقييد بالحدود الجغرافية». .

إن هذه المقاربات لن تفضي إلى أية صياغة قانونية لاحقاً لضمان حرية الأداء الإعلامي في مواقع الحدث في مواجهة تعسف وقمع مباشر من قبل قوى سياسية وعسكرية، كما مارسته الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد العراق عام ١٩٩١، واحتلالها العراق عام ٢٠٠٣، وممارساتها ضد وسائل الإعلام التي تقوم بتغطية المقاومة المسلحة ضد المحتل، بل إن تلك المواثيق قد تم إغفالها عن عمد، وتم إحلال قواعد عمل أخرى لا تستند إلى أية شرعية دولية سوى شرعية القوة التي يقررها المحتل في سعيه نحو إخفاء الشاهد على جرائمه حتى لو اضطر إلى قتل الشاهد.

ثانياً: الاحتكار والهيمنة

وبكلفة أقل، ومن دون إثارة للمشاكل، يتم استبعاد الإعلاميين المحايدين من ساحة النزاعات والصراعات، والهيمنة على التدفق الإعلامي. والانفراد بمصادر المعلومات ليس بالشيء الجديد، فقد مارست وكالات الأنباء الأساسية خلال فترة الحرب الباردة احتكار الوصول والتغطية الفورية للأحداث[٦]، وكانت تلك الوكالات تنشط في أنحاء العالم، وتمارس «خنق» الوكالات الوطنية المحلية، والتعتيم على أنشطتها، إلا أن التحول الأساسي حدث بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر

(٦) لقد مارست الولايات المتحدة أسلوب الضغط على مؤسسة اليونسكو عندما أقدمت اليونسكو، ضمن قرارات متعددة للتعبير عن استقلاليتها، إلى إنشاء «المكتب الحر لتدفق المعلومات» لمواجهة احتكار الغرب وهيمنته على الإعلام، وانسحبت أمريكا وإنكلترا وكندا من اليونسكو وأوقفت تمويلها لأنشطته، ولم تعد تلك الدول إلى اليونسكو، إلا بعد إلغاء مشروع «المكتب الحر لتدفق المعلومات».

عام ٢٠٠١، إذ بدأت أمريكا بالعمل على فرض الهيمنة الكاملة والاحتكارية على تدفق المعلومات في البلدان الصديقة والعدوة على حد سواء. لذلك طرح واضعو استراتيجيات السياسة الأمريكية في هذا المجال مسألة الهيمنة الإعلامية ـ المعلوماتية (Information Dominance) باعتبارها أحد العناصر الأساسية لما تدعوه بـ «الهيمنة الطيفية» (Full Spectrum Dominance) التي تشكل كل ألوان الطيف أو النشاط الإعلامي أو الدعائي(٧). كما مارست ذلك فعلاً، حين نظمت وجود الإعلاميين في خطوط القتال في حربها ضد العراق عام ١٩٩١، فقد أدرك مخططو العمليات الحربية، والنشاط الإعلامي، نتائج دروس حرب فييتنام، وكيف أن الانفلات في وجود المراسلين الإعلاميين فضح الممارسات اللاإنسانية للقوات الأمريكية ضد المواطنين المدنيين العزل في مواقع النزاع.

وهكذا، تم إنشاء «الستار الحديدي» لحماية المصالح الأمريكية من تطفل وسائل الإعلام، وفرضت تعليمات مشددة للقوات الأمريكية العاملة في مناطق النزاعات، وبشكل خاص في أفغانستان والعراق، للتصرف مع الإعلاميين وفق هدف التغلب على تجربة فييتنام(٨)، تلك الحرب التي فجرت الخلافات الأولى الجدية بين المؤسسة العسكرية، والمراسلين الذين غطوا الأعمال العسكرية. ولهذا الغرض شكلت فرق «الكاميرا المقاتلة» من الإعلاميين الملتحقين بالقوات الأمريكية في ساحة العراق، والذين يخضعون لشروط قاسية جراء الموافقة على وجودهم في ساحة المعركة، وفي مقدمة تلك الشروط، عرض ما يتم تصويره في ساحة المعركة للرقابة والحصول على إجازة قبل إرساله إلى مركز البث.

ثالثاً: ازدهار الكذب

وتثير الطريقة التي تغطى بها النزاعات إعلامياً جدلاً أخلاقياً ومهنياً، فالوصول المشروط والانتقائي الى مواقع النزاعات المحلية والحروب الإقليمية والصفقات التي تعقدها وكالات الأنباء وشبكات البث التلفزيوني أضحت تشكل عامل تهديد مباشر لمبادئ حرية الوصول إلى مواقع النزاعات والأحداث، وتلقي ظلالها على حيادية الرأي والتعبير.

---

(٧) صبري حافظ، «الهيمنة الإعلامية الأمريكية: سلاح للتضليل وتبرير للحرب،» **الكتب: وجهات نظر**، العدد ٦١ (شباط/ فبراير ٢٠٠٤)، ص ١٥.

(٨) شيلدون رامبتون وجون ستوبر، **أسلحة الخداع الشامل: استخدام الدعاية في حرب بوش على العراق** (بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٤)، ص ١٧٧.

فالنزاعات تخلق بيئتها الخاصة المتسمة بغياب الأمن وظهور سلطة الجماعات المسلحة، الرسمية وغيرها، والحصول على فرصة الوجود والعمل وسط تلك البيئة المضطربة يمثل تحدياً مزدوجاً، يتمثل في **أحد** وجوهه بالرغبة في إقناع الحكومات ذات العلاقة بالنزاع بالدور المفترض للإعلاميين في نقل وجهة نظرها وموقفها، وتأثير ذلك في سيادتها الوطنية. والوجه **الثاني** هو التسويات مع الطرف الآخر في النزاع. وغالباً ما تعمد وكالات الأنباء وشبكات البث التلفزيوني إلى صياغة موازنة قلقة ترضي جميع الأطراف عبر الحذر الشديد في اختيار التعبيرات والتسميات وصياغة الأحداث ميدانياً لضمان السلامة الجسدية للمراسلين الإعلاميين ولمعداتهم الفنية.

إن الفرق بين الحاضر والماضي على صعيد التغطيات الإعلامية في مناطق النزاعات يتركز في أن النقل الفوري والمباشر للأحداث يملي شروطه في الوقت الحاضر على مصدر الخبر، فلم يعد المراسل الحربي يعمل في موقع الحدث في حدود الكتابة بقلمه، أو التقاط الصور بكاميرته ليجد وسيلة اتصال غير فورية مع صحيفته أو محطته الإذاعية أو التلفزيونية، بل أضحى اليوم مشاركاً في الحدث، وبتعبير آخر مشاركاً في صناعته.

إن الحدث غير المعروف لدى العالم هو الحدث الذي لم تصله عدسة الكاميرا. لقد أصبح الحدث يتموضع داخل العلبة السحرية للكاميرا، ويندفع بسرعة هائلة، من دون حواجز رقابية، عبر الـ «Uplink» إلى القمر الصناعي، ليسقط على غرفة شبكة الأخبار في المحطة التلفزيونية، وبالتالي ينتقل إلى شبكة البث ثانية عبر القمر الصناعي إلى أوسع تغطية تجارية، كل ذلك في الواقع بعيد تركيب الواقع الحي في لحظته من مكان ما إلى مكان آخر. إن هذه الفورية التي رمزت اليها التقانة الحديثة أسهمت في زيادة المخاطر على حرية الإعلاميين الموجودين في مناطق النزاعات، كما أن المسؤولية المباشرة للمراسل الإعلامي أضحت أكثر حساسية وخطورة، حيث لا إمكانية للقطع أو «المونتاج» في الفيلم، ولا تصحيح أو تصويب أو رقابة على الكلام المرافق.

ولكن بالمقابل، أضحى الوجود الإعلامي في مواقع الأحداث يشكل تهديداً مباشراً باتجاه فضح وتعرية الإجراءات التي تتخذها القوات الحكومية المسلحة أو قوات الاحتلال، ولذلك الغرض اعتمدت وسائل عديدة من أجل إبعاد العين الإعلامية الراصدة للأحداث[٩]. وتختلف وسائل الإبعاد التي منها إغلاق مواقع

---

(٩) في مقابلة مع رويترز بتاريخ ١٤/ ٩/ ٢٠٠٥ أشار وزير العدل في الحكومة العراقية المؤقتة إلى أن =

الأحداث أمام وسائل الإعلام، كما حدث في اقتحام القوات الامريكية لمدن النجف والقائم وتلعفر[١٠]، أو تعمّد ضرب العاملين في الإعلام على رغم أنهم غالباً ما يرتدون سترات تحمل إشارات ودلالات تعلن عن عملهم في ميدان الإعلام وبشكل خاص مراسلو التلفزيون.

وهذا ما دعا لجنة حماية الصحافيين التي تتخذ من نيويورك مقراً لها إلى التنديد بما أسمته «التقاعس المستمر من جانب الجيش الأمريكي عن التحقيق في قتل صحافيين في العراق بأيدي قوات أمريكية». . وقالت اللجنة إن البنتاغون يفقد صدقيته نتيجة ذلك[١١].

وفي التقرير الذي أصدرته منظمة تحمل اسم «مشروع تعداد الجثث في العراق»[١٢] عرض لأعداد القتلى والجرحى من العراقيين بحسب توزيعات مختلفة. وقد أورد التقرير جدولاً لأعداد القتلى والجرحى من فئات مهنية مختلفة، وأظهر الجدول أن العاملين في الإعلام كانوا في المقدمة من حيث عدد الضحايا بالنسبة الى المهن الأخرى.

= الجيش الأمريكي في العراق يقوم بعمليات اعتقال مقصودة للصحافيين عند قيامهم بتغطية الأحداث، وأن عمليات الاعتقال تدوم لفترة طويلة.

(١٠) أعلن المتحدث باسم نقابة الصحافيين العراقيين، فرع محافظة نينوى، أحمد خليل الموصلي في تصريح صحافي بتاريخ ١٩/ ٩/ ٢٠٠٥ أن مقار الاحتلال والجيش العراقي الموالي للاحتلال اضطهدت الصحافيين ومنعتهم من الدخول إلى مدينة تلعفر لتغطية مجريات المعارك هناك. ونقل عن المتحدث باسم النقابة قوله: إن أكثر من ١٧ صحافياً تم احتجازهم داخل ثكنة أمريكية لمحاولتهم دخول المدينة من دون علم قوات الاحتلال، وأضاف أن القوات الأمريكية قامت بتلك الخطوة للتغطية والتعتيم على ما يجري في تلعفر من خسائر فادحة على أيدي عناصر المقاومة ولتغطية جرائمهم. وأشار المتحدث إلى أن في مدينة تلعفر ثلاثة صحافيين يعملون في الخفاء، وأنه في حال ظفرت بهم قوات الاحتلال فسيكون مصيرهم مثل مصير الـ ١٧ صحافياً وأبشع.

(١١) وكالة رويترز للأنباء، ١٥/ ٩/ ٢٠٠٥ وأشار تقرير لجنة حماية الصحافيين الى أن القوات الأمريكية قتلت ١٣ صحافياً منذ بدء الحرب التي قادتها على العراق في آذار/ مارس ٢٠٠٣، بينما قتل ٤٠ صحافياً آخرون في مواجهات مختلفة.. واعتبرت اللجنة في تقريرها أن غالبية الوفيات بين الـ ١٣ صحافياً تشير إلى «عدم الاكتراث» من جانب الأمريكيين.

(١٢) وضعت هذا التقرير منظمة تحمل اسم «مشروع تعداد الجثث في العراق» وأشار التقرير الى أن المعلومات المستخرجة جاءت من تحليل شامل لأكثر من عشرة آلاف تقرير للصحافة والإعلام نشرت منذ آذار/ مارس ٢٠٠٣ وتناولت العواقب الإنسانية للغزو الذي قادته الولايات المتحدة على العراق. ويشير «بيان حقائق رقم ١» تحت عنوان: «من كان القتلة؟» الى أن القوات التي يقودها أمريكيون كان القاتل الأوحد لنسبة ٣٧ بالمئة من الضحايا المدنيين. انظر: «تقرير: تعداد الجثث في العراق: ملف الخسائر البشرية المدنية ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٥،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٨، العدد ٣١٩ (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥).

الجدول رقم (٥-١)

توزيع أعداد القتلى والجرحى بحسب المهن بعد الأول من أيار/ مايو ٢٠٠٣

فئات مهنية	قتلوا وأصيبوا بعد الأول من أيار/ مايو ٢٠٠٣
عاملون في الإعلام	١٥
عاملون في الصناعة والخدمات	٦
ضحايا جرائم	٥
عاملون في مؤسسات صحية	٥
طلاب	٥
عاملون في الأغذية	٤
عاملون في المؤسسات الحكومية	٣
عاملون في البنى التحتية	٢
عاملون في وسائل النقل	٢
عاملون في المنظمات غير الحكومية	١
سياسيون	١

رابعاً: الموت من أجل الخبر . . . الموت من أجل الحقيقة

عندما يتابع المرء المستويات المعتمدة التي يستخدم فيها العنف ضد الإعلاميين يكتشف صعوبة الإحاطة بالأنواع المبتكرة المستخدمة لذلك الهدف، وإذا ما وضعنا في المعادلة أن الحقيقة هي المستهدف الأول في عمليات التغطية الإعلامية في ساحات الحروب، فإن الصحافيين سيكونون المستهدف الثاني. وهذه المرة لا يسقط الإعلامي جراء نيران صديقة أو مجهولة، بل إن «قنص» الإعلامي في موقع الحدث يمثل رسالة واضحة تفصح عن عدم الرغبة في وجود الشاهد على الحقيقة. وقد يكون (ربما) الإعلاميون أهدافاً خاطئة للقوات المتحاربة، ولكن هذه الـ (ربما) تحتاج إلى تدقيق أكثر في مناطق النزاع المسلح المختلفة في العالم. ويذكر معهد الصحافة العالمي أن معدل قتل الصحافيين وصل إلى خمسة أشخاص في كل شهر، كما قال المعهد إن نسبة التضحيات في أوساط المراسلين الإعلاميين تتصاعد على الرغم من كل النداءات والمطالبات بإيقاف القتل الفوري المتعمد للإعلاميين.

ولا شك في أن طبيعة النزاعات المسلحة التي يشهدها العالم تختلف كثيراً عن أنماط الحروب التقليدية التي عرفت في أثناء الحرب العالمية الثانية أو الحرب الكردية ثم الفييتنامية. . فالصراعات الحربية اليوم تدور في جبهات عديدة ومتداخلة،

وبشكل خاص في إطار التجمعات المدنية المكتظة بالسكان، كما حدث في العراق في معارك الفلوجة والنجف والقائم وسامراء وتلعفر، فتلك مناطق شديدة الحساسية لكل مواطني العراق، واستباحتها وما يرافقها من قصف شديد وتدمير واسع، يشمل حتى المستشفيات ودور العبادة والمدارس، يشكل استفزازاً للمشاعر الإنسانية والوطنية. ولذلك جاء الحصار أولاً، ثم الاعتقال، وحتى إذا اقتضى الأمر قتل الإعلاميين ومنعهم من تصوير وتوثيق الواقع، وبالمقابل لم تقدم قوات الاحتلال الأمريكي أي تبرير لعمليات قتل الإعلاميين، أو حتى الاعتراف بذلك. ويقول إيدن وايت، الأمين العام للاتحاد الدولي للصحافيين[١٣]، في وصفه أوضاع الصحافيين خلال تغطيتهم الحرب على العراق: «وكانت الهجمات تأتي من عدة أطراف، حيث كانت القوات الأمريكية طرفاً في حوادث قتل العديد من الإعلاميين التي لم يتم شرح مبرراتها. وإذا ما كانت هناك تحقيقات مثل حادثة قصف فندق فلسطين التي قتل فيها خوزيه كروز وتاراس بروتسيوك، فلم تكن هذه التحقيقات مستقلة وغسلت أيدي العسكريين من المسؤولية. وفي حالات أخرى، مثل مقتل طارق أيوب خلال الهجوم على مكاتب «الجزيرة» في بغداد، لم يكلفوا حتى أنفسهم تقديم أي تفسير».

ولتفادي تعرض الصحافيين العاملين ضمن مكاتب وكالات الأنباء ومحطات التلفزة ومراسلي الصحف في أثناء تغطيتهم الأخبار في العراق، عمدت تلك المكاتب إلى ابتداع طريقة مكلفة مادياً، ولكنها أكثر ضماناً لحياة العاملين في الوسائل الإعلامية، وهي تتلخص في قيام المراكز الإعلامية بتكليف مراسلين ثانويين (لا يشترط فيهم التمتع بالخبرة المهنية، كذلك لا يملكون أبسط شروط ومقوّمات السلامة الشخصية في العمل) بتغطية الأحداث موقعياً من خلال استخدام كاميرا صغيرة، فيديوية، أو فوتوغرافية، بالإضافة إلى هاتف نقال (جوال). ويقوم هذا المراسل الثانوي بتسجيل الأحداث ونقلها إلى المركز الرئيسي، إذ إن صعوبة وصول المراسلين إلى مواقع الأحداث بسبب الحالة الأمنية أو عدم وجود وسائط نقل، أو انتشار مواقع الأحداث في عموم العراق[١٤]، يجعل من إمكانية مراسل إعلامي واحد أو بضعة مراسلين لمصدر واحد غير كافية لإنجاز التغطية الشاملة.

إن تحقيق الأمن الشخصي للإعلاميين العاملين في مواقع الأحداث، وفي ضوء

(١٣) إيدن وايت، «العمل الصحافي العراقي بين اشكاليات الأمن والتضامن النقابي،» (محاضرة، عمّان، ٢١ ـ ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤).

(١٤) يشهد العراق يومياً أكثر من ٨٠ عملية تقوم بها المقاومة العراقية ضد قوات الاحتلال، وهذه العمليات منتشرة على مساحة واسعة، يصعب على مراسل واحد أو أكثر تغطيتها في مواقع حدوثها.

تداعيات الأوضاع الأمنية في العراق عقب الاحتلال الأمريكي، وتصاعد معدلات حوادث قتل واعتقال الإعلاميين، قد دعا الاتحاد الدولي للصحافيين والاتحاد العام للصحافيين العرب إلى اطلاق نداء من أجل حماية الإعلاميين، والى تحميل كل من قوات الاحتلال والسلطات المحلية المعنية من قبل الاحتلال مسؤولياتهما في هذا الإطار. وقد شدّد الاتحادان على أهمية العمل السريع من أجل حماية الإعلاميين بشكل عام، والصحافيين بشكل خاص، وذلك في ضوء الانتهاكات المنظمة والمتواصلة التي تستهدف إبعاد المصادر الإخبارية عن مواقع الأحداث. وقد جاء في نصّ تقرير بعثة الاتحاد الدولي للصحافيين والاتحاد العام للصحافيين العرب تأكيد حجم المعاناة والتهديد الجسدي والمهني(١٥): «صرح الصحافيون أن سلطات الائتلاف كانت ترصد عملهم بانتباه، ونتيجة ذلك كان هناك العديد من حالات الشكوى عبر الهاتف من رقباء الإعلام في قوات الاحتلال، فضلاً عن التهديدات التي كانوا يواجهونها عند الوصول الى مواقع الأحداث والأخبار. وكانت هناك مطالبات مستمرة بالمزيد من التغطية «الايجابية» ونقل صورة عن واقع الأمر تحت الاحتلال، بدلاً من التركيز على حالات العنف والصعوبات التي كانت تواجه قوات الاحتلال(١٦)، كما كانت هناك حالات تمّت فيها مصادرة الكاسيتات والمواد الإخبارية مع معاملة الصحافيين بخشونة وقوة. وقد أصرّت وسائل الإعلام الرئيسية على حماية مصادر هذه المعلومات وعدم ذكرها، فقد كان الخوف من الأعمال الانتقامية أن تسيطر على الصحافيين الموجودين في البلاد».

وبشكل مواز، قدم الاتحاد الدولي للصحافيين والاتحاد العام للصحافيين العرب مشروعاً متعدد الجوانب في إطار «مشروع برنامج لتحقيق الوحدة والارتقاء بالمستوى المهني لصحافة العراق» تناول فيه شروط سلامة الصحافيين مشيراً إلى مبرراته، وقد جاء في المشروع: «عندما نضع في الاعتبار العدد الضخم من حالات القتل والإصابات التي تعرّض لها الصحافيون والإعلاميون أثناء الحرب على العراق، وحالة عدم الاستقرار المتواصلة في البلاد، فإننا نكتشف الأهمية القصوى لسلامة الصحافيين ـ راقب الاتحاد الدولي للصحافيين الموقف عن كثب ورصد ٣١ حالة قتل لرجال الإعلام ـ وأوضحت التجارب أنه خلال المرحلة الأولى بعد الحرب، عندما كان الصحافيون في طليعة عملية التحول إلى الديمقراطية، فقد

---

(١٥) «تعزيز التضامن: تحديات التغيير التي تواجه الصحافيين العراقيين..،» (تقرير عن بعثة الاتحاد الدولي للصحافيين والاتحاد العام للصحافيين العرب إلى العراق، ١٩ ـ ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤).

(١٦) يقصد من ذلك تحذير الإعلاميين من تصوير وبث الأخبار عن عمليات المقاومة الوطنية المسلحة ضد قوات الاحتلال.

أصبحوا عرضة بصورة خاصة للضغط والترهيب والاعتداء البدني»(١٧).

ولقد تصاعدت الدعوات الدولية لوضع حد لإرهاب قوات الاحتلال الأمريكي للإعلاميين المعتمدين والعاملين على تغطيات الأخبار في العراق. فقد أعلن الاتحاد الدولي للصحافيين يوم الثامن من نيسان/ أبريل(١٨) يوماً للحداد والاحتجاج على حالات قتل الصحافيين في العراق، فضلاً عن «الفشل الذريع للبنتاغون في تقديم تبريرات مقنعة لأسباب قتل الصحفيين».

خامساً: افتراس المتلقين

في التصدّي لقضية الحرية والعدالة يأخذ تناول المفاهيم المجردة مدخلاً ضرورياً لاستقراء تطورها وصولاً إلى استخدامها الراهن، وليس من منطق الأشياء أن نحكم على مستوى تناول موضوعة الحرية في وسائل الإعلام من دون أن نملك الشجاعة في الحديث حول معدل إيمان تلك الوسائل برسالتها الأخلاقية والحضارية، كما يجب ألا نلقي اللوم على مصادر التحكم والتمويل فقط، بل إن نمطاً من الاستبداد يسود مكوّنات وآليات المسؤوليات المهنية، إذ إن الشكل التقليدي للتسلط في النشاط الاتصالي لا يقف عند حدود مصدر الرسالة الاتصالية، بل يتجاوز ذلك إلى الأسلوب والوسيلة أيضاً. وهذه الاشكالية تفرض علينا إعادة التساؤل ثانية عن المصدر الأساسي المولد لفكرة الهيمنة والمصادرة والتحريف في صياغة الواقع . . يكفي أن نعترف بأنه ليس أمامنا سوى أن نفتح جهاز التلفاز، أو أن نتطلع إلى الصفحة الأولى من صحيفتنا لنتسلم منها

---

(١٧) ويمكن العودة إلى التقرير الصادر عن الاتحاد الدولي للصحافيين حول عمليات القتل غير المبرر للإعلاميين في أثناء الحرب على العراق والذي كان تحت عنوان: Justice Denied on the Road to Baghdad.

وهذا التقرير يوضح حالة عدم الاقتناع السائدة في الأوساط الإعلامية بشأن فشل الولايات المتحدة الأمريكية في التحقيق بصورة نزيهة في الحوادث التي قتل فيها سبعة صحافيين في أثناء الحرب.

(١٨) يصادف هذا اليوم الذكرى السنوية لهجوم القوات الأمريكية على فندق فلسطين في بغداد الذي كان يزدحم بالصحافيين، والذي أدى إلى قتل عدد من الصحافيين، وقد أثار ذلك الهجوم غضباً عارماً بين الإعلاميين عندما زعمت الولايات المتحدة الأمريكية كذباً أن قواتها قد تعرضت لنيران من الفندق، ولاحقاً عندما برأت التحقيقات العسكرية السرية قواتها من أية مسؤولية. ويقول إيدن وايت، الأمين العام للاتحاد الدولي للصحافيين: كما هو متوقع، كانت التحقيقات الأمريكية بخصوص سوء معاملة فريق رويترز بعد اعتقالهم لمدة ٧٢ ساعة غير مناسبة، فكانت أشبه بتجاهل عمدي للأدلة، حيث تعجلت تبرئة الجنود الأمريكيين وقادتهم، وافتقرت الى الجدية في التعامل مع شكاوى الصحافيين والإعلاميين. ويضيف وايت: إن فشل الولايات المتحدة الأمريكية في التعامل بجدية مع حقوق الصحافيين قد خلق صدمة عالمية، فهي تقوّض من جهود الحملة التي تقودها التنظيمات المعنية بحرية الصحافة.. كما ترسل إشارة ترهيب الى الحكومات في كل مكان بأن الحق المشروع بإرسال التقارير الإخبارية بحرية، حتى في مناطق الحروب، يمكن تجاهله لتحقيق الدوافع السياسية.

الأوامر في ما يجب أن نعمله ذلك اليوم. . ماذا نأكل وماذا نشرب، ومن أي أسواق علينا أن نقتني منها حاجاتنا المعيشية. . ما يهمنا في ذلك هو أن السيطرة «المستبدة» من قبل وسائل الإعلام تخلق مناخاً يسوده حالة من التسليم والطاعة والاستكانة إلى ما يقدم لنا من اقتناعات من دون أن نشغل أنفسنا بمحاكمة ما يقدم لنا أو رفضه والتصدّي لبضاعته. وهكذا لا يتم ترويض المتلقي على التسليم والاستجابة الفورية، بل إن الوسيلة ذاتها، يوماً بعد آخر، تنتهي إلى مجرد تقنية غبية مُستعبَدة (بضم الميم وفتح الباء) ومُستعبِدة (بضم الميم وبكسر الباء)، وهي صياغة جديدة لزبونية محسنة تخلق هامشاً من الفراغ في الوعي يتقبل بالتالي التخلي عن قدرة النقد، ومن ثم التكيف مع منطق أن يبقى المتلقي للرسائل الاتصالية صامتاً، فاقداً القدرة على الاحتفاظ بموقفه، أو شاهداً سلبياً غير قادر على الإدلاء بشهادته، أو حتى خائفاً من النطق بالحقيقة.

لذلك، ليس مبالغة القول إن «افتراس» وسائل الإعلام للمتلقي بوسائل إكراه مقصودة تؤدي إلى انسداد في مجرى دائرة الفعل ورد الفعل. وهنا تستقر حالة العنف باعتبارها واقعاً يصعب مقاومته، ومن ثم القبول به والتعامل معه، والعنف هو ليس الفعل المادي المباشر، وإنما فعل الاندماج والتراضي مع الوقائع اليومية لمشاهد القتل والتدمير.

كما أن جانباً سلبياً آخر قد يسود مجتمعاتنا اليوم من جراء الإدمان على الإعلام، والخوف منه، وهي تشكل ظاهرة عدم المغايرة، أو الانصياع والتسليم المطلق بما يقدم لنا. ولذلك، حين يطلب منا الإعلام أن نصمت، فإننا نبرّر ذلك الصمت باعتباره توافقاً مع رأي الأغلبية، وحين يطلب منا أن نعارض، فإنه يبرمج ضمن محراب قدسية المطالبة بالحقوق وممارسة الديمقراطية والتصدّي للفساد والانحراف والظلم. إنها فعلاً توترات ناتجة من تراكم حالة استبدادية واستلابية، تقود إلى خلق ارتباك معرفي عميق يعرقل حالة التوافق مع الذات البشرية، وهي الحالة التي ترعى الشعور بالاطمئنان وتدعم التعامل الإيجابي مع الواقع ومعطياته.

والخطير في كل ذلك، على رغم كل الأجراس التي تقرع حول مخاطر الاستبداد المتبادل، سواء كان عبر السيطرة على الإعلام وتكميمه، أو عبر انفلات رسالة الإعلام وتجاوزها أهدافها الموضوعية، فإن كل المواثيق والاتفاقات توضع جانباً، ويترك الإعلام يشبع غرائزه في مواصلة السيطرة والتحكم، ونعيد السؤال القديم: هل يدرك الإعلام مسؤوليته اليوم؟ وهل يدرك المواطن مسؤوليته تجاه الإعلام؟ وهل الاثنان يمكن أن يتفقا على عدم المساومة والتصالح على القضايا المشتركة؟ ثم هل نعود إلى الفيلسوف نيتشه الذي يتحدث عن حرب الجميع. . حرب «كل إنسان ضد كل إنسان»، تلك الحرب الدامية التي تستعر من أجل الحقيقة الصادقة المجردة. . أم أننا نقبل بنوع من

التراخي مع الذات. . والتراخي مع الإعلام تحت وهم شعار القبول بأقل الخسائر؟

سادساً: قرن الموت

«لقد عُرفتُ بسخريتي، ولكن حتى أنا ما كنتُ لأقع على فكرة إقامة تمثال حرية في ميناء نيويورك»، بهذه الكلمات عبّر الكاتب الساخر جورج برنارد شو عن موقفه من بدعة إقامة «رمز للحرية» على بوابة أمريكا ليستقبل المقاومين الحالمين بالحرية. إن ذلك التمثال ربما قد استمع يوماً إلى الصلاة التي ألقاها كاهن مسيحي لحماية ركاب الطائرات الثلاث من طراز «B-29» التي حملت وألقت القنبلتين النوويتين على اليابان: «يا ربنا العلي العزيز الذي تسمع أدعية أولئك الذين يحبونك، نرجو منك أن تقف إلى جانب أولئك الذين يتجرأون على دخول أعالي سمائك، ويشنّون الحرب على أعدائنا، وسوف نواصل السير في طريقنا متوكلين عليك»[١٩]، وليس مفارقة أن يكون اسم الطائرة التي ألقت أول قنبلة على هيروشيما «الفنان العظيم» (The Great Artist).

ولا أحد يعلم الى الآن، هل أعدت خطبة مماثلة جديدة سوف تلقى عند قيام الطائرات، أو منصات صواريخ كروز أو توماهوك، بقصف الهدف المحدد في مربع مبنى محطة «الجزيرة» الفضائية في الدوحة، أو مكاتبها في بغداد وكابول؟. . إنه «قرن الموت الملاييني الجديد» الذي تحدث عنه بريجنسكي في كتابه **الفوضى**، وهو مدخل للاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين، ولكنه «قرن الموت» الذي لن تشبع شهيته تزايد الخسائر البشرية[٢٠]، إذ لم يعد تدمير الوجود الإنساني هدفاً بحد ذاته، بل أصبح أبعد من ذلك كثيراً. إنها هجمة تستهدف مجزرة أيديولوجية من نمط آخر، إذ يكفي أن تدمر إمكانية التعبير، وتغلف بالأسمنت الأفواه التي تتحدث، كما تصنع مافيا صقلية، حتى تصل إلى ما تسعى نحوه، إذ إن «انفلات» صناعة الإعلام، ووقوعها في أياد غير مرغوب فيها، يماثلان تماماً تمكن طفل من قيادة دبابة في شارع مزدحم، فأهون الخسائر الناتجة من هذا العمل من دون استخدام أسلحة الدبابة هو تدمير ما في طريقها من سيارات وحواجز. لقد كان يجب في نهاية المطاف أن يتسع نطاق القوة الواحدة ليصل إلى حيث يضع يده في كل فم يرغب في الحديث لينزع منه الأوتار الصوتية، وليخرس إلى الأبد. ومهما تنوعت الوسائل فالغاية واحدة. إن

---

(١٩) كارل هاينتس دشنر، **المولوخ إله الشر: تاريخ الولايات المتحدة**، ترجمة محمد جديد؛ مراجعة واعتناء زياد منى ([دمشق]: دار قدمس، ٢٠٠٣)، ص ٣٨٣.

(٢٠) في حصيلة يوردها بريجنسكي لتعداد قتلى القرن العشرين يقول: «إن إجمالي قتلى القرن العشرين بلغ حوالى مائة وسبعة وستين مليوناً من دون أعداد الجرحى أو المعوقين». انظر: بريجنسكي زبيغنيو، **الفوضى**، ترجمة مالك فاضل (عمان: منشورات الأهلية، ١٩٨٨)، ص٢٢.

الغريزة التي تقف وراء القتل يمكن أن تبرر كل شيء، وأن تؤسس لها ثقافتها الخاصة المدعومة بفكرة الدولة الواحدة المهيمنة ذات السيادة المتعدية إلى الغير، والقادرة على إنشاء نظام قسري ملزم. ولسوء الحظ أن تكون الإمبراطورية الأقوى على هذا الكوكب هي الأضعف أخلاقياً، والغارقة في هوس تدمير الآخر والغائه.

إن سجل الولايات المتحدة في ميدان تهديد وضرب المؤسسات الإعلامية يحفل بالكثير من الوقائع، فقد سبق أن قصفت بالطائرات والصواريخ الموجهة عن بعد مراكز إعلامية في العراق عام ١٩٩١[٢١]، واستمرت في قصف محطات الإرسال طوال الفترة من عام ١٩٩١ حتى عام ٢٠٠٣[٢٢]، وخلال الحرب التي قادت إلى احتلال العراق قامت الطائرات الأمريكية بتدمير موقع تلفزيون العراق الرسمي الفضائي، كذلك موقع الإذاعة والتلفزيون ومحطات وأبراج الإرسال في مختلف أنحاء العراق، بل أعادت أيضاً ضرب تلك المواقع أكثر من مرة خلال فترة الحرب. وفي الأيام الأخيرة من الحرب قامت دبابة أمريكية بتدمير موقع قناة «الجزيرة» في بغداد[٢٣]. وفي الحرب على كوسوفو قامت الطائرات الأمريكية بتدمير التلفزيون الصربي وتدمير محطة البث المجاورة له، أما في الحرب على أفغانستان فقد تم تدمير الموقع الذي كانت تبث منه اذاعة حكومة طالبان، وهو مبنى متواضع في أطراف مدينة كابول.

وفي الوقت الذي كانت تصريحات المسؤولين الأمريكيين الصريحة والمتوارية تعلن عن «عدم الرضا» و«الغضب» من التغطيات الإعلامية التي تقوم بها «بعض» وسائل الإعلام، وبشكل خاص القنوات الفضائية الموجودة في العراق بعد الغزو، وكانت تنقل الأخبار عن صمود الشعب، وكذلك عن فضائح القوات الأمريكية، وبشكل خاص في حملاتها ضد المدن العراقية، وفضائح التعذيب في معتقلات سجن «بوكا» وسجن «أبو غريب»، والمداهمات العنيفة والمخالفة لأبسط حقوق الإنسان ضد مساكن المواطنين وأماكن العبادة.. في الوقت ذاته كانت هناك لغة واضحة من التهديد المباشر (تأديب) وسائل الإعلام، ومنعها من مواصلة عرضها الفضائح

---

(٢١) في الحرب على العراق عام ١٩٩١ قصفت القوات الأمريكية ثلاثة مراكز رئيسية للإذاعة والتلفزيون في بغداد والبصرة والموصل، كما قصفت أيضاً أغلب محطات وأبراج الإرسال واعادة الإرسال المنتشرة في العراق.

(٢٢) استمرت القوات الأمريكية بقصف محطات الإرسال والبث في العراق وتعتبرها خطراً يهدد طيرانها، وبشكل خاص بعد أن فرضت مناطق حظر على الطيران العراقي في خطي عرض شمال وجنوب بغداد.

(٢٣) في مشهد حي بث من أغلب القنوات الفضائية الموجودة في بغداد خلال غزو العراق عام ٢٠٠٣، تقف دبابة أمريكية وسط جسر «الجمهورية» على نهر دجلة وتستدير باتجاه ضفة النهر في جانب الكرخ، ونحو دار في منطقة «كرادة مريم» لتطلق قذيفة من مدفعها تذهب مباشرة لتفجر مكتب قناة «الجزيرة» الفضائية وتقتل مراسل القناة في بغداد طارق أيوب.

المتوالية في العراق، حتى تفجرت فضيحة الوثيقة السرية التي نشرتها صحيفة **الديلي ميرور** البريطانية والتي تحمل عبارة «سري للغاية»[٢٤]، والمتضمنة ما ذكره بوش بأنه قد «يصدر أوامر بشنّ غارة جوية على مبنى مكاتب واستديوهات قناة «الجزيرة» في قطر»، وأن رئيس الوزراء البريطاني توني بلير قد «عارض الهجوم على المحطة التي تبث من دولة صديقة للغرب في الخليج». . وقد أشارت صحيفة **الديلي ميرور** إلى أن قناة «الجزيرة» قد أثارت غضب الإدارة الأمريكية بإذاعتها رسائل وأشرطة لتنظيم القاعدة وزعيمه أسامة بن لادن، علاوة على بث أشرطة تلفزيونية تصور الجنود الأمريكيين والمدنيين العراقيين الذين لقوا حتفهم في العراق، وبشكل خاص المشاهد التي صاحبت الهجوم الأمريكي «الفاشل» على مدينة الفلوجة منتصف عام ٢٠٠٤، والذي أدى إلى مقتل حوالى ٣٠ من جنود المارينز.

وقد أثار تسريب الوثيقة ردود فعل عنيفة، ليس من منظمات ونقابات الصحافة في العالم[٢٥]، بل من منظمات حقوق الإنسان أيضاً[٢٦]، وبالمقابل فقد قالت ثلاث صحف بريطانية إنها تلقت تهديدات بملاحقتها قضائياً من النائب العام اللورد غولدسميث إذا أقدمت على نشر تفاصيل الوثيقة التي تتحدث عن المخطط الأمريكي لقصف «الجزيرة». وقد أوضحت الصحف الثلاث، وهي **الديلي ميرور** و**التايمز** و**الغارديان**، أن الحكومة حصلت على قرارات من المحكمة ضدها في مرات سابقة، إلا أنه لم يسبق أن هددت رؤساء التحرير بالملاحقة القانونية إذا نشروا محتويات وثائق سرية. ومن جانبها قررت **الديلي ميرور** الامتثال لرغبة الحكومة، ووصفت **الغارديان** قانون السرية بأنه «لجم قانوني»، فيما أشارت **التايمز** إلى تعرضها للتهديد[٢٧].

لقد وصلت الرسالة كما يقال في الغالب، إذ ليس المهم تحديداً تنفيذ التهديد بأن الصواريخ سوف تدك مبنى مكاتب «الجزيرة» الفضائية في الدوحة أو بعض مكاتبها في مواقع الأحداث الساخنة، ولكن فكرة «ضرب» كل مصادر الحقيقة

---

(٢٤) **الحياة**، ٢٣/ ١١/ ٢٠٠٥.

(٢٥) استنكرت منظمة الصحافيين العالمية ولجنة حماية الصحافيين ومقرها نيويورك، وكذلك منظمة «مراسلون بل حدود» وعشرات الاتحادات والنقابات القارية والإقليمية والوطنية في أنحاء العراق ذلك التهديد السافر لحرية الإعلام والصحافة ولحياة الإعلاميين.

(٢٦) أدانت المنظمة العربية لحقوق الإنسان ما تضمنته الوثيقة المسربة وأعلنت مطالبها الحكومية البريطانية لتوضيح موقفها من الوثيقة. انظر: موقع «الجزيرة» الالكتروني (الجزيرة نت)، ٢٤/ ١١/ ٢٠٠٥.

(٢٧) تقول صحيفة **الديلي ميرور** عن تفاصيل الوثيقة: إن الرئيس الأمريكي وخلال زيارة توني بلير للبيت الأبيض في أبريل/ نيسان ٢٠٠٤ أطلعه على خطة لقصف مقر قناة «الجزيرة» وبعض مكاتبها في الخارج، وإن بلير (وبحسب الصحيفة) قد حذر بوش من أن القيام بمثل هذا العمل سيثير موجة غضب عالمية، وستكون له تداعيات خطيرة.

و«تكميم» كل الأفواه التي تفضح وتنشر أخبار المغامرات الأمريكية في العالم وفضائح التعذيب والسجون السرية واستخدام الأسلحة الكيميائية الخاصة لوكالة الاستخبارات المركزية. . هذه الفكرة وتسويقها بهذا الشكل ربما تستحق نصف النتائج المرجوة منها، وستدرك أي وسيلة إعلامية، مهما كان عنوانها، أو الموقع الذي تبث منه، أنها ليست بعيدة عن الذراع الأمريكية التي ستوجه اليها الصفعة المناسبة على قدر «ذنوبها» أو أكثر. . وليس هناك من مانع أخلاقي أو قانوني سوف يقف دون تنفيذ أمريكا قرارها، وكذلك عليها الانصياع والطاعة وإغماض عينيها عما يحدث في العالم، وفي فلسطين وأفغانستان والعراق على وجه التحديد.

إن هذه الوثيقة ستثير الكثير من المسائل اللاحقة التي تتصل بموضوع حرية الإعلام وحق المعرفة، وما تحقق من مكاسب حقيقية في ميدان النشاط الإعلامي في العالم مع توسع استخدام تقنيات الاتصال الحديثة التي توفر إمكانيات الفورية والمباشرة في نقل الأحداث. وهي تعرض مسألة حرية الإعلام مجدداً على أكثر من صعيد، ومدى الحق الذي يمكن أن تملكه أية «قوى غاشمة» في تدمير كل ما تحقق على هذا الصعيد، وتمثل إشكالاً مباشراً للمنظمات المعنية بحريات الإعلام وحقوق الإنسان.

وفي الواقع، فإن المشكلة أكبر من ذلك بكثير، إنها تكشف عن الخلل في المعايير الأخلاقية التي تدّعيها الولايات المتحدة في هذا العصر، وعن فشل السياسة الأمريكية وقصورها في التعامل مع متطلبات أمنها القومي، وتصاعد الروح العدوانية لدى الإدارات الأمريكية ضد وسائل ومؤسسات الإعلام التي تعمل بشكل مهني لمتابعة الأحداث والوقائع في أنحاء العالم.

وفي الوقت ذاته يشير الموضوع بأسره إلى أن سياسة «تحسين صورة أمريكا في الخارج» التي تسعى نحوها الإدارة الأمريكية بعد فضيحة أفعالها في العراق وأفغانستان، ومنها جرائم تعذيب المعتقلين، ودعم حكومات غير ديمقراطية، تتعرض إلى نكسة كبيرة، واهتزاز في موضوعيتها لا يمكن ترميمه وإصلاحه، فالعالم قد يتفهم الجهود التي تبذلها أمريكا في ميدان تحسين صورتها، وصرف الأموال على وسائل الإعلام(٢٨) خارج حدودها للدفاع عن سيادتها، ولكنه لا يمكن أن يفهم

(٢٨) يقول الكاتب العربي عبد الباري عطوان في مقالة في جريدة **القدس العربي**، ٢٣/ ١١/ ٢٠٠٥، إن الإدارة الأمريكية أنفقت ملياراً ونصف المليار دولار على شراء ذمم الإعلاميين، وتمويل حملات علاقات عامة، وتمويل محطات فضائية وإذاعية، بعضها أمريكي وناطق بالعربية مثل قناة «الحرة» وإذاعة «سوا»، وبعضها عربي الاسم بلكنة أمريكية أكثر خطورة، سواء كان هذا التمويل بشكل مباشر، أو عبر حملات إعلانية تتغنى بمزايا الاحتلال الأمريكي للعراق، والديمقراطية العظيمة التي قدموها لهذا البلد وأهله، وعندما عجزوا عن كسب قلوب العرب وعقولهم لجأوا إلى الأسلوب الأمضى الذي يجيدونه، وهو القصف.

كيف أن استخدام القوة سيكون مقبولاً أو منطقياً ضد مواقع مدنية غير حربية، وهي وسائل الإعلام.

إن المشكلة تحديداً هي في إعادة تعريف مسألة حرية الإعلام مجدداً، وتجاوز كل الإرث الإنساني الذي نضج وتطور مع تسارع واتساع دور وسائل الإعلام في الحياة الإنسانية خلال القرن العشرين ومطلع القرن، إذ لا بد من صياغة حماية قانونية ومادية لوسيلة الإعلام، وحماية حياة العاملين فيها الذين يزداد عددهم مع كل يوم، من خطر إبادة جديدة مباشرة وفورية.

والتحدي الأكبر هو مدى قدرة المواثيق الدولية والإقليمية والوطنية التي تطورت خلال القرن العشرين بشأن إشاعة المعرفة وحق الاتصال وحرية الإعلام من أن تبقى ثابتة على التزاماتها ومضامينها، لكي تواجه الخروقات الفاضحة التي تتعدى حدود المشكلات التقليدية التي تنشأ في الإطار المحلي، إلى أزمة دولية جديدة تتداخل مع قضية السيادة واستقلالية الدول، وماذا سيحدث لو أقدمت قوة دولية على ممارسة ما تعتقده من استحقاقاتها وهيمنتها وتفردها في تدمير كل المنابر الإعلامية التي تناهض سياستها!!

إن مفهوماً جديداً للتسلح قد نشأ مع فضيحة صحيفة **الديلي ميرور،** إذ لم تعد الأهداف العسكرية والصناعية هدفاً للتدمير، فقد تم شمول المؤسسات الإعلامية بذلك، وغداً، ربما، سيضاف الى القائمة المكتبات والمطابع وكل ما يتصل ببيئة المعرفة والثقافة والإعلام.

وستنصب المشانق غداً، والضحية الأولى هي حرية الكلمة، وستصنع قيود جديدة جديدة، ولكنها هذه المرة سوف تصفد العقول أيضاً.

سابعاً: صفات مشبوهة

يقول البنك الدولي إن ما يزيد على ثمانين مليار دولار في السنة هو حجم المبالغ المشبوهة التي تكون إطاراً لصفقات الفساد، أما قيمة الأضرار المادية الناجمة عن آثار تلك المليارات وسلوك الفاسدين، فتبلغ أرقاماً فلكية[٢٩]. ولا شك في أن جزءاً كبيراً من تلك الأموال يخصص لمشاريع إعلامية وثقافية مشبوهة تهدف إما إلى شراء

(٢٩) صباح ياسين، «عوامل الفساد وآثاره في الثقافة والإعلام،» ورقة قدمت إلى: **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ٣٢١.

الإعلاميين والمثقفين (المعروضين للبيع طبعاً) أو إلى إنشاء مؤسسات ومراكز لتنظيم عمليات تمويل الفساد وشراء الذمم.

وفي القرن العشرين، وبشكل خاص بعد الحرب العالمية الثانية، اتسعت دائرة الحديث عن مفهوم «تعدي السلطات»، أي أن الأطراف المتصارعة يمكن أن تتجاهل مبادئ وقوانين عديدة، منها بخاصة ما يتعلق بـ «حرية الإعلام»، ولكن ذلك «التجاهل» لم يكن يجري من دون قيود مشدودة ومدعمة بقرارات سياسية مرتبطة بالأوضاع الاستثنائية. ولا ينحصر ذلك في الموقف من الإعلام «كمتطفل محتمل وخطير في عملية تسيير الحكومة للأمور»[(٣٠)]، بل من الحذر من نشر المعلومات المضرة بـ «الأمن القومي»، وتأكيد حق الحكومة في السرية، وإلغاء الحق في تدقيق أعمالها، وبخاصة في ما يتعلق بمسائل الدفاع والشؤون الخارجية، ويتسع المجال اعتماداً على ذلك أيضاً باتجاه القرارات الاقتصادية الكبيرة.

ولكن هذا الأمر لم يكن يتم من دون معارضة، فقد وجدت قوى المجتمع المدني، والنقابات بشكل خاص، ثم وسائل الإعلام، نفسها أمام مجموعة من الأسوار المحصنة التي يصعب اجتيازها، وبالتالي وجدت نفسها محرومة من فرصة المشاركة في صنع القرار أو الاطلاع على مبرراته. وقد عملت تلك القوى للضغط على المنظمات الدولية لانتزاع حقوقها، وكان المستهدف في ذلك الأمم المتحدة، ثم الاتحاد الأوروبي لاحقاً، والمنظمات القارية والإقليمية. وقد أثمر ذلك الضغط إصدار جملة من القرارات والتوصيات التي تحدّ من تأثير الحكومات في موضوعة استخدام السرية وحدودها، فكان ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في عام ١٩٥٤ ينصّ ـ في ما يتجاوز قليلاً الدعوة المفتوحة إلى الرقابة ـ على أن ممارسة حرية التعبير فيها «. . . حقوق والتزامات ربما تتوقف على شكليات وشروط وقيود أو عقوبات كما يحدد القانون أو تقتضي الضرورة في مجتمع ديمقراطي»[(٣١)].

وقد تواصل الضغط من أجل كسر حزمة القرارات المقيدة لحرية الوصول إلى مصدر المعلومات، وفي الوقت الذي كانت فيه الدول تقاوم ذلك «الاعتداء» على سيادتها، كانت المقاومة تشتد لكسر تلك الحواجز، ولتحقيق المزيد من المكاسب. وقد أنجز الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي تبنته الأمم المتحدة في عام ١٩٦٦ على أساس «ضرورات الوضع»، وتطبيقاً للمادة (١٩) من هذه الوثيقة، وتعبيراً عن

---

(٣٠) بيتر يونج وبيتر جيسر، **الإعلام والمؤسسة العسكرية** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، ٢٠٠٣)، ص ٢٠.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٢١.

أهمية الموازنة بين الطرفين، ما يفرض نمطاً من الأمن القومي على حرية: «. . البحث عن المعلومات ونقلها، وكذلك الأفكار من كل نوع. . . سواء شفوياً أو عن طريق الكتابة أو الطباعة أو في شكل فني أو بواسطة أي وسائل أخرى». وفي الوقت ذاته اتسعت المادة الرابعة من مسودة ميثاق الأمم المتحدة لجمع وبث الأخبار عام ١٩٦٩ لتشمل «حق الجمهور في الاطلاع على الأشياء». . إن ذلك المكسب النسبي قد تعزز لاحقاً وظهر جلياً في الكثير من المواثيق والأعراف في إطار الأمم المتحدة ومنظماتها الفرعية، وكذلك لدى المنظمات والنقابات المعنية بصياغة حقوق الإنسان، وبشكل خاص الحق في المعرفة والحق في الاتصال، والحق في الوصول إلى مصدر المعلومات.

ثامناً: رشى علنية

عندما وجه إعصار تسونامي ضربته الحاسمة في ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤، تلقى إقليم آتشيه الحرة (GAM) في إندونيسيا أسوأ النتائج المترتبة على الإعصار، مضافاً إلى جملة الخسائر المترتبة على الصراع الدائر في تلك المنطقة[٣٢]، ولكن ذلك في الوقت ذاته قد كسر البوابة التي أحكم اغلاقها بوجه وسائل الإعلام لتغطية الصراع في تلك المنطقة بين حركة آتشيه الحرة، وأضحت وسائل الإعلام تتجول بحرية أكبر في تلك المناطق لتطلع على الأوضاع المتردية اقتصادياً واجتماعياً، والتي دفعت قطاعات كبيرة من الشباب، وبشكل خاص من صغار السن، الى الانضمام إلى حركة المقاومين، ولذلك فقد كان لـ «تسونامي» في الجغرافيا صداها على مستوى آخر، وهو حق الوصول إلى موقع الأحداث وممارسة الإعلام دوره المفترض. ولو افترضنا أن ذلك يحدث في مناطق الصراعات الأخرى في العالم، وعددها ١٩[٣٣] صراعاً مسلحاً رئيسياً وناشطاً، لأدركنا حجم الضرر الذي يصيب

---

(٣٢) يعود الصراع بين حركة آتشيه الحرة (GAM) والحكومة الإندونيسية إلى عام ١٩٧٦، وقد أودى بحياة ١٥,٠٠٠ شخص، وما انفكت الحركة تطالب بدولة مستقلة لإقليم آتشيه في شمال غربي سومطرة ولسكانه البالغ عددهم نحو ٤ ملايين نسمة، وقد أدى الصراع في المنطقة إلى إقدام الحكومة الإندونيسية على أن تعزله تماماً تقريباً عن العالم الخارجي، وأدى فرض الأحكام العرفية في المنطقة إلى حظر وجود أي مراسل إعلامي لتغطية الأحداث فيها. انظر: **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي ٢٠٠٥**، فريق الترجمة حسن حسن وعمر الأيوبي؛ بإشراف سمير كرم (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص ٢٠٦.

(٣٣) في العام ٢٠٠٤ كان هناك ١٩ صراعاً مسلحاً ورئيسياً في ١٧ موقعاً في مختلف أنحاء العالم، وكان عدد الصراعات وعدد المواقع كلاهما أقل من عددها في العام ٢٠٠٣، إذ كان هناك ٢٠ صراعاً في ١٨ موقعاً، ويلاحظ في الوقت ذاته زيادة التدخل الخارجي، الإقليمي والدولي، في الصراعات المحلية، مع زيادة إجراءات عزل تلك المناطق عن العالم للحيلولة دون وصول الإعلام إلى ساحات الصراع. انظر: المصدر نفسه، ص ٢٢٢.

جوهر فكرة حرية الإعلام والاتصال، عبر سلسلة الإجراءات التي تقوم عليها أطراف كل صراع في «عزل» تلك المناطق عن العالم، وفي «منع» الإعلاميين من الوصول إلى حيث يجب أن يكون لهم مسؤوليات وأدوار.

ولكن ماذا يحدث لو حصل الإعلام على فرصة الاقتراب من تلك المواقع أو النفاذ إلى داخلها ليوثق تفاصيلها؟ . . إن هذه الفرص قد ازدادت اليوم باطراد نتيجة عوامل عديدة، لعل من أبرزها التطور المتسارع لتقنيات الاتصال، إذ يكفي وجود هاتف محمول مزود بكاميرا عادية أو رقمية مع «مواطن» يدرك أنه يستطيع أن يسهم في لقط صورة ميدانية لما يجري حوله، لإظهار الحقائق أمام العالم. وقد يحدث ذلك عبر تسريب متعمد أو غير متعمد، كما حدث في فضيحة التعذيب في سجن أبو غريب، حيث أدى نشر صور التعذيب الملتقطة من قبل أحد الجنود إلى كشف ما يحدث للأسرى والمعتقلين العراقيين. كذلك يمكن اعتماد شبكات التلفزة في تغطيتها النزاعات على مراسلين محليين، إذ يكفي أن يكون لديهم كاميرا للهواة مع هاتف خلوي، وهؤلاء لا يمكن اكتشافهم من قبل أية قوة تحاول محاصرة الأحداث، أو قمع المتطفلين من الإعلاميين.

وعملياً، فقد أصبحت فكرة حماية حرية الإعلاميين، والدفاع عن حقهم في الوجود في مواقع الأحداث والتصرف بحرية في نقل الواقع، ملتبسة ومحيّرة في الوقت ذاته، وثمة من يرى أن تلك الحقوق التي شهدت بعد حقبة الحرب الباردة ازدهاراً نسبياً، أخذت في التراجع وتتعرض لتهديدات كثيرة. وفي الفترة التي كانت فيها الدورات الاقتصادية المزدهرة تنعكس على زيادة الاستثمار في ميدان الاتصالات وقطاع الإعلام، وبشكل خاص انتشار الأقمار الصناعية الناقلة للإشارات التلفزيونية، وانطلاق المئات من الشبكات التلفزيونية، كانت القوة الوحيدة المتفردة في العالم تزيد من العوائق أمام ازدهار حرية الإعلام، وتتحول تلك العوائق إلى وسائل قمع، وحتى رشوة، من أجل الحد من فاعلية وجود الإعلام في ساحات الصراع، أو لتجميل صورة الولايات المتحدة التي تعرضت للكثير من التشويه بعد حروبها في أفغانستان والعراق، الأمر الذي دفع رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الى أن يقود حملة منظمة من أجل تحسين صورة أمريكا لدى المسلمين وفي الوطن العربي[٣٤]. وقد تجلت جوانب

---

(٣٤) في حملة أمريكية غير مسبوقة وجه الرئيس الأمريكي جورج بوش الاتهام إلى محطات تلفزة عربية لم يسمها بمحاولة تشويه صورة الولايات المتحدة من خلال تقديمها كعدو للإسلام. وأقر الرئيس الأمريكي بأن واشنطن تواجه صعوبة في تحسين هذه الصورة بسبب ما وصفها بالآلة الدعائية الشديدة لهذه المحطات. انظر: موقع الجزيرة نت، الصفحة الرئيسية، دولي، ١٣/ ١٢/ ٢٠٠٥.

هذه الحملة في صرف أموال في العراق تم دفعها على سبيل الرشوة إلى عدد من وسائل الإعلام العراقية لنشر تقارير وأخبار (معدة مسبقاً) عن السياسة الأمريكية و«نجاحاتها» في العراق من أجل إظهار الولايات المتحدة بالصورة المناسبة، بعد ما أصابها من أضرار من جراء سياساتها وأدوارها[٣٥]. وتتولى تلك المهمة في العراق شركة علاقات تشرف على تحرير المقالات اسمها «لنكولن غروب»، ثم يتم تحويل التقارير والأخبار إلى مقاول ثانوي عراقي لترجمتها، ومنه إلى مقاول ثانوي آخر لتوزيعها على الصحف، ثم يجري دفع المبالغ إلى المحررين الذين يقومون بنشر المقالات فعلياً[٣٦].

إن عملية الزرع «المواد الإعلامية» هذه لغايات دعائية ورشها بالأسمدة (الرشى) قد أثمرت فضيحة كبيرة ليس في العراق فحسب، بل في أفغانستان أيضاً. وتعرض فضيحة عمليات الرشوة، ودفع الرواتب للعديد من الإعلاميين، تحدياً جديداً لموضوعة حرية الصحافة والإعلام. وقد كانت الولايات المتحدة توجه، وباستمرار، اتهامات الى دول العالم الثالث بانتهاكات حقوق الإنسان وحق الاتصال والمعرفة، ولكنها اليوم تدخل في الشباك لتطلق نمطاً جديداً من الفساد والتدمير المنظم لحزمة القرارات والمواثيق التي تنظم حرية الإعلام وأخلاقياته وقيمه.

إن اليد التي امتدت اليوم لخنق حرية الإعلام هي ذاتها التي تمتد لإحكام الخناق حول حرية تدفق المعلومات وتداولها، ولكنها معركة خاسرة أخرى تقودها الولايات المتحدة، فالأخبار والتقارير والمعلومات لا يمكن حفظها في قارورة شديدة الإغلاق، لأنها قد تتسرب على الرغم من كل الحواجز والقيود، وإلا ما كان لنا أن نسمع تلك الفضائح، وأن نشم روائحها عن بعد. وإذا كانت المعركة في سبيل تعزيز حرية الإعلام تصل إلى ذروة تفاعلها وتواجه أشد تحدياتها، فإن التجربة قد أكدت أن الحقيقة تنتصر دوماً.

---

(٣٥) قالت صحيفة **الفايننشال تايمز** (*Financial Times*) نقلاً عن صحيفة **لوس أنجلوس تايمز** (*Los Angeles Times*) في عددها الصادر في ٣٠/ ١١/ ٢٠٠٥ إن الإدارة الأمريكية قد خصصت مبالغ مالية لتوزيعها على وسائل الإعلام العراقية بشكل سري لنشر أخبار وقصص عن «بطولات» الجيش الأمريكي في مواجهة «الإرهابيين»، وهي المواد التي تمت كتابتها من قبل مسؤولين في قطاع العمليات الإعلامية في الجيش الأمريكي لتحسين صورة أمريكا لدى الشعب العراقي، وقد تسلمتها مجموعة (Lincoln Group).

(٣٦) وردت المقالات التي تم نشرها في بعض الصحف العراقية لتحسين صورة أمريكا من دون اسم للمحرر، ومن دون الإشارة إلى أنها إعلان مدفوع الثمن، وقد وصل حجم المبالغ المدفوعة من أجل ذلك إلى أقل من مائة دولار. كما أشار رئيس صحيفة **المؤتمر** عن استغرابه دفع مبلغ ٥٠ دولاراً لصحيفة لنشر مقالة دعائية بعنوان «العراقيون يصرّون على العيش على رغم الإرهاب».

القسم الثالث

الإعلام الأمريكي.. إغراء القوة وعوامل الضعف

الفصل السادس

إعلام احتلال العراق: الصدمة والرعب[*]

في أي لغة كانت، وفي كل زمان ومكان، منذ خطوات الإنسان الأولى نحو المعرفة، لا يمكن أن يقرأ النص الآتي بكل معانيه ودلالته، من دون إدراك ماهية البيئة التي تفجرت فيها كوامن العنف، والعنف المغرق بالوحشية، فعند القرن السادس قبل الميلاد، ما زال هنالك حجرٌ عارٍ يقف أمام الزمن متوسطاً قصر الملك الآشوري آشوربانيبال، وقد نقش عليه بشكل عمودي: «لقد بنيت عموداً تجاه بوابة المدينة، وسلخت جلود كل رؤساء المتمردين وغطيت العمود بجلودهم، وعلقت بعض الجلود في العمود والبعض ألقيتها فوقه وعلى العصي، والبعض علقت على الأسياخ من حوله، وسلخت الكثيرين داخل حدود أرضي، ونشرت جلودهم على الجدران، وقطعت أطراف الضباط والضباط الملكيين الذين تمردوا ضدي، أما أهيا بابا (قائد المتمردين) فقد أخذته إلى نينوى، وسلخته هناك وعلقت جلده على جدران نينوى»[1].

وبعد ٢٥ قرناً، في عصر انتصار الرأسمالية وختم التأريخ، كما يدّعيه الكاتب الأمريكي والياباني الأصلي فوكوياما، تعود لغة مماثلة لما نقشه الملك الآشوري لتبجيل انتصاراته، ولكن هذه المرة يكتبها مراسل حربي أمريكي واصفاً حملة الإبادة في الحرب الأمريكية ـ اليابانية خلال الحرب العالمية الثانية:

(*) نشرت هذه الدراسة في: آدم روبرتس [وآخرون]، **الاحتلال الأمريكي للعراق: صوره ومصائره**، تقديم عبد الإله بلقزيز، سلسلة كتب المستقبل العربي، ٤٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص ١٥-٣٣.

(١) فيليب تايلور، **قصف العقول: الدعاية للحرب منذ العالم القديم حتى العصر النووي**، ترجمة سامي خشبة، عالم المعرفة؛ ٢٥٦ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٠)، ص ٣٩.

«لقد قتلنا الأسرى بدم بارد، ومحونا المستشفيات من الوجود، وأغرقنا مراكب الإنقاذ، وقتلنا المدنيين وعذبناهم، وأجهزنا على الجرحى، وجرفناهم إلى حفر جماعية، وهناك في الهادي سلقنا لحم جماجم أعدائنا لنصنع منها عاديات تذكارية توضع على الطاولات وتهدى إلى الأحباب، أو صنعنا من عظامهم سكاكين لفتح الرسائل»[٢].

إن هذه المفردات والصياغة التي تم حشدها في مشهد يقود إلى تنويع مصادر الرعب، وتصعيد احتفالية التدمير ما كانت لتسجل لولا غايات أخرى مدبرة، ومقاصد مستهدفة لاختراق الوعي الإنساني وتهديد مرتكزات إدراكه التي انتظمت عبر عقود وقرون من الزمن لصياغة التوافق الأخلاقي والتكيف الحضاري، إذ إن مفاهيم خلق الإنسان وتعظيم وجوده، قد تمت إزالتها جانباً، لتحل بدلاً منها صياغات وألفاظ محشدة بالعنف والدم والجماجم والجلود المسلوخة والمعلقة كشواهد لزرع الرعب وتحقيق غائية الصدمة المهلكة.

ولأجل ذلك، فإن طقوس التعذيب المفرطة بالوحشية والإذلال للجسد البشري قبل الكينونة الإنسانية، كذلك تسويغ حروب «الإبادة الجماعية» التي تنفذ تحت حق التضحية بالآخر، وطحن المعنى الانساني مع ثقل انحطاط قوانين وأعراف أكثر من حيوانية ومتوحشة، كل ذلك ينفذ ولا يستهدف فيه الواقع وتفاصيله فقط، بل يهدف إلى ترويع وصدمة الآخرين وإسقاط قدرة المقاومة مستقبلاً، ونزع أية احتمالية متوقعة للوقوف في وجه المذبحة والإبادة لصالح سيادة دولة أو فكرة ما. . وأيضاً لإيصال رسالة مباشرة ودائمة الحضور وبشكل صارخ، للذين يفكرون في المقاومة والخلاص[٣]. وهكذا تتحول الحرب، كما هي في الغالب، من تدمير العدو وهزيمته، إلى تدمير الإنسانية وحق الدفاع عن هذه «الإنسانية»، ونسف حق امتلاك الهوية والوجود، وإرعاب من يفكر بالمواجهة بأن مصيراً مهلكاً سوف يواجهه، وأن مصيره ليس الهزيمة فقط، بل تدميره وإزالته كاملاً.

---

(٢) في كتابه **أميركا والإبادات الجماعية**، يوثق منير العكش مثل هذه الشهادات في سجل أمريكا التدميري منذ إبادة الهنود الحمر، وكل الحروب التي خاضتها في العالم. انظر: منير العكش، **أميركا والإبادات الجماعية** (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٢).

(٣) إن تخليد الانتصارات قديماً كان يتم عبر إقامة النصب والشواهد لتذكير الأعداء بالمصير الذي سيواجههم في أي تحد آخر. . ويبالغ المنتصر في رسم صورة قوته، والإبادة المتسمة بالوحشية التي ستصيب أعدائه، ونرى ذلك مجسداً في النصب الذي أقامه إيتانوم ملك لجش (٢٥٠٠ ق.م.)، وهو عبارة عن صخرة كبيرة مستديرة تصور «نين جورسو» إله لجش وهو يضع أعداءه في شبكة، ثم في عربة حربية، وعلى الوجه الآخر تصور الملك «إيتانوم» وهو يتقدم على رأس كتيبة من المقاتلين ويسحق أعداءه تحت قدميه بينما تمزق الأسود والنسور أجساد الموتى». انظر: المصدر نفسه.

وتعبيراً عن فكرة التدمير بالاستخدام غير المحدد للعنف ضد «الجسد الإنساني»، فقد تطورت لاحقاً أسلحة الإنسان المقاتل، غير الممكن هزيمته، فلم تعد وسيلة «سلخ فروة الرأس»(٤) كافية لزرع الرعب وإشاعة الخوف، بل أضحت الحروب وسيلة مباشرة لسلخ الوجود الإنساني وإذابته، كما تفعل اليوم قنابل النابالم العنقودية، والأسلحة النووية، وحيث يتركز التفوق العسكري في تحقيق هدف إنزال العقوبة الجماعية، وإقامة شواهد من مخلفات أسلحة المعركة لترويع الإنسان وهزيمته معنوياً.

وهنا دخلت الدعاية للتعويض عن إقامة النصب واللوحات المؤدية إلى تخليد الانتصارات، وتوثيق عذابات المهزومين، وجمع مخلفات أسلحتهم المهانة مهشمة مع بقايا جماجمهم لتعبّر عن شواهد زمنية متواصلة عن الأهداف القديمة ذاتها، وهي تعظيم المنتصر وخلوده، وتقزيم المنهزم وتدمير وجوده.

أولاً: تسويق الرعب

في عملة رومانية قديمة كانت بدايات الدعاية الموثقة التي وصلت الينا عن الخطوات الأولى للدعاية الحربية التي تستهدف الأعداء(٥)، وتصور العملة «ماريوس» فوق عجلة حربية يحتفل بانتصاره على أعدائه ويسحقهم تحت عجلات العربة. ومروراً بكل ما تركته الإنسانية من شواهد، سواء على أوجه العملات، أو في النصب الصخرية، أو باللوحات المرسومة، حتى ظهور الكاميرا والتلفزيون، هناك سجل كبير لمدى استخدام أسلوب الترويع في الدعاية الحربية عبر العصور، ولكن الابتكارات الجديدة في ميدان الانتقال الواسع للصوت والصورة قد أسهمت في استمرارية تدفق فعل «الدعاية» بصور مختلفة، ولم تعد أعمال الدعاية محصورة بالحروب ونتائجها، بل لقد أضحت تسبق الحروب وترافقها وتلاحق آثارها ونتائجها. ولعل الكثير يذكر كيف أن العدسة قد دخلت شاهداً ومُوثقاً في الحرب الأمريكية ـ الفيتنامية، عندما نقلت لنا صورة التقطها المصور الحربي إيدي آدمز عام ١٩٦٨

---

(٤) لقد حاولت السينما الأمريكية أن تشوّه القيم والثقافة الوطنية للهنود الحمر في تصديهم لحملات إبادتهم وألصقت بهم تهمة سلخ فروة الرأس لأعدائهم، وفي الواقع فإن عادة سلخ فروة الرأس كانت متبعة منذ الحروب الإنكليزية ـ الأيرلندية (١٥٦٧-١٥٧٠)، وكان قد لجأ اليها القائد الإنكليزي همفري جلبرت ضد الأيرلندين لإثارة رعبهم وقمع انتفاضتهم، وهو الذي نقل هذه الممارسة عند وصوله إلى العالم الجديد. .

(٥) وفي عملة فضية رومانية تعود إلى العام ٢٦٩ ق. م رسمت عليها الذئبة ترضع مؤسسي روما، رومولوس وريموس. . لقد أمكن توصيل ونقل عملية إبداع ميثولوجيا غنية متعددة الوجوه عن تأسيس روما وعن عظمتها الباكرة، بواسطة صور رمزية بسيطة رسمت على قطع العملة بهدف تحويل الخرافات إلى حقائق فعلية في وعي الرومان، ومن أجل أن تجسد قوة روما وهيبتها.. انظر: تايلور، المصدر نفسه، ص ١٧٨.

لإعدام شخص يشتبه بانتمائه الى جماعة الثوار (الفييتكونغ)[٦]، وهي صورة ذات مغزى تختلف عن صور حشد الجنود والمعدات العسكرية، أو تسجيل وقائع بناء «الديمقراطية» في مدينة سايغون المحتلة، بل كانت رسالة ترويعية تستهدف معنويات الثوار ومن يساندهم من سكان المناطق الفييتنامية المحتلة، إذ تعبّر عن المصير الذي ينتظر كل من يعارض الوجود الأمريكي ويقاومه.

وإذا كان التأريخ بحد ذاته مصدراً يفوق التقدير لموضوعة الدعاية، فإن توظيف الدعاية في الحروب لم يكن أحادي الجانب، أي أنه لم يكن من الأعمال التي تمجد المنتصر وتسهل هيمنته على عقول الشعوب فحسب، بل كانت «الدعاية» عملاً مبرمجاً، وظفت له إمكانيات كبيرة، بشرية ومادية. ولعل تلك الإمكانات المتعاظمة التي نراها اليوم في قطاع الاتصالات والتواصل السمعي ـ البصري المشتبك بأوجه متعددة داخل حياتنا اليومية، قد أصبحت فعلاً تحاصر كل مداركنا وعقولنا وحتى عواطفنا، وتجاوزت الدعاية فعل التربية من: كيف يفكر المرء إلى ما يجب أن يفكر به[٧]، وأضحت «الدعاية» مدججة بقوة الخوف والفزع لاختراق العقل والمسيطر عليه أساساً بالوقائع المعلبة من دون أية مساحة أو فرصة ممكنة للنقاش والإقناع. . إنه تدفق باتجاه واحد.

وهكذا، فقد أضحت الدعاية في زمن الحرب عملية متواصلة ترسم أقصر الطرق للوصول إلى العقول والمشاعر لإقناع الناس بالتعايش مع فكرة الحرب، ثم القبول بها، وبالتالي كي يصبح الفرد جزءاً من أسلحة المعركة، يحمل كل مواصفات السلاح، فهو يقرقع، ويدوي، ويتقدم، ويتعطل، ثم يدمّر، وبالمقابل تتوجه الدعاية في الحرب إلى الطرف الآخر، لإقناعه، أو إجباره، على نزع سلاحه ونبذ فكرة الحرب، ثم الاستسلام تحت ثقل قناعة عدم المخاطرة، أو القبول بأقل الخسائر بالمقارنة، مع نتيجة فقدان الحياة.

لذلك، فقد تنقلت أساليب الدعاية الحربية على سلم تطور العقل الإنساني وفنون

---

(٦) في العملية العسكرية التي أشرفت عليها وكالة الاستخبارات المركزية أواخر عام ١٩٦٧ في فييتنام واطلعت عليها عملية العنقاء (Operation Phoenix) يعترف وليك كولبي، وكان يومها يدير عمليات الـ (C. I. A) بأن حصيلة قتلاها بين المدنيين حتى نهاية عام ١٩٧١ بلغت ٢٠٥٨٧ و٢٨٩٧٨ معتقلاً.. ويروي بارتون أوسبورن أحد ضباط العملية في شهادة له أمام لجنة الكونغرس للشؤون العسكرية لعام ١٩٧٣ صورة ما يجري أثناء التحقيق، فيقول: كنت أنظر في قضية مشتبه يقول أحد عملائي إنه متعاطف مع الفييتكونغ، وكان التحقيق يجري في مجمّع للتجسس المضاد لفرق المارينز، وحين دخلت لمتابعة ما يجري كان الرجل قد فارق الحياة، بعد أن دقوا في فتحة أذنه سيخاً حديدياً طوله ست بوصات اخترق دماغه فقتله.. لقد كانت حرب إبادة منظمة.

(٧) إن الدعاية قد نقلت إلى وسيلة الإعلان بعضاً من فريضة القهر والمصادرة، وأضحى الفرد ضحية دائمة لسلطة الإعلان التجاري الذي يفرض عليه الانصياع لمتطلبات السوق والتنافس السلعي، بل إجباره أيضاً على اقتناء السلع التي لا يحتاج اليها.

الحرب، فالدعاية ـ على سبيل المثال ـ في ميدان القتال، تأخذ صوراً متعددة في كل زمان[٨]، وتنقل لنا الروايات السينمائية عن حروب قبائل الزولو في أفريقيا ضد المستعمرين البريطانيين. فهي تبيّن لنا كيف أن القبيلة عند تحشدها في مواجهة أعدائها تبدأ بالصراخ المتواصل والصفير، وكذلك قبائل الهنود الحمر في هجومها تشعل النيران في أماكن متقاربة وممتدة على جبهة واسعة، وتنشد وتدوي بأسماء الآلهة. فقد كانت الأرض والسماء المفتوحة، يحملان مباشرة دعاية الحرب وصورة الجيش المقاتل لأعدائه، ولم تكن المسافة بعيدة بين الخصمين المتقاتلين، إذ هما يقفان متقابلين على مسافة مرمى القوس والرمح. وحتى بعد صناعة البندقية كان الخصمان يقفان على مدى أبعد من ذلك قليلاً، ولكن اكتشاف البارود وصناعة المدفع قد رسم مسافة فاصلة أوسع بين الجيوش المتقابلة، وعاد فعل الدعاية للحرب في الميدان يتطلب تحضيرات وخدعاً مدبرة أكثر إقناعاً، إذ غابت عن مسرح القتال صورة العدو المباشرة، لتحل بدلاً منها صورة العدو المجهول والمتحصن، ولكن أيضاً المسلح والمؤثر بقوة نيرانه عن بعد. . فأصبحت نيران المدفعية، وما تحدثه من تدمير لم يكن معتاداً عليه سابقاً، هي رسالة الدعاية الأولى ضد الخصم، والرسالة التي يمكن أن تختفي وراء الكثير من الحجب، أو تتسم بصياغات متعددة من مخالفة الواقع، وتزويره والمبالغة فيه.

وبعد المدفعية، جاءت الطباعة لتغيّر صورة وشكل الدعاية في العالم، وأسهمت المطبعة في تطوير أساليب النشر والتوزيع على مدى أوسع للرسائل الموجهة، وبشكل خاص حين تطورت الطباعة لتحمل الدعم البصري باحتوائها على الخرائط والصور والرسوم الساخرة، بالإضافة إلى الوسيط الآخر مثل المنشورات الصغيرة، والصحافة الشعبية. ثم حدث التحول الكبير في اكتشاف جوجليلمو ماركوني إمكانية الإرسال البرقي اللاسلكي، واستمرت المسيرة متلاحقة بسرعة في الاكتشافات المذهلة الأخرى: الراديو، والتلفزيون، ثم البث الفضائي[٩] وما رافقها من أشكال وصيغ متطورة، حملت مفهوم الدعاية إلى مستويات عالمية من حيث الشمول والانتشار. وأضحت الدعاية لا تستهدف العدو في ميدان المعركة، بل تسبق ذلك إلى هزيمة العدو حتى قبل المعركة وخلالها وبعدها، مستخدمة ما تنجزه التكنولوجيا من اختراعات

(٨) كانت القبائل العربية قديماً في حروبها تحشد حاملي الطبول والدفوف ومنشدي قصائد الحرب وتحدث عند مسيرتها دوياً يشترك في إثارته كل مقاتل.. وفي العصر الحديث، وكما استخدم من قبل القوات الإيرانية في الحرب مع العراق (١٩٨٠-١٩٨٨)، زرعت مكبرات الصوت على امتداد جبهات القتال لتدعيم المقاتلين في هجومهم بتكبير أصوات إطلاق النار وأصوات الجنود.

(٩) إن التطور الحاصل في البث التلفزيوني الفضائي أسهم في اختراق الحدود الوطنية للدول، وأصبحت القنوات الفضائية تهطل من دون مانع على كل بقعة من الأرض لتحمل رسالة إعلامية ودعائية مكثفة في الوقت ذاته.

وابتكارات وأساليب حتى قبل أن تستخدم تلك الإنجازات في ميدان الحياة المدنية.

ولذلك، فقد كانت الحرب العالمية الأولى، ثم الحرب العالمية الثانية، عاملاً أساسياً في تكريس مفاهيم الدعاية وأساليبها ومحيط تأثيرها، ولم تعد هنالك مسافة واضحة بين الإعلام والدعاية، بل إن كل إمكانات الإعلام قد أضحت تحت سيطرة قوة الدعاية. ومن حيث الحجم والانتشار للآلة الدعائية الضخمة التي أنشأها الألمان قبل الحرب وخلالها، ففي تلك الفترة حظيت أعمال الدعاية من كل أطراف الصراع بالدعم اللوجستي الكبير، ودخلت الدعاية البيضاء في الدعاية السوداء، بل إن الدعاية السوداء(١٠) تقدمت من حيث قوة التأثير في نظيرتها البيضاء، وتوفرت لها إمكانات كبيرة غير مسبوقة في الحروب.

ولعل تلك الفترة تمثل خطاً فاصلاً في تطور الدعاية واستخدامها في الحروب من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وكان دخول هوليود في صناعة السينما وإنتاج أفلام الصور المتحركة تحولاً كبيراً ومؤثراً. وقد دفع ذلك الأمر الرئيس روزفلت للاعتراف بالقول «إن صناعة الصور المتحركة يمكن أن تكون أقوى أداة للدعاية في العالم»(١١). وبدأ التنسيق على كل المستويات بين مكتب الاستعلامات الحربية الذي تم إنشاؤه في عام ١٩٤٢ والشركات الرئيسية العاملة في صناعة السينما في هوليود، وأصدرت الحكومة الأمريكية دليلاً موجهاً إلى هوليود يضم أنواع الموضوعات التي يمكن أن تخدم المجهود القومي، وإذ صنّفت صناعة الأفلام على أنها «صناعة حربية رئيسية»، فقد حدد الرئيس روزفلت خمسة موضوعات تتمتع بالأولوية هي:

١ ـ توضيح وتفسير لماذا يحارب الأمريكيون.

٢ ـ تشجيع العمل والإنتاج.

٣ ـ رفع المعنويات في الجبهة الداخلية.

٤ ـ وصف الأمم وشعوبها.

٥ ـ تصوير بطولات القوات المسلحة.

---

(١٠) كانت الإذاعات الموجهة إلى أوروبا وبشكل خاص إذاعة الـ (B.B.C) تحاول أن تنقل الأخبار الموضوعية، وتتحدث في الواقع.. وهو ما أطلق عليه بالدعاية البيضاء، أما الدعاية السوداء فكانت تتجسد باعتماد أساليب مختلفة وغير مباشرة، وعبر الشائعات والتسريب وكل ما يدخل في ميدان الحرب النفسية ضد العدو.

(١١) تايلور، **قصف العقول: الدعاية للحرب منذ العالم القديم حتى العصر النووي**، ص ٣٢٨. ونلاحظ أنه عند نهاية الحرب العالمية الثانية كانت الولايات المتحدة تملك نصف دور السينما في العالم. وفي تلك المرحلة بدأت صناعة السينما الأمريكية تتجه إلى «خلق» الرموز وتعظيم دورها، مثل طرزان والرجل الوطواط والعميل السري ٠٠٧. وكل تلك الرموز أسهمت في بطولة أفلام الرموز الخارقة لتدعيم الدور الأمريكي، وحتمية انتصار أمريكا على أعدائها.

وعبر تلك الثوابت الخمسة، ما زالت السينما الأمريكية ولغاية اليوم ناشطة على مسار خدمة الأمن القومي الأمريكي وأهدافه الداخلية والخارجية، وترافق، بل تتقدم أيضاً أحياناً، على القرار السياسي الأمريكي لتمهد له، وتبرره، وتدافع عنه، وجزء كبير من نشاطها يذهب إلى تضليل الشعب الأمريكي، قبل أن تهدف الى تضليل شعوب العالم، والعدوان على قناعات وقيم وثقافة تلك الشعوب تمهيداً للسيطرة والهيمنة عليها.

ثانياً: خوف بلا حدود

ولكن، كيف يمكن تطبيق مبادئ روزفلت بشأن دور الدعاية قبل الحرب وبعدها، وهل هناك حدود فاصلة بين الدعاية وإرهاب الدعاية؟!!

ولنتوقف هنا أمام هذا المصطلح «MAD» الذي يعني الجنون. . إنه المختصر للكلمات «Assured Destruction Mutual» التي تعني نظرية «الدمار المتبادل»، لندرك مغزى التهويل الذي يختفي وراء اختيار التعبيرات المتوافقة مع أقصى معاني التهديد بالإزالة من الوجود. وبالصورة هذه تتطابق الدعاية مع مفهوم الحرب الحقيقية، بل هي في الواقع تمهد لها، وقد تكون بديلاً منها. إن الحرب ليست في قتل الجنود واجتياح الأرض والاستيلاء على الدول، بل إنها يمكن أن تكون، وعلى مستوى النتائج، معبرة عن كل أهداف الحرب وغاياتها، فقد نجحت الدعاية الأمريكية، والمعدة من قبل أعلى المستويات في الإدارة الحكومية، بإطلاق مشروع وهمي هو حرب النجوم في زمن الرئيس ريغن الذي وضع مصدر القرار السياسي والاقتصاد الروسي (الاتحاد السوفياتي سابقاً) تحت ثقل مواجهة المخطط الأمريكي، وهو ما أدى إلى استنزاف موارد مالية هائلة، كانت مرافق صناعية وخدمية تنتظرها لإيقاف التدهور في الوضع الاقتصادي والاجتماعي في عموم الاتحاد السوفياتي. وعملياً، فقد استثمر الجانب الأمريكي وهماً إعلامياً دعائياً، أما الجانب الروسي فقد استنزفه الخوف من ذلك المشروع، وقاد بالتالي إلى جملة التنازلات المعروفة باتفاقيات نزع الأسلحة الاستراتيجية، وتعطيل برامج تنموية داخلية، بل تراجع الاتحاد السوفياتي أيضاً عن إسناد وتمويل حركات وطنية تحررية في أنحاء متفرقة من العالم.

وقد تأسست في الولايات المتحدة منذ مطلع القرن العشرين مدرسة خاصة بأسلوب ممارسة الدعاية، وربما قد تكون استجابة متوافقة ومترجمة لما أطلقه هتلر عام ١٩٢٣ بعد فشل انقلاب ميونخ الذي حاول القيام به، من استخدام مفرط للدعاية ضد خصومه بقوله «الدعاية، الدعاية، الدعاية، إن الدعاية هي كل

شيء»[١٢]، ولكن الدعاية في الأسلوب الأمريكي أخذت شكلاً آخر، ربما أكثر تنظيماً وحرفية من أسلوب «غوبلز» بالاعتماد على ثوابت مبادئ الرئيس روزفلت، وإلى ما يمكن أن تواجهه الأساليب الخارجة عن القوانين الأمريكية بشأن صدقية الاخبار وموضوعيتها من مساءلة أو محاسبة. ولكن التجاوز والاحتيال والمراوغة في الحروب على الرغم من كل الحواجز استمر على مدى عقود من الزمن، وتجلى واضحاً في حدود ما عرف بتخويف الشعب الأمريكي من التحدي الياباني خلال الحرب العالمية الثانية، وما حدث في ميناء بيرل هاربر، وبعد ذلك من الحرب الكورية، ثم الفيتنامية وهكذا. فقد أوصلت الولايات المتحدة أبلغ رسائل الدعاية التي لم يشهد لها العالم مثيلاً من حيث قوة التأثير المادي، كذلك التأثير النفسي اللاحق، فالخوف الذي زرعته عملية التدمير الهائلة للكتلة المتفجرة على الجزيرتين، هيروشيما وناكازاكي[١٣]، امتد ليشمل العالم بأسره ولغاية اليوم. وفي الحرب الفيتنامية سربت وزارة الدفاع الأمريكية عن قصد صوراً نادرة عن عملية العنقاء (Operation Phoenix) في أواخر عام ١٩٦٧. ويعرض فيلم وثائقي[١٤] مشاهد للجنود الأمريكيين في فيتنام وهم «يقطفون» رؤوس ما يشتبه بأنهم من كوادر الفيتكونغ. وتصف مجلة **كاونترسباي** *(Counterspy)* عملية العنقاء بانها «أكبر برنامج للقتل الجماعي المنظم شهده العالم منذ معسكرات الموت النازية». وتم تسريب مشاهد من مجزرة قرية «ماي لاي» التي تذكرنا بالصورة المشهورة للقرية المحترقة بفعل قنابل النابالم الأمريكية والطفلة العارية المحترقة التي تركض بعيداً عن الأكواخ المشتعلة في

---

(١٢) في كتابه **كفاحي** يكتب هتلر عن توجيه الدعاية النازية إلى أحط غرائز الإنسان وأكثرها دونية. يقول: «لا تستجيب نفسية الجماهير لأي شيء ضعيف. إنهم مثل المرأة التي لا تتحدد حالتها النفسية بالعقل المجرد بقدر ما تتحدد من خلال الاشتياق الوجداني إلى قوة عاتية ترضي طبيعتها.. وبالمثل، تعشق الجماهير القائد الآمر، وتحتقر المتوسل المستعطف». انظر: المصدر نفسه، ص ٢٤٥.

(١٣) لقد برزت رغبة جامحة لدى الأمريكيين للانتقام من اليابانيين بعد ما حدث في بيرل هاربر، كذلك في قاعدة كلارك فيلد، حيث قدرت خسائر الأمريكيين بحوالى ٤٩,٠٠٠ إصابة ما بين قتيل ومفقود وجريح، وقررت بعد ذلك أمريكا استخدام أكثر الأساليب همجية في القتل الجماعي، بإسقاط أول قنبلة نووية في التاريخ على هوروشيما بتاريخ ٦/ ٨/ ١٩٤٥، وقتل على الفور ٢٠٠ ألف ضحية، وأصيب ١٥٠ ألفاً بالتشوه، وفي ٩/ ٨/ ١٩٤٥، أي بعد ثلاثة أيام على القنبلة الأولى، أسقطوا القنبلة الثانية على ناكازاكي، والتي أدت إلى ١٢٠ ألف قتيل و٨٠ ألف مشوّه. للمزيد انظر: مسعود ضاهر، **النهضة اليابانية المعاصرة: الدروس المستفادة عربياً** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢)، ص ١١٨.

(١٤) انظر: العكش، **أميركا والإبادات الجماعية**، ص ٨٣ ويروي ريتشارد بويل في كتابه **زهرة التنين** أن مجزرة «ماي لاي» لم تكن جريمة شخص واحد ولا جريمة فرقة واحدة، بل إنها مذبحة واحدة من مذابح كثيرة منظمة ومدبرة بدقة من قبل قيادات سياسية وعسكرية رفيعة المستوى، وذلك بهدف إرهاب القرويين. لقد كانت حرب إبادة .(Genocide) ويكفي أن نتذكر أن حصة فيتنام من القنابل الأمريكية كان ١٤ مليون طن من القنابل!!

قريتها، كل ذلك يجري وفق مخطط التخويف المدعم بالمشاهد الموثقة والقابلة للرسوخ، لبشاعتها، ووحشيتها، في العقل الإنساني.

ولكي تحصل وزارة الدفاع الأمريكية، وبالتالي الإدارة الأمريكية، على الدعم من الكونغرس أولاً، ثم من الشعب الأمريكي على التوسع بالتدخل والحرب في فييتنام، فقد تواصلت أعمال الخدع الدعائية من أجل المزيد من الحشد والدعم، وبالاتجاه ذاته أوضحت صحيفة **نيويورك تايمز** المدى الذي خدعت أفعال الإدارة الشعب الأمريكي، ونظمت حملة للخداع على المستوى القومي، وأصبح شعار «ما زلنا نريد حرباً أوسع»[(١٥)] يمثل توافق مصالح أكثر من جهة داخل الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن حجم الخسائر التي أصيبت بها القوات الأمريكية، والهزائم المتتالية، وانتصارات الثوار الفييتكونغ في الميدان، كل ذلك أسهم في فضح عمليات الخداع والتزوير التي مورست لتحرير قصة الحرب باعتبارها دفاعاً عن الديمقراطية في جنوب شرق آسيا.

وتعرض معطيات الحرب العدوانية الأمريكية على العراق عام ١٩٩١ نماذج كثيرة عن أساليب الدعاية الأمريكية لترويع العدو وهزيمته معنوياً. فالاسم المعروف للحرب هو «عاصفة الصحراء». ولمن يعرف الصحراء، فإن جزءاً كبيراً من سكان العراق إما يعيشون في الصحراء أو على تخومها، ويعرفون ماذا تعني الصحراء، ثم ماذا تعني عواصف الصحراء من تدمير لمساكنهم من الخيام، أو لتشتيت لحيواناتهم، وحتى آثارها السلبية في الزراعة بأنواعها. لذلك جاء اسم تلك الحملة العسكرية متوافقاً مع غاية الحرب في تدمير حياة العراقيين أولاً، ثم إنزال الخسائر البشرية والمادية في بلادهم. وقد ترافق ذلك مع الضربات المدمرة للمناطق السكنية والصناعية، وحتى الملاجئ المدنية لم تسلم من التدمير[(١٦)] باستخدام قنابل ذات خاصية معروفة من حجم وسعة تدميرها للمواقع المحصنة.

إن ملخص الرسالة الدعائية الأمريكية الموجهة نحوالخارج هو التسليم بالقدر الأمريكي وعدم الإفلات من المصير المحتوم. . إنه يشبه إلى حد ما الاختراع الأمريكي «الإنساني والأخلاقي» للقيد (الأصفاد) الذي يوضع في أيدي المتهمين،

---

(١٥) بيتر يونج وبيتر جيسر، **الإعلام والمؤسسة العسكرية** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، ٢٠٠٣)، ص ١٢٨.

(١٦) لقد وجهت الولايات المتحدة خلال عدوانها على العراق عام ١٩٩١ ضربة مباشرة الى ملجأ العامرية المدني، وأدى إلى تدميره وقتل أكثر من ٤٥٠ مواطناً بين طفل وامرأة وشيخ، كانوا يحتمون في ذلك الملجأ من قصف مدينة بغداد الذي استمر ليل نهار خلال الحرب.

فهو يضيق تدريجياً على اليدين مع كل حركة صغيرة، وبالتالي لا تؤدي إلى إحكام التكبيل فحسب، بل إلى الإيذاء والتعذيب المستمرين أيضاً. فالدعاية الأمريكية لها فلسفتها الخاصة، ومبرراتها وأجهزتها وأدواتها، وكل ذلك يتواصل مع تاريخ أمريكا في هذا الميدان، ويتوافق مع برنامج السيطرة والهيمنة على العالم، وكما قال الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون «الله مع أمريكا، والله يريد أن تقود أمريكا العالم». وكما يتفاخر جورج بوش باعتبار حربه على العراق حرباً إيمانية مقدسة(١٧)، أو كما يقول الكاتب الأمريكي بيار سالينجر: «إن عدداً كبيراً من أحداث التاريخ الأمريكي صادرة عن «ارادة قوة»، وعن اقتناع بأن القدرة الربانية كلفتنا برسالة، وأن علينا أداءها على أحسن وجه»(١٨).

ولم تقف عمليات ممارسة الدعاية عند حدود مسؤوليات الإدارات الأمريكية في وقت الأزمات وخارجها، بل تعدى ذلك إلى إنشاء منظمة حكومية تحت إشراف وكالة الاستخبارات الأمريكية للإشراف والسهر على الدعاية والرقابة في وسائل الإعلام المختلفة، فقد كان دور «وكالة الاستعلامات للولايات المتحدة» United States (Information Agency) يمتد ليشمل كل شيء، من تمويل الرحلات الدراسية لأساتذة جامعيين ومثقفين، والرشوة الصريحة لصحافيين وكتّاب يضعون أسماءهم على أعمال مختلفة معدة عن قصد لغايات محددة، إلى تمويل إنشاء محطات إذاعية وتلفزيونية ودور نشر في مناطق مختلفة من العالم(١٩). وأصبحت الحرب الإعلامية الدعائية وفق المنظور الاستراتيجي الأمريكي لا تقل أهمية عن المواجهة العسكرية، والتخصيصات التي يتم رصدها لتلك الاعمال تعتبر من الثوابت في الموازنة الأمريكية السنوية. .

وفي إطار هذه التخصيصات كان يصرف على تطوير أساليب الرقابة، من الرقابة المباشرة، إلى التدخل المباشر، أي الانتقال إلى «خرق الدستور الأمريكي» بشأن مبادئ حق الاتصال والنشر، إلى تنظيم الخرق وممارسة الإخفاء وقلب الحقائق، وتعمد

---

(١٧) يقول جورج بوش: إن قراره هو أن يخدم الرب، وإن الإيمان يوفر له الراحة في اتخاذ القرارات وليس المهم الثمن، المهم هو الهدف، وعندما نقرأ ثانية جزءاً من مقابلة وزير الخارجية الأمريكية السابقة في حوارها مع مقدم برنامج «٦٠ دقيقة»، نرى معنى ذلك. ليسلي ستال: السيدة الوزيرة.. سمعنا أن نصف مليون طفل عراقي قد ماتوا نتيجة العقوبات ضد العراق.. أقصد أكثر من الأطفال الذين ماتوا في هيروشيما، هل الثمن يستحق ذلك؟. مادلين أولبرايت: إننا نعتقد أن الثمن يستحق ذلك.

(١٨) ميشال بوغنون-موردان، **أميركا التوتاليتارية: الولايات المتحدة والعالم: إلى أين؟**، قدم له بيار سالينجر (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٢)، ص ١٢.

(١٩) كارل هاينتس دشنر، **المولوخ إله الشر: تاريخ الولايات المتحدة**، ترجمة محمد جديد؛ مراجعة واعتناء زياد منى ([دمشق]: دار قدمس، ٢٠٠٣)، ص ٥٠٨.

التشويه، والعمل على شيطنة الخصم والتحريض ضده، كما حدث في الحرب في أفغانستان والعراق[20]، وما زال يمارس لغاية اليوم في مختلف مواقع الصراع الذي تقوده أمريكا، ليس على الصعيد السياسي، بل الاقتصادي أيضاً في الحملات الأمريكية على السوق الأوروبية المشتركة ومنظمة «آسيان» لدول جنوب شرق آسيا، حيث تتقاطع المصالح الأمريكية مع مصالح الآخرين.

ثالثاً: التلفزيون القبيح

منذ أن كان الإنسان على هذه الأرض قاربت حواسه محيط مدركاته، وأنشأ لأجل ذلك علاقة مباشرة بينهما، فالعين المرتبطة بالصورة، والأذن المتحسسة للصوت، أسهما منذ القدم في إشغال مساحة تكوين العالم المحيط به من دون وسيط. وعند أولى خطوات بناء شكل اللغة في رموز متفق عليها بين الجماعات، كان الطريق لتكوين عالم محسوس متشكل عبر مدركات الإنسان ووعيه، ومعبر عنه، قد ابتدأ بالإشارات وبالخطوط، ثم الرسوم على جدران الكهوف، وعلى الصخر، ثم الكتابة على ورق البردي والشجر، وصناعة الورق، والطباعة والكتاب[21]. وتحقق الانتقال الكبير عندما بدأت مسيرة التفاعل الإلكتروني في دوائر الاتصال السمعي ـ البصري، وتأسيس ثقافة الصورة الفورية، وتعامل الإنسان الإيجابي مع تسارع تقنيات التلفزة، بكل ما حمله التلفزيون من صدقية أو من تزوير.

ومنذ وقت مبكر أثار التلفزيون الكثير من مخاوف علماء السياسة والاجتماع، وتوقفوا عند ظاهرة التأثير المتواصل لهذه الأداة، مقابل نفوذ العائلة والمدرسة والقادة المحليين[22]، وأضحت الدعاية السياسية المتسلطة عبر التلفزيون أشد تأثيراً وأقوى فاعلية من كل أشكال الدعاية الأخرى، وتعزّز ذلك بالتجاوز القسري لحواجز الحدود

---

(٢٠) صباح ياسين، «احتكار الإعلام في السياسة الأمريكية: الحرة.. إلا في الحقيقة،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٧، العدد ٣٠٣ (أيار/مايو ٢٠٠٤)، ص ٥٧ ـ ٦٦.

(٢١) لعل شاعرنا العربي أبو تمام قد وثق علاقته بالكتاب قبل أن تجد البشرية طريقها نحو علاقة أخرى مع التلفزيون.. يقول أبو تمام:

السيف أصدق أنباء من الكتب ... في حده الحد بين الجد واللعب

بيض الصفائح لا سود الصحائف ... في متونهنّ جلاء الشك والريب

وكأن الكتاب كائن بذاته، يحتفظ بعلاقة مباشرة مع الإنسان، على عكس التلفزيون، ففي الكتاب ليس هناك علاقة مبرمجة يحكمها «الرموت كنترول» والمزاج والرغبة في التغيير، وغير ذلك، فالكتاب أكثر صدقاً إلا إذا تقدمه سيف أبو تمام.

(٢٢) عبد الرحمن عزي [وآخرون]، **العرب والإعلام الفضائي**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٣٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ٦٩.

الوطنية للدول، وأنظمة الرقابة، وأسيجة الحماية الإلكترونية[٢٣]، وأضحى التلفزيون، والبث عبر الفضاء أو الفضائي على وجه الدقة، هو العامل الفاعل الذي يجمع المتلقي بكل ما يحيط به من أحداث على مستوى بيئته والإطار العالمي.

ولقد أثمر التحالف بين السينما والتلفزيون في الولايات المتحدة عن ولادة صناعة كبيرة، من حيث حجم الاستثمار وقوة التأثير. وتعزز ذلك بعد نجاح إطلاق أول صاروخ يحمل قمراً صناعياً للاتصالات، لتتدلى منه خيوط الإشعاع السحري الذي أخرج القنوات التلفزيونية من إطار البث الأفقي إلى إطار البثّ العمودي أي البث عبر الفضاء وخارج الحدود الإقليمية، وكان ذلك صيداً ثميناً للولايات المتحدة لتستثمر فيه إنجازات هوليود السحرية للدعاية والإعلام عن البرامج السياسية والاقتصادية، وليدخل الإعلام في تفاصيل الموقف الأمريكي الذي يجب أن يصل إلى كل دول العالم وبحسب متطلبات العمل السياسي واشتراطاته.

ولإعادة رسم المعنى والشكل التأريخي في العلاقة بين أمريكا والدعاية، وبعد أن دخل التلفزيون في ذلك المسار، لا بد لنا من أن نبني افتراضاً نظرياً عبر التصور التالي:

ماذا لو كان كولومبس (أمريكياً) قبل أن يكتشف أرض أمريكا؟!!

وبالتالي، ما هي أولى أفكاره حين وضع قدمه لأول مرة على الأرض الجديدة، وصرخ: «WAW إنها أمريكا»؟

عبر تلك الافتراضات، فإن كولومبس سيبحث قبل كل شيء عن مراسل شبكة فوكس (FOX) أو «سي. بي. إس.» (C.B.S.) ليدلي بخطاب احتفالي عن إنجازه التأريخي، ثم سيتحدث عن الديمقراطية والإرهاب، ويطالب بعد ذلك بحصته من حملة الإعلانات التي سترافق بث وقائع اكتشاف أمريكا.

وعملياً، لو كان التلفزيون حاضراً ليسجل مسيرة بناء الدولة والمجتمع في أمريكا منذ اكتشافها لغاية اليوم، لتوفر للبشرية رصيد من الوثائق الثمينة التي ستسهم لاحقاً في فهم علاقة أمريكا بالدعاية، ولتوضحت طريقة توظيف الإعلام وبنائه وفق مصالح الإدارات الحاكمة وأهوائها، فقد كشفت حرب الفييتنام عن الدور الذي يمكن أن يمارسه الإعلام، وبشكل خاص الكاميرا والسينما والتلفزيون، في تشكيل

---

(٢٣) تعمد بعض الدول الى إعاقة وتشويش البث التلفزيوني الأفقي (الأرضي) القادم عبر حدودها لأسباب سياسية أو أخلاقية، وذلك بالبث على الموجة أو التردد ذاتهما اللذين تبث عليهما المحطة التلفزيونية للبلد المجاور، ولكن البث التلفزيوني الفضائي، أو الهابط من الفضاء ألغى ـ فنياً ـ الحجب والتشويش.

الرأي العام الأمريكي، وبالتالي تضليله، وممارسة أسلوب إخفاء الحقائق أو إبدالها أو تزويرها الذي لخصه ولتر كرونكايت، المذيع الرئيسي في محطة «سي. بي. إس.» (C.B.S.) الإخبارية، حين راح يراقب بفزع شاشة التلفزيون وهي تسجل لحظة اجتياح السفارة الأمريكية في سايغون من قبل قوات الفييتكونغ، ثم يصيح: «ماذا يحدث بحق الجحيم؟ لقد كنت أظن أننا نكسب الحرب»(٢٤). كانت تلك هي ثغرة الصدقية التي هزمت أمريكا وسمعتها في حرب فييتنام. وقد كشف لاحقاً أن قيادة القوات الأمريكية لم تنظم جولات حقيقية في ميدان القتال لمراسلي التلفزيون، وظهر عجزهم عن تقديم صورة «صادقة» عن الحرب. لقد كان المراسلون الحربيون يحملون بسرعة بالطائرات المروحية إلى داخل أو خارج مناطق القتال، ويقتنصون صوراً عن المشاهد المثيرة التي يطلبها مدراؤهم في المحطة الرئيسية من دون السعي إلى الوقائع التي ينبغي رؤية تلك المشاهد في إطارها. والتأثير البصري السريع من خلال شاشة التلفزيون لا يؤدي دائماً إلى إعلام دقيق وموضوعي، هذا غير التحيز والانتقاء، وفرض الرقابة على اللحظات التي تروّع المواطن الأمريكي الذي قالت له حكومته: إننا نذهب إلى جنوب شرق آسيا لندافع عن حكومة سايغون الديمقراطية ضد الغزو الشيوعي. وأسهم التلفزيون بالتالي في تبسيط مغاير للواقع، وفي التقليل من فداحة الخسائر التي أصابت الطرفين في الحرب.

ولنا أن نتصور كيف أن البث الفضائي قد مكّن الدعاية الأمريكية من أن تمتد طويلاً خارج الحدود الاقليمية، وأن تصل إلى حيث تتلاقى مع المصالح الأمريكية ميدانياً، هذا غير تأمين التواصل الإعلامي مع مئات آلاف من الأمريكيين الموجودين في القواعد العسكرية حول العالم. ولقد حققت شبكة «سي. إن. إن.» (C.N.N.) الإخبارية التلفزيونية مستوى من الشهرة الدولية من خلال قدرتها على الوصول الفوري وتوفر الإمكانية لإعداد التغطيات الإخبارية والتقارير الميدانية، ولم تعد الشبكة تكتفي بالحديث عن الأحداث، بل صارت الـ «سي. إن. إن.» ومن خلال رسائلها المباشرة، تضع الأحداث بالفعل وتشكل إطارها العام. ومثل هذه القدرة لم تقف عند حدود اجتذاب مشاهدين جدد، بل أجبرت أيضاً شبكات أمريكية أخرى على إعادة مقاربتها

---

(٢٤) لقد كانت فييتنام أول حرب تلفزيونية في التاريخ، وقد كتب ويليام سمول، مدير القناة التلفزيونية (C.B.S.) في واشنطن يقول: «حينما قام التلفزيون بتغطية أولى حروبه في فييتنام، فقد أظهر الحرب كحقيقة مرعبة بدرجة وأسلوب لم تألفهما كتلة المتفرجين الكبيرة، ولقد قدمت بذلك حالة جديدة لا بد من دراستها بكل تأكيد، وهي أن هذه التغطية وما كشفته عن حقيقة الحرب المرعبة كانت حاسمة في دفع الأمريكيين إلى رفض هذه الحرب، وفي غرس الشك في صدور الكثيرين من الشباب، وقد أدت الى تدمير أسس بقاء ليندون جونسون رئيساً للبلاد». انظر: تايلور، **قصف العقول: الدعاية للحرب منذ العالم القديم حتى العصر النووي**، ص ٣٦٩.

الأخبار[٢٥] وفق صيغة الضربات السريعة المتوالية التي تميزت بها الـ «سي. إن. إن.».

وإذا كانت الحرب على العراق عام ١٩٩١ قد سلطت الضوء على قوة التلفزيون العالمية، فإنها قد أوكلت إلى التلفزيون أيضاً مهمات أخرى، فهو بالإضافة إلى كونه مراقباً وموثقاً ميدانياً، فإنه كان يلعب دوراً سياسياً وسيطاً بين أطراف النزاع، يحمل من دون أن يتبنى وجهات النظر، وأحياناً ينحاز من دون أن يعلن عن انحيازه. وقد اعترف وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جورج شولتز[٢٦] في إحدى ندوات جامعة ستانفورد أنه قد فوجئ لدى زيارته ولقاءاته في وزارات خارجية دول أخرى، إذ رأى مدراء مكاتب العمليات عاكفين على متابعة الـ «سي. إن. إن.»، ولذلك فقد كانت تلك الشبكة تعمل خلال الأحداث المفضية إلى الحرب، أو التي واكبتها، وحتى بعد ذلك، كماسورة للتوصيل بين طرفين[٢٧]، وغالباً ما تعلن انحيازها الفاضح لتبني الموقف الأمريكي الرسمي وتكرس جهودها للدفاع عنه.

ولننظر كيف يمكن أن تصنع شاشة شبكة «فوكس» أو «سي. إن. إن.» نصراً عسكرياً لأمريكا، فقد نشرت صحيفة **نيويورك تايمز**[٢٨] قصة إخراج الانتصار الأمريكي في «حرب تحرير العراق»، وهي قصة أعدت فصولها في وكالة الاستخبارات الأمريكية وأوكلت مهمة التنفيذ إلى القنوات التلفزيونية الأمريكية المرافقة لقوات الغزو: «في مطلع عام ٢٠٠٣، وفيما كانت ساعة اندلاع الحرب على العراق تقترب من الصفر، التقى مسؤولون في وكالة الاستخبارات الأمريكية (C.I.A.) قادة عسكريين كباراً في «معسكر الدوحة» في الكويت، لمناقشة أفكارهم الأخيرة لإسقاط نظام الرئيس صدام حسين. وكان مسؤولو المخابرات على قناعة بأن الجنود الأمريكيين سيلقون ترحيباً حاراً لدى دخولهم إلى قرى ومدن جنوب العراق، ولذا اقترحوا تهريب مئات الاعلام الأمريكية الصغيرة إلى هذا البلد حتى يلوّح بها العراقيون (الممتنون

---

(٢٥) فرانك جي. لتشنر وجون بولي، محرران، **العولمة: الطوفان أم الانقاذ: الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية**، ترجمة فاضل جتكر (بيروت: المنظمة العربية للترجمة؛ مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ٥٠٧.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٥١٥.

(٢٧) لقد كانت شبكة الـ «سي. إن. إن.» (C.N.N.) التلفزيونية القناة الاتصالية، غير الرسمية، بين العراق والولايات المتحدة للفترة من عام ١٩٩١ ـ ٢٠٠٣، حيث كان الرؤساء في الولايات المتحدة أو وزراء خارجيتهم يطلقون آراءهم، وفي الغالب تهديداتهم ضد العراق، وفي الوقت ذاته كانت مقابلات مراسل الـ «سي. إن. إن.» مع المسؤولين السياسيين في العراق تحمل ردود العراق الرسمية على الموقف الأمريكي.. ومن المفارقة أن مراسلي الشبكة على ظهر حاملات الطائرات والمدمرات في البحر الأحمر والخليج العربي كانوا يبثون مباشرة وعلى الهواء انطلاق صواريخ كروز وتوماهوك المتجهة لضرب أهدافها داخل العراق.

(٢٨) *New York Times*, 19/10/2004.

لمحرريهم)، ويتضمن الاقتراح أيضاً أن تلتقط (.C.I.A) شريطاً لهؤلاء العراقيين وهم يلوحون بالأعلام لعرضها لاحقاً على المشاهدين في أنحاء الوطن العربي، الأمر الذي اعتبرته الوكالة «عملية المعلومات القصوى» في المنطقة، وعملاً ضرورياً لإشاعة حالة من الرضى بشأن جهود القوات العسكرية في الميدان. ولم يعتمد المجتمعون اقتراح الوكالة، ولكن الأخيرة حافظت على تفاؤلها، وأعرب ممثلو الوكالة أيضاً عن اعتقادهم بأن العديد من القرى العراقية «لنا»، وكما قال أحد الضباط الذين حضروا ذلك اللقاء، ونقلت صحيفة **نيويورك تايمز** عنه قوله: «في البداية كانت الأعلام الأمريكية ثم الأعلام العراقية، وربما لا تزال هذه الأعلام في صندوق ملقى في مكان ما. . وكانت إحدى المدن التي قالوا إننا سيرحب بنا فيها هي مدينة الناصرية، حيث خاض جنود مشاة البحرية الأمريكية (المارينز) إحدى أعنف المعارك في الحرب كلها».

وعملياً، لم تنقل أية شبكة تلفزيونية مقاطع مصورة عن ترحيب العراقيين (وهم يلوحون بالأعلام الامريكية)، اذ يبدو أن ضراوة القتال التي واجهت القوات الأمريكية الغازية، أجّلت، أو ألغت مشروع إخراج مشاهد الترحيب المصنوعة. فقد ظهر العلم الأمريكي على شاشة التلفاز خلال الحرب في مشهدين فقط: **الأول** هو فوق جثامين الجنود القتلى الذين نقلوا بطائرات شحن كبيرة إلى قاعدة في ألمانيا الغربية تمهيداً لنقلهم إلى الولايات المتحدة، و**الثانية** في مشهد إسقاط تمثال الرئيس صدام حسين في ساحة الفردوس في بغداد بعد ظهر يوم التاسع من نيسان/ أبريل ٢٠٠٣. أما بعد استكمال احتلال العراق، فقد ظهر المزيد من الأعلام الأمريكية فوق الآليات العسكرية الأمريكية التي تجوب شوارع بغداد والمدن الأخرى[٢٩].

رابعاً: تقنيات التضليل

وحدها المعايير الإنسانية والأخلاقية هي السياج الذي يحمي الرسالة الإعلامية من السقوط تحت عجلات قطار المصالح والغايات الضيقة، وعندما تتلاشى أو تنهار تلك المعايير، فإن الخداع سيحل تدريجياً بدل الصدقية والموضوعية، وليس هنالك من خط وهمي يمكن رسمه بين قدرة الوسيلة الإعلامية على الدقة والصدقية، والتخلي عن الاستقلالية والحيادية. ولذلك فإن الصرخة المدوّية التي أطلقها علماء الاتصال

(٢٩) على ما يبدو أن الأعلام العراقية التي كانت معدة للتوزيع، مع الأعلام الأمريكية هي من النوع الذي كان معتمداً قبل عام ١٩٩٠، حيث أضاف بعد ذلك الرئيس صدام حسين بخط يده على العلم العراقي ذي الألوان الثلاثة كلمة «الله أكبر»، فجاء العلم الذي أخرجه الضابط الأمريكي من دبابته ليضعه فوق التمثال قبل سقوطه من نوع العلم القديم المعتمد لغاية عام ١٩٩١ الذي يخلو من كلمة «الله أكبر». وهذا ما يؤكد أنه من الأعلام التي طبعته وكالة الاستخبارات الأمريكية لذلك الغرض.

والإعلام حول انهيار الإعلام كرسالة أخلاقية، تستند على ما قد توفر لمصادر صنع القرار السياسي من إمكانات مادية ومعلوماتية على درجة عالية من التفاعل والإحكام التي أدت إلى سلب المؤسسة الإعلامية استقلاليتها وحياديتها، وبالتالي جرى إخضاعها كلياً للقرار السياسي.

ولذلك، عندما قررت الولايات المتحدة خوض الحرب ضد العراق ذهبت إلى تفعيل السيطرة والهيمنة على وسائل الإعلام داخل الولايات المتحدة وخارجها، واعتبرت المعلومات كأسلحة يمكن تعبئتها وتحشيدها واستخدامها في ساحة المعركة، قبل الحرب وخلالها وبعدها، ووفق مخطط استراتيجي عسكري بالغ الدقة ويتمتع بمرونة عالية. وكما يقول الخبير العسكري الكولونيل كينيت آلارد: «إن الحرب على العراق ستدخل التاريخ باعتبارها الصراع الذي أدت فيه المعلومات دورها الكامل باعتبارها أحد أسلحة الحرب الأساسية وبطريقة غير مسبوقة»[٣٠]. وكما هو في الحروب، يعتبر إطلاق المدفعية بشكل كثيف على خطوط العدو الأمامية وتحصيناته الدفاعية، أمراً ضرورياً للتمهيد للهجوم والاقتحام، فقد اعتمدت السياسة الأمريكية تشغيل آلة الإعلام الخاضعة لسيطرتها بكل قوة وصخب للهجوم على العدو وإحداث الشلل والعجز في منظوماته الدفاعية، ولتحقيق هدف الصدمة والرعب الذي كان عنوان حملة الغزو الأمريكية لعراق عام ٢٠٠٣.

وكما هي فكرة الضربة القوية القاصمة عسكرياً التي تقود إلى إرعاب وإرهاب الخصم وتدمير إمكانات صموده ومقاومته، وبالتالي هزيمته واستسلامه، فإن دوي وصخب الإعلام كان يهدف إلى إثارة الغبار حول كل شيء.. ليس المهم أن تتمتع الرسالة الإعلامية بصدقية وتكون ذات مرجعية موثوقة، بل الأكثر أهمية على الإطلاق هو وجود فيض من الرسائل السريعة والمتوالية التي تغرق العدو وتجعله عاجزاً عن الرد على أي من الادعاءات والأكاذيب. ولذلك، فقد تم توظيف تقنيات إخفاء الصورة كجزء من حملة التضليل وللاستحواذ على إدراك ووعي المتلقي، وشل قدراته على التفكير المستقل، ذلك من خلال الطرق الشديد عبر التكرار السريع والمصاحب بمشاهد من العنف والرعب، مدعماً بسلسلة من الأكاذيب غير القابلة للتصديق، وامتزاج التهديد بالتدمير الذي يصل إلى حدّ النفي والإلغاء من الوجود، إلى عرض قصص يتم اختيارها بدقة عن جوانب إنسانية تتخلل مشاهد العنف وعبر خلط المشاهد بعضها مع بعض، بين ما هو وحشي ومدمر وما هو إنساني وأخلاقي. وليس من الصعب تذكر

(٣٠) صبري حافظ، «الهيمنة الإعلامية الأمريكية: سلاح للتضليل وتبرير للحرب،» **الكتب: وجهات نظر**، العدد ٦١ (شباط/فبراير ٢٠٠٤)، ص ١٥.

بعض مشاهد الأفلام الحربية الأمريكية على نمط بطولات رامبو، وكيف أن البطل الذي يحمل كل أسلحة القتل، ويقود معركة شرسة لقتل أعدائه وهزيمتهم، يتوقف للحظة حين يسمع صراخ طفلة وسط الركام، فيرمي أسلحته جانباً ويتوجه للبحث عنها وإنقاذها معرضاً حياته للخطر، ومن ثم يواصل القتل بوحشية لا حدود لها.

وليس بعيداً قصة المجندة «لينش»، العريف في القوات الأمريكية التي قاتلت في الناصرية جنوب العراق، وتم أسرها من قبل القوات البرية العراقية في ساحة المعركة.. وبعد فترة زمنية تظهر قصة تحريرها في مشاهد تلفزيونية لليلة خاطفة، ويلقى المحررون تكريماً إعلامياً ورسمياً عن بطولاتهم، ثم تنكشف الحقيقة وزيف هذه القصة حينما أعلنت مصادر طبية في المستشفى، حيث كانت تعالج خلال فترة أسرها، أن المجندة قد تم تسليمها الى القوات الأمريكية، وليس هناك غير ذلك.

وعلى رغم كل ما تدّعيه وسائل الإعلام الكبرى التي اشتركت مع القوات الأمريكية الغازية للعراق عام ٢٠٠٣ من الحيادية والموضوعية والدقة، إلا أنها أسهمت في الواقع بإخراج أفضل القصص، المصممة سلفاً، عن الانتصارات الباهرة في الميدان، ومن ذلك إظهار الإمكانات التقنية العالية، والامتياز بالقتال الليلي باستخدام تقنية الأشعة تحت الحمراء في تحسس وجود الأشخاص مهما كانت قدراتهم على الاختفاء والتحصن، وقتلهم وتدمير مواقعهم بشكل عنيف. وقد عرضت شبكة الـ «سي. إن. إن.» (C.N.N.) بتاريخ ١١/ ٢/ ٢٠٠٤ نموذجاً تم الحرص على إخراجه سينمائياً وإعادة عرضه في أكثر من قناة تلفزيونية عربية، فقد أظهر الفيلم الذي تم التقاطه من قبل مصور أمريكي في طائرة مروحية من نوع «أباتشي» العسكرية أنها تطارد مجموعة من الرجال في غرب بغداد. وتظهر الصور الملتقطة ليلاً مجموعة من الأشخاص في شاحنة نقل كبيرة وهم يبدأون بالنزول منها.. ثم تقف الطائرة ويبدأ الحديث من قبل الطيار مع قاعدته، ثم تبدأ الطائرة بإطلاق النار الغزير لتقتل منهم اثنين مباشرة، وعندما يحاول الثالث الاختباء تحت الشاحنة، تدور الطائرة لتسدد اليه النار في أقل من دقيقة، بما يشبه ألعاب الفيديو التي يتسلى بها الأطفال[٣١].

---

(٣١) في العدوان الأمريكي على العراق عام ١٩٩١، نقلت شبكة C.N.N. مشاهد مماثلة كتب عنها المحرر جون بالزار في صحيفة **لوس أنجلس تايمز** قائلاً: «ان العراقيين كانوا مثل قطيع من الغنم أخرج من حظيرته.. كانوا مصعوقين ومرتعبين، استيقظوا فزعين فارين من خنادق النار. كانوا يذبحون واحداً بعد الآخر على أيدي مهاجمين لا يستطيعون رؤيتهم أو فهمهم، ومزقت بعضهم انفجارات قذائف المدفعية من عيار ثلاثين ملم، وسقط جندي وتلوى على الأرض وحاول النهوض، ولكن انفجاراً آخر مزقه إرباً». انظر: جيف سيمونز، **التنكيل بالعراق: العقوبات والقانون والعدالة**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ص ٣٣.

وليس هذا فقط ما حرص الإعلام الأمريكي على تقديمه الى المشاهد العراقي أولاً، ثم الآخرين، فقد كانت حملات المداهمة الليلية لمساكن العراقيين تسجل وتبث للمشاهدين، وقد كان يمكن إخفاؤها أو التعتيم عليها، ولكن الهدف المطلوب هو حشد المزيد من مشاهد الرعب التي تتضمن صوراً عن القدرة الفائقة للجندي الأمريكي، وهو يكسر الأبواب الخارجية للبيوت، ثم يحطم أثاث المنازل ويعتقل كل من يجده داخلها، ويرميه أرضاً وسط ذهول النساء والأطفال الذين لم يسلموا من نتائج حملة الصدمة والرعب. . تلك المشاهد كانت تعدّ بشكل دقيق، وكأن إخراجها يتم في أكبر استديوهات هوليود السينمائية، ويتم اختيار أكثر اللقطات التي تظهر الجندي الأمريكي في كامل قوته وجبروته أمام حالة الهلع والتسليم التي تصيب العراقيين المحاصرين بالقوة الكبيرة من كل جانب.

وفي الوقت الذي تتعمد وسائل الإعلام الأمريكية لتسرب هذه الصور المرعبة، كما حدث في تسرب صور تعذيب السجناء العراقيين في سجن أبو غريب، فإن الهدف لا يقف عند إيصال رسالة التخويف والإرهاب إلى الآخرين، بل لضمان حشد المتطرفين داخل الولايات المتحدة لدعم برامج التسليح والتدخل العسكري خارج الحدود. إن الحرب التي تجري بعيداً عن الأرض الأمريكية تستدعي المزيد من القوة والعنف، في الوقت الذي تتطلب فيه أيضاً المزيد من الدعم المعنوي والمادي لمواصلة الحرب مهما كانت التضحيات. إن الإعلام الأمريكي هنا يؤسس لنظرية جديدة، لا علاقة لها بالمبادئ والأخلاقيات التي تدرس في معاهد الصحافة، أو تلك التي تعلق كإرشادات في صالات النقابات والجمعيات المهنية الصحافية لتذكر العاملين بالتزامهم «الاخلاقي»، وتلك النظرية تستند إلى حق مكتسب للقوة الامريكية في أن تفعل أي شيء وكل شيء ما دام ذلك الأمر سيقود إلى حماية أمريكا من «الأشرار». وهذا يكشف من دون أي مواربة عن وجه مغاير لمسؤولية الإعلام في تفسير المصلحة الوطنية، وبالتالي ضمان ميل أو انحياز التغطية الصحافية إلى التكيف مع رأي المسؤولين أولاً، ويكون الهدف المعلن هو تقديم منظور قومي يضفي الشرعية على موقف الحكومة في مقابل الاجتهاد من أجل الكتابة عن كل الحقائق أو رواية غير منحازة الى الأحداث[٣٢]، ولكن ذلك لن يحدث لأن الهدف الآخر هو توافق مراكز الإعلام المختلفة، والتلفزيون بشكل خاص، مع متطلبات «أمن» القوات المسلحة، ثم المصلحة العليا للأمة الأمريكية، وهو التعبير المتعارف عليه والذي يقود إلى معنى مصلحة الإدارة الأمريكية وأهدافها ومصالحها.

---

(٣٢) يونج وجيسر، **الإعلام والمؤسسة العسكرية**، ص ٢٧٩.

الفصل السابع

الإعـــلام الأمريكـــــــي:
مــن الإعــلام بالنيابــة.. إلــى صناعــة الإذعــان

في كتابه الشهير: **هكذا تكلم زرادشت**، يقول نيتشه «ما هي العلامة التي أعطيكم إياها؟: إن كل شعب يتكلم لغة الخير والشر الخاصة به والتي لا يفهمها الشعب المجاور له. لقد اختلق عاداته وحقوقه، ولكن الدولة تكذب بكل لغات الخير والشر، ومهما تقل فإنها تكذب، أما كل ما تملك فقد سرقته».

وواضح أن نيتشه قد قال ذلك قبل أن تنهض الإمبراطورية الأمريكية في منتصف القرن الماضي، وتضيق بها الأرض الأمريكية الواسعة لتبدأ رحلة التوسع الاستعماري على خطى من سبقها من الإمبراطوريات، وبخاصة بريطانيا، ولكنه كان توسعاً مثخناً بالجراح وباهظ التكاليف، وأدت المشاعر بتعزيز مفهوم الدولة القوية التي تملك أذرعة تمتد عبر البحار إلى نشوء عوامل ضعف تلك الدولة أيضاً. وهي عوامل داخلية وخارجية، لعل أبرزها أن القوائم الطويلة للولايات المتحدة بسبب التراكم الرأسمالي الهائل، لم تكن لها ظلال على مستوى السمعة الموازية. ولعل ذلك يعود إلى أن أمريكا، مع كل التوهج الذي رافق نهوضها على المستوى السياسي، إلا أن ذلك كان مقزماً ومشوّهاً، وهي كارثة أدركت أمريكا بعد تجربة حرب فييتنام القاسية، ثم تجربة احتلال العراق (عام ٢٠٠٣)، أنها تواجه بها اختلالاً في التوازن انعكس على الحالة الداخلية بشكل كبير.

فهل كانت أمريكا غير مهيأة لممارسة دور إعلامي خارجي، وهل اعتبرت نجاحها في هوليود نموذجاً يمكن تكراره في تغذية مدرسة إعلامية تدافع بقوة عن المغامرات والنكسات والتشوهات التي أصابت السياسة الخارجية؟

إن الضعف الأساسي التي تعيشه الماكنة السياسية، ثم الإعلامية، الأمريكية الخارجية، يتجلى في أنها لم تنتبه إلى خطورة خصومها وأساليبهم في تلك المعركة، إذ على الرغم من كل الوسائل التي استخدمت خلال الحرب الباردة في تطوير الإمكانات الإعلامية، وبشكل خاص على مستوى تأسيس المراكز الإعلامية والتوسع في الإذاعات الناطقة باللغة الأجنبية، إلا أن الولايات المتحدة لم تستطع أن تخترق سياج الخصوصيات الوطنية والإقليمية، وكانت تكرر نمطاً واحداً من الخطاب الدعائي الذي لا يبدو مفهوماً في أرجاء واسعة من العالم، بالإضافة إلى أن الإعلام الأمريكي قد أثر سلباً في عكس خطوات السياسة الخارجية. وكما يقول هنري كسينجر[١] إن الإعلام الأمريكي الصاخب قد حوّل السياسة الخارجية إلى فرع من فروع التسلية العامة، فالتنافس الحاد على التصنيف ينتج هوساً بالأزمة الآنية ويقدمها بشكل عام كلعبة أخلاقية بين الخير والشر لها نتيجة محددة، ونادراً ما يكون ذلك في سياق التحديات التاريخية الطويلة الأمد، وما إن تهدأ قوة الإثارة حتى تنتقل وسائل الإعلام إلى أحداث مثيرة أخرى.

إن المغالطات المهنية والسياسية في الموازنة بين متطلبات الأمن الأمريكي، وقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، قد قادت الإعلام الأمريكي في مخاطبته شعوب العالم، إلى الوقوع في مأزق الحقيقة والصدقية. ولم يعد الأمل بمستقبل مشرق يتوافق مع الواقع السلبي للعلاقة بين أمريكا والكثير من شعوب العالم. وإذا كان التاريخ الإنساني هو سجل التقدم، معززاً بتراكم المعرفة باتجاه تنامي رفاهية الإنسان، فإن الصدمة التي ولدها الإعلام الأمريكي بتعامله مع تلك القضايا، قد ولد تشاؤماً مفرطاً في إمكانية صياغة عالم تسوده العقلانية والمصالح المشتركة. وهذه ليست مشاعر خاصة متوالدة جراء الإحباط من الوصول إلى نتيجة مفهومة ومدركة، بل تراكمت بسبب مواصلة سياسة التوسع والهيمنة الإمبراطورية الأمريكية بشهية لا حدود لها[٢]، وربما ذلك يشبه إلى حد ما المشكلة التي تواجه الجيوش حين تندفع في عمق أراضي

---

(١) هنري كسينجر، **هل تحتاج أميركا إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين،** ترجمة عمر الأيوبي (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٢)، ص ١٨.

(٢) في قصة هي أشبه بالتندر على سياسة التوسع الإمبراطوري الأمريكي تحكي أن ثلاثة رحالة أمريكيين كانوا يشربون نخب بلادهم في حضور مستضيفيهم الأجانب. قال الأول: هذا النخب لأمريكا التي تحدها شمالاً أمريكا البريطانية (يقصد كندا) ويحدها جنوباً خليج المكسيك، وشرقاً المحيط الأطلسي، وغرباً المحيط الهادي. وقال الثاني: لا. . هذا نخب لأمريكا التي يحدها من الشمال القطب الشمالي، ومن الجنوب القطب الجنوبي، ومن الشرق شروق الشمس، ومن الغرب غروب الشمس. أما الثالث، فقال: أقدم لكم أمريكا التي يحدها من الشمال الشفق القطبي الشمالي، ومن الجنوب اعتدال الأيام والفصول، ومن الشرق الفوضى البدائية، ومن الغرب يوم الحساب.

العدو لمسافة طويلة، إذ عليها أن تواجه أشكالاً متعددة من المقاومة، وخطوط تموين طويلة ومرهقة ومكلفة، هذا غير الكوارث غير المتوقعة، والتي تذكرنا بما أصاب قوات نابليون بونابرت حين اندفعت إلى تخوم موسكو ثم هزمها البرد والصقيع.

أولاً: صناعة الموافقة

إذا كانت الولايات المتحدة تملك الكثير من مقومات القوة الاقتصادية والعسكرية التي لا يدانيها فيها أحد، فإنها في الوقت ذاته تملك من عوامل الضعف التي لا يماثلها فيها أحد، وهذه المفارقة يمكن أن نلمسها في متابعة نمطية الخطاب السياسي والإعلامي التي يمكن أن تلخص مفهوم بناء لغة «صناعة الموافقة» التي تعبّر في حقيقتها عن منهج الإخضاع للآخر. وهذه العملية متناغمة مع الأسلوب الرأسمالي في إدارة عمليات الإنتاج والتسويق، فالآليات التي تحرك ماكنة الإعلام تهدف إلى تحقيق الربحية المباشرة، وهذه الربحية لا تأتي إلا من خلال الطاعة والانصياع، ثم الاحتكار والسيطرة، ويتمثل ذلك أيضاً في توسع حدود الولايات المتحدة باتجاه احتكار صناعة وسائل الاتصال العالمية وعملها، وقد تجسدت في السيطرة على شبكة الإنترنت العالمية وتحويل المعلومة إلى سلعة قابلة للبيع، وتأكيد تلك السيطرة عبر مؤسسة «إيكان» الأمريكية، فقد فشلت كل جهود الدول في قمة جنيف التمهيدية عام ٢٠٠٣ حول مجتمع المعلومات، ثم في قمة تونس عام ٢٠٠٥، في إجبار الولايات المتحدة على التخلي عن سيطرتها واشرافها على شبكة الإنترنت، وتقليص الفجوة الرقمية بين الدول الغنية والفقيرة، على رغم ما توصلت اليه قمة تونس من إنشاء المنتدى الدولي لمناقشة قضايا الإنترنت، وهو إجراء شكلي لم يهدد السيطرة الأمريكية، وبالمقابل أعطى أملاً، ولو شكلياً، من أجل الوصول إلى اتفاق ـ في المستقبل ـ لتوزيع اختصاصات الإشراف على أكثر من دولة في العالم وإنهاء الاحتكار الأمريكي لذلك.

إن سياسة إملاء الموافقة قد تعدت الحدود القومية للولايات المتحدة، وظهرت في خريطة وسائل الإعلام الأمريكية التي تخاطب شعوب العالم، وهنا نقطة الضعف الأساسية في جوانب من قوة الإعلام الأمريكي الذي خاطب العالم بالأسلوب والمنهج ذاتهما اللذين يخاطب فيهما الداخل الأمريكي، مهملاً الخصوصيات القومية والقناعات والعقائد المحلية، ومعتقداً أن الأسلوب المعتمد لمخاطبة الرأي العام الأمريكي يصلح في كل زمان ومكان.

وكما هو التلفزيون، الأداة التي تمنح المشاهد المترقب لمحة أولى عن العالم الخارجي، لمحة مبهرة سريعة الحضور ومغرية بالمتابعة، مشوقة للمزيد، فهو يرسم

المعنى العام ويترك للمشاهد أن يحدد المقاييس التي من خلالها يرسم خطوط الطول والعرض لقناعاته ومواقفه، وكذلك عندما يذهب التلفزيون، كأحد أبرز وأهم الوسائل الإعلامية في المنظومة الدعائية الأمريكية، نحو تسويق البرامج السياسية الحكومية الداخلية والخارجية، فإنه يجنح نحو المبالغة، ولا يترك للمتلقين فرصة لإبداء الرأي. ويستشهد غسان سلامة[٣] في التطرف بالرأي الذي ذهبت نحوه وسائل الإعلام الأمريكية لتأكيد حتمية وقوع الحرب على العراق، في تصديق كل ما كانت تقوله الحكومة، وأضحى الإعلام رهينة لدى القوات المحاربة، بحيث ولد ذلك الانحياز الأعمى الى جانب الحكومة. ويلخص أحد القراء الموقف بقوله: «لقد تلاعبت بنا جميعاً الشخصيات العامة، بتواطؤ مقصود من وسائل الإعلام، الى درجة أنني أصبحت أتساءل عما إذا كان هناك أحد ما زال مهتماً بالحقيقة والنوعية؟».

إن تعبير «سياسة الجنون المنظم» التي وصف بها زبغنيو بريجنسكي السياسة الأمريكية بعد الحرب الباردة قد وجد صداه في معطيات الحملات الإعلامية الأمريكية لضمان سياسة الموافقة على المغامرات العسكرية، وظهور دكتاتورية إعلامية تفرض الانصياع، وإغلاق أبواب الجدل والمعارضة. وفي نهاية المطاف كان على الآخر أن يقبل حزمة من الحقائق المفترضة، وبدل أن تفرض معطيات التطور الكبير في وسائل الاتصال، وإزالة الحواجز أمام الاتصال المرئي والمسموع، فقد توفرت فرصة أكبر لتفاعل المتلقي مع مصدر الرسالة الاتصالية، إلا أن الذي حدث هو غير ذلك تقريباً، فقد تقلص حجم الرأي المعارض، وأضحى امتياز كثافة التدفق للرسائل الإعلامية يشبه انهيار كتلة كبيرة من الجليد من أعلى الجبل إلى الوادي، لتسحق في طريقها كل شيء، في الوقت الذي تُغير فيه تضاريس موقعها.

وحتى في ظل أفضل الظروف، فإنه من المستبعد في الوقت الراهن، استعادة الموازنة الحقيقية بين الحقيقة وقدرة التفاعل معها. وفي الوقت الذي تنفرد به الولايات المتحدة، وتفتقر الأمم المتحدة الى التضامن والقوة المطلوبة للمواجهة، فإن سياسة الإعلام الأمريكية ستبقى في مربع المطالبة بثمن «وهم القوة والسيطرة» عبر فرض القناعات ورفض كل معارضة لتلك السياسات. ومع ذلك، فإنه ليس من المؤكد استمرار ترافق إمكانات القوة الاقتصادية العسكرية وإمكانات التدفق الإعلامي. ويصح القول أيضاً إن الفعالية السياسية المدعمة بالقوة لا تعني الضمان المستمر لفرض الهيمنة الإعلامية، وفي العراق «نموذجاً»، من خلال فسحة صغيرة يطل

---

(٣) غسان سلامة، **أميركا والعالم: إغراء القوة ومداها** (بيروت: دار النهار للنشر، ٢٠٠٥)، ص ٤٤٤ـ ٤٤٥.

عبرها إعلام المقاومة الوطنية نحو العالم، بحيث تتكشف حقيقة التداعي الذي أصاب البرامج الأمريكية نحو المنطقة بأسرها، ومن ضمنه كل تلك الجوقة الإعلامية التي عزفت بأصوات مدوّية عن قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان وبناء العراق الجديد!!، ثم تداعي كل شيء كما بدأ من نقطة الوهم.

ثانياً: الخطوة الناقصة

ولقد أدركت الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية أهمية الخروج بخطابها الإعلامي من حدود القارة الأمريكية نحو أوروبا أولاً، والعالم ثانياً، وكان اهتمامها بالأساس موجهاً نحو الإتحاد السوفياتي ودول الكتلة الشرقية، وفي اتجاه جنوب شرق آسيا، حيث الحرب الكورية وتفاعلاتها الإقليمية. ولكن الخطوة تلك كانت ناقصة، فقد خرجت ذراع الهيمنة لتبسط نفوذها على الخطاب الإعلامي، متجاهلة قدرة التمييز في التناول بين مستهدفات الداخل الأمريكي والفضاء الخارجي، فالديمقراطية التي تعدها أمريكا قوة ثقافية ودعائية في الوقت ذاته، ليست هي تماماً ما يجب أن يكون في أكثر من منطقة مشتعلة بالصراعات الإثنية أو القبلية أو بوجود حكومات غير شرعية وشمولية. وعلى رغم أن أمريكا تطلق تفسيراً خاصاً حول هذا الموضوع باتهامها لكثير من البلدان بعدم قدرتها على الاستجابة للشروط الثقافية التي تشكل قاعدة العمل الديمقراطي، إلا أن الواقع يكشف عن غير ذلك، وفي المقدمة منه الذعر والخوف من النموذج الخارجي حتى لو كان ديمقراطياً. وقد ظهر أن الخط الفاصل بين الفكرة والتعامل معها قبولاً وتماثلاً ليس واضحاً البتة، وبذلك سقطت الخطوة الأولى في تشابك مرحلة تأسيس اللغة المشتركة بين الخطاب الإعلامي الأمريكي واشتراطات دول العالم الأخرى، وبشكل خاص في مناطق الصراعات والتخوم غير المستقرة. ويعود ذلك إلى نوع من نقص الخبرة الملازم للإدارات الأمريكية في معرفة طباع شعوب العالم وثقافاتها وخصوصية مشاكلها المحلية.

إن فكرة وجود أمريكا على قمة النظام العالمي تعزز، بحسب قول غسان سلامة[٤]، فكرة وجودها كـ «مدينة مشعة على قمة الجبل»، ولكنها في الوقت ذاته قد تكون قادرة على جعل ذلك الإشعاع ونفاذ نوره يكشف عن المساحة التي حولها، ولذلك خسرت أمريكا حربها الرابعة (الحرب الإعلامية) حين تعاظمت الكراهية لأمريكا ـ بحسب اعترافات أقطاب إدارة بوش الابن ـ ولم تعد مصادر القوة والهيمنة والأذرع العسكرية الطويلة قادرة على ضمان التفوق.

---

(٤) المصدر نفسه، ص ١١١.

إن مرحلة العمل بالنيابة التي اتسمت بتوظيف وسائل إعلام محلية مدعومة من قبل الولايات المتحدة، أو إعلاميين مدفوعي الأجر للدفاع عن السياسة الأمريكية، أو بتنظيم حملات ـ علاقات عامة ـ لتحسين صورة أمريكا لدى شعوب العالم، قد قادت إلى خسائر كبيرة، حيث لا يتوازن الأجر مع طبيعة العمل، وأصبح الدفاع عن السياسة الأمريكية أكثر خطورة وكلفة للقائمين به. لقد أضحت الولايات المتحدة تسعى نحو استراتيجية جديدة، وهي الدخول إلى الميدان من دون أغطية ساترة، أو حجب دخانية تحول دون رؤية المصدر. وقد انطلقت تلك السياسة بعد انتهاء الحرب الباردة (انهيار الإتحاد السوفياتي وتفجر الأزمة العراقية ـ الكويتية وتداعيات حرب الخليج الثانية)، وتبلورت مفاهيم سياسة ـ إعلامية من قبل الساسة والكتّاب والإعلاميين المعبرين عن الموقف الرسمي، وتكرّست مفاهيم سياسية ذات طابع أيديولوجي، ولكنها ترتدي أغلفة إعلامية ملونة، مثل النظام العالمي الجديد، والعولمة، والشرق أوسطية، والحرب الكونية ضد الإرهاب، تلك المفاهيم التي شكلت لاحقاً الأساس النظري لتسويق فكرة القوة بأطر إعلامية تناسب كل ساحة من مستهدفات البرنامج التوسعي الأمريكي، بديلاً من الوسائل المعتمدة سابقاً[٥].

ومن أجل الانتقال بخطوات أسرع، وفضّ الشرنقة عن المولود الجديد، فقد أخذت الولايات المتحدة بمبدأ المخاطرة في الدخول إلى الميدان، وأعلنت عن مرحلة جديدة من العمل الإعلامي خارج حدودها الإقليمية، وهذا قد يفسّر من النظرة الأولى على أنه إحساس بعقم الوسائل السابقة، وفشل سياسة الاختباء تحت عباءة الآخرين، ومدى قدرتها في الوقت ذاته على مباشرة خطابها الإعلامي بوسائلها وإدارتها الموسومة بعلامة «Made in U.S.A». وكان من أبرز تلك الخطوات إطلاق قناة «الحرة» الفضائية التلفزيونية الناطقة باللغة العربية[٦]، والتي بدأت ببث أربع عشرة ساعة يومياً، ولتمدد إلى أربع وعشرين ساعة تحت وهج حملة إعلامية سبقتها ورافقتها تقول: «إن أهم أهداف هذه الشبكة هو تقديم آفاق جديدة للمشاهدين في الشرق

---

(٥) بعد الحرب العالمية الثانية ولمواجهة الإتحاد السوفياتي فقد أسست إذاعة «أوروبا الحرة» الموجهة نحو شعوب منظومة الدول الاشتراكية، كذلك إذاعة «الحرية» التي أسست عام ١٩٩١ في براغ والتي كانت تذيع باللغة العربية وموجهة إلى العراق.

(٦) انطلقت قناة «الحرة» التلفزيونية في مطلع شهر شباط/فبراير بتمويل مباشر من الكونغرس الأمريكي، إذ ليس هناك من وزارة للإعلام في الولايات المتحدة. ويغطي بث قناة الحرة ٢٢ دولة في المنطقة العربية. . ويدير المكتب الأمريكي للبث الإذاعي (B.B.C.) الوكالة الفدرالية المكلفة بالإشراف على هذه القناة التلفزيونية. . بالإضافة إلى الإشراف على راديو «سوا» الذي يبث بالعربية، و«صوت أمريكا» وراديو «أوروبا الحرة» وراديو «الحرية» وتلفزيون «مارتي» الموجه إلى كوبا.

الأوسط، وخلق درجة أكبر من الفهم الحضاري والاحترام.. في سوق إعلامية تهيمن عليها الإثارة والتشويق»[٧].

وهكذا انطلق «اللسان العربي» ذو الهيئة الأمريكية ليغزو ميدان الإعلام العربي في عقر داره، كاشفاً في الوقت ذاته عجز المؤسسة الإعلامية الرسمية العربية عن التواصل وكسب ثقة المواطن العربي، ومعلناً بداية مرحلة جديدة من النشاط السياسي ـ الإعلامي الأمريكي في المنطقة العربية يتجاوز الخطاب الرسمي للإدارة نحو خطاب إعلامي يشتبك مباشرة مع الواقع، وبالمقابل يحتفظ بآليات مواجهة «حملة العداء الأمريكي» التي أضحت ظاهرة منتشرة في أنحاء العالم. وعلى رغم كل نتائج الاستطلاعات التي تنشر على شبكات ومواقع الإنترنت، والتي تشير إلى أن سمة العداء لأمريكا أضحت سمة أساسية للحياة السياسية في بلدان كثيرة في العالم[٨]، إلا أن رغبة «إعادة تجميل» صورة أمريكا في الخارج أضحت عملاً يتقدم بأولوية جهد ونشاط المخططين السياسيين وبرامج الحزبين الرئيسيين في الولايات المتحدة، وأضحت عزلة أمريكا هاجساً يقلق حتى الشركات المتعددة الجنسية التي ترتبط بمصالح داخل وخارج الولايات المتحدة، وهي مصالح تستوجب الدفاع عن عنها بكل الوسائل.

ثالثاً: حماقات الساعة الخامسة

ولقد انطوت صفحات من تاريخ العصر الذهبي الذي عاشته الصحافة الأمريكية خلال الحرب الأهلية الأمريكية، ولم يعد أحد يذكر هواجس مراسل صحيفة **الديلي ميل**، وهو يغطي معارك الحرب الأهلية الأمريكية حين قال: «إن خوفي يتلخص فقط في أنه لن يكون في إمكان الولايات المتحدة الأمريكية مواجهة الحقيقة التي تذكرها بهذا الشكل الواضح». وعادت ذكريات تلك الفترة يغطيها غبار كثيف من النسيان المتعمد، بعد أن طورت أساليب الرقابة، المباشرة وغير المباشرة، المفروضة تحت مظلة فضفاضة عن حرية الصحافة المزعومة في الولايات المتحدة.

---

(٧) إن أول استفزاز لمشاعر الجمهور العربي، والعراقي بشكل خاص، هو بث قناة «الحرة» برامجها على الموقع ذاته الذي كانت تبث فيه القناة الفضائية العراقية الرسمية قبل الاحتلال، ما يشكل اغتصاباً لحق عراقي وطني رسمي.. ويشكل رسالة مباشرة للعراقيين، بأن هذه القناة ستكون ممثلاً رسمياً للشعب العراقي!

(٨) تحت عنوان «زيف العداء لأمريكا» نشرت دورية *Foreign Policy* دراسة أشارت فيها إلى نتائج استطلاعات قام بها مركز «بيو» للأبحاث في ٢٠ بلداً كشفت عن تزايد الكراهية ضد أمريكا في تلك البلدان. انظر: *Foreign Policy* (October 2003).

وفي كتابه *America in the Eyes of the Germans* يكشف المؤلف ماركوس، بعد إجراء مسح لعينات من الشعب الألماني عن تطور العداء لأمريكا، أن تزايد أخطاء السياسة الأمريكية يعمق الهوة بين أوروبا والولايات المتحدة في مختلف الميادين.

وظهرت على مدى سنوات طويلة مصطلحات سياسية ـ إعلامية عديدة، الهدف منها فرض الرقابة على وسائل الإعلام، وسادت مفاهيم مثل «المصلحة القومية الطاغية تتقدم على حرية الصحافة»، ومصطلح «الحقيقة هي ملك للقضية الوطنية ولا يجوز للصحافة التلاعب بها لأغراض الإثارة». وقد تطورت تلك المقولات إلى أساليب ميدانية استخدمت بشكل عملي في حربي كوريا وفييتنام، وتدخل الرقابة العسكرية تحت ضغط الأجهزة الحكومية الرسمية لفرض رقابة مسبقة على رسائل المراسلين الحربيين في ميادين المعارك. ووقعت الإدارة الأمريكية آنذاك في مشكلة التوفيق بين الشعار المعلن «بإعادة الديمقراطية إلى الشعب الفييتنامي» وشعار حرية الصحافة التي تعني حرية المراسلين الحربيين في نشر خسائر الجنود الأمريكيين، أو نشر أخبار التظاهرات والاحتجاجات التي عمت المدن الأمريكية ضد الحرب الفييتنامية. وكانت تلك مشكلة يومية يواجهها مكتب الولايات الأمريكية المشترك للشؤون العامة (JUSPAO) الذي كان يديره متخصصون «محترفون» في المؤتمرات الصحافية العسكرية، وما تنقله وسائل الإعلام الأمريكية يومياً عن الأحداث والمعارك والخسائر. وكان المراسلون الذين قدموا من ميدان القتال يهزأون في «حماقات الساعة الخامسة»، وهو موعد بث التصريح الأمريكي الرسمي عن نتائج القتال في الميدان، ويقارنون على صفحات الجرائد يومياً بين الناطق الحكومي وتقارير المراسلين[٩].

وإذا كانت الولايات المتحدة قد قادت وبشكل مبكر حملة تحرير الصحافة والقضاء على احتكار وسائل الإعلام الذي تجده مصدراً كبيراً يهدد الديمقراطية والتعددية السياسية، فإننا نجدها اليوم تكسر تلك المفاهيم والمبادئ عندما أقرت لجنة الاتصالات الفدرالية (حزيران/ يونيو ٢٠٠٢) السماح لشركة واحدة بامتلاك عدد من المحطات الإذاعية الأمريكية، بينما كان الحد الأقصى للملكية المسموح بها للشركة الواحدة هو ٣٥ بالمئة، وفي الوقت ذاته تدخل الحكومة الأمريكية طرفاً مباشراً في إنتاج وتسويق الإعلام، بعد أن حرصت الإدارة الأمريكية السابقة على البقاء خارج ممارسة الدور الإعلامي المباشر، بعد أن قرر الكونغرس التوسع في الإعلام الحكومي ووافق على تخصيص مبلغ ٣٧ مليار دولار لتمويل وكالة فدرالية تعمل في مجال الإعلام. وقد دافع عن ذلك القرار مايكل باول، رئيس لجنة الاتصال الفدرالية في صحيفة **هيرالد تريبيون**، وعن الجدل القائم حول ملكية وسائل الإعلام، وقال باول: إن الأمر

---

(٩) للمزيد من التفاصيل، انظر: بيتر يونج وبيتر جيسر، **الإعلام والمؤسسة العسكرية** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، ٢٠٠٣). ويكشف هذا الكتاب، وكما يقول المؤلف عن «الإهانة الأمريكية لمهنة الصحافة»، عن تدخل الرقابة العسكرية الأمريكية بشكل خاص في صيغة الأخبار والتقارير المتعلقة بتغطية أنباء المعارك الأمريكية المختلفة في العالم.

يتعلق بالقيم الأمريكية، كما يتعلق بمدى إيمان الأمريكيين بأهمية التنوع في الأداء، ومدى حرص الحكومة الأمريكية على حماية المنافسة ومنع الاحتكار والسيطرة على شبكات التلفزيون، حتى لا يسيطر عدد محدود من الشركات المالكة للصحف ومحطات التلفزيون على عقول الأمريكيين وتوجهاتهم السياسية. والغريب بعد ما قاله رئيس لجنة الاتصالات الفدرالية، هو أن السياسة الراهنة للحكومة الأمريكية تحاول خلق احتكارات إعلامية جديدة تعمل داخل الحدود الوطنية الأمريكية وخارجها، وهذا ما يفسر تخصيص المبالغ الكبيرة لتمويل نشاطات تلك الفدرالية في الإعلام[١٠].

ومع تطور الحرب الفيتنامية، وتكاثر الهزائم، انقطعت المواجهات للحد من سياسة تزوير الوقائع، وما عرف بأنه «خداع على المستوى القومي»، ثم تكرر المشهد ثانية في حرب بنما، وكذلك في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، وبات معروفاً، حتى لدى رؤساء تحرير الصحف الأمريكية، ما اشتهر بمصطلح «متطلبات الأمن القومي الأمريكي» في مواجهة «الأضرار» التي يمكن أن تصيب الرأي العام الأمريكي بالعطب أو الخلل في اطلاعه على الوقائع الحقيقية لمجريات ونتائج المغامرات العسكرية الأمريكية. وقد كشف عدد من المراسلين الربيين لعدد من شبكات الإعلام التلفزيونية الأمريكية حجم الرقابة والمنع والمصادرة لحقوقهم في التغطية الميدانية. وتعدّ واقعة تقديم مجموعة مكوّنة من تسع منظمات إخبارية وأربعة مراسلين عريضة للاحتجاج أمام محكمة الولايات المتحدة المحلية في نيويورك، لمنعهم من المشاركة في تغطية مجريات الحرب، حدثاً يكشف عن عملية التحايل على الإعلام[١١] التي سبقت الحملة العسكرية على العراق في ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١. وقد كشف لاحقاً ما حدث أثناء الهجوم على العراق، حيث منع المراسلون الحربيون من الانتقال إلى مسرح العمليات العسكرية[١٢]، واكتفى الصحافيون

---

(١٠) صباح ياسين، «احتكار الإعلام في السياسة الأمريكية: الحرة. . إلا في الحقيقة،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٧، العدد ٣٠٣ (أيار/ مايو ٢٠٠٤)، ص ٥٧ ـ ٦٦.

(١١) خلال الحملة على بنما، وضعت الإدارة الأمريكية برنامجاً للتغطية الإعلامية يتضمن تشكيل فريق أمريكي واحد تحت رعاية «مجموعة الإعلام القومي في وزارة الدفاع» بهدف إحكام السيطرة على المراسلين، وابتزازهم بشأن نقل وجهة النظر الأمريكية فقط، ومنع من يخرج عن تلك الأوامر من الشراكة اللاحقة في أية تغطية إخبارية خارجية.

(١٢) أقامت الولايات المتحدة في قاعدة الظهران في السعودية مكتباً إعلامياً، ووضع الإعلاميون في مجموعات أو فرق إعلامية، وقد تعطل هذا النظام مع ازدياد كثافة الأعمال العسكرية، ومع وصول حوالى ١٨٠٠ مراسل حربي. وقد فرضت قيود صارمة على تحرك المراسلين، وأضحت تغطية أحداث الحرب تعتمد على ما تقدمه القيادة الوسطى من بيانات تلقى على الصحافيين، ومن دون أسئلة إضافية عن مجريات الحرب ضد العراق. . وقد بذلت الجهود من أجل «تقنين» الإعلام، وفرضت المحرمات، بل فرض على الصحافيين أن لا تتم أية مقابلة من دون حضور مرافق عسكري تحت مبررات «أمن العمليات» أو «سلامة أجهزة الإعلام».

الموجودون في المركز الإعلامي، وكما يقول المراسل جود روز (Judd Rose) من المحطة الإخبارية «آي. بي. سي.» (A.B.C.)، «بدلاً من تغطية جهود القصف التي كانت تقوم بها قاذفات «ب ـ ٥٢»، كان يتم تحويل الصحافيين الى تغطية «الأبطال المنسيين» الذين يقفون في الخطوط الخلفية لصيانة الآليات العسكرية»[١٣].

وكان من نتائج تلك السياسة الإعلامية أن تنازل الإعلام الأمريكي عن حقوقه وسيادته أمام التسهيلات التي قدمها الجيش له للوصول «إلى حد معين» للجبهة، والحصول على السبق والانفراد بالأخبار. ولكن مقابل ذلك، فقد حصل المواطن الأمريكي على كم هائل من «الأخبار المنتقاة والمحررة سلفاً»، وعلى حرية الاطلاع على «الإنجازات الإنسانية الكبيرة للجيش الأمريكي في تدمير العدو». وفي الواقع فقد ضاعت عملياً فرصة تسجيل وقائع الحرب، كما حدثت فعلاً، بحيادية وموضوعية، وتراجع على نحو كبير أي رأي تحليلي موضوعي ومنطقي يمكن أن يرسم صورة النزاع المسلح مهما كانت نتائجه. وكان واضحاً أيضاً أن المؤسسة العسكرية حققت نجاحاً ميدانياً في تحييد سلطة الإعلام وأنقذتها من «الابتزاز» الذي يُمارس ضدها. وأمام ذلك، كرست سياسة فرض الرقابة المسبقة لإجراءاتهم، وذلك كله قاد لاحقاً إلى ما نراه اليوم، من فرض سيطرة حكومية «فدرالية» على أجهزة الإعلام، كما برز واضحاً في الحملة العسكرية الثانية ضد العراق (٢٠ آذار/ مارس ٢٠٠٣)، وفي التعامل مع الأحداث الداخلية في العراق، وأبرزها تصاعد الرفض والمقاومة الوطنية المسلّح ضد الاحتلال، وفي أسلوب تناول الحملة على العراق قبل أن تشن الحرب بثلاث سنوات تقريباً، حيث بدأت وسائل الإعلام الأمريكية بأكبر عملية تسويق (شيطنة) القيادة العراقية والنظام السياسي في العراق[١٤]. وقد رافقتها حملة لحشد التأييد داخل مجلس الأمن، وفي إطار الدول الحليفة للولايات المتحدة داخل أوروبا وخارجها. ومن هنا بدأت أولى خطوات تنظيم العمل الإعلامي،

---

(١٣) للمزيد من التفاصيل، انظر: يونج وجيسر، **الإعلام والمؤسسة العسكرية**. وقد عبّرت عن هذا الأمر مجلة **نيوزويك** (*Newsweek*) حيث كتبت «كانوا ينتقون مقتطفات من أنجح المهمات، ولم تعرض على المراسلين أشرطة الفيديو التي تحتوي على القنابل أو الصواريخ التي أخطأت أهدافها، ولم يشاهد أحد، باستثناء الضحايا العراقيين، الهجمات المدمرة لقاذفات القنابل العملاقة «ب ـ ٥٢»، وهي ترمي أهدافاً تقع خارج مدى عيون التلفزيون المتطفلة». انظر: *Newsweek*, Special Gulf Issue (February 1991), p. 14.

(١٤) لقد قدم مركز دراسات الوحدة العربية ضمن سلسلة «كتب المستقبل العربي»، سجلاً وثائقياً شاملاً كشف فيه الخطوات التي اتخذتها الإدارة الأمريكية لتعبئة الرأي العام الأمريكي اتجاه شن الحرب على العراق، واعتبرت تلك الحرب «حرباً مقدسة» من أجل أمريكا والحرية في العالم. انظر: آمي ورثنغتون [وآخرون]، **العراق: الغزو ـ الاحتلال ـ المقاومة: شهادات من خارج الوطن العربي**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٢٧ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣).

بالاستفادة من تجارب حرب فيتنام وبنما وحرب الخليج عام ١٩٩١.

إن تسويق فكرة «الحرب الوقائية» كمفهوم لشنّ الحرب ضد العراق، قد فرض على قادة المؤسسة العسكرية الأمريكية تعديل خططهم الإعلامية، وتحويل المهمة إلى «عمليات ذهنية واسعة» لتهيئة الرأي العام الأمريكي لقبول تلك المسألة من دون نقاش. ومن هذا المنظور، فقد كانت الحرب على العراق، بوصفها نموذجاً غير مسبوق لحرب وقائية وضعيفة المبررات، هي الحرب الأكثر إعلامية في تاريخ الحروب البشرية، إلى درجة التي وصلت فيها التحضيرات للحرب ضد العراق إلى أن تمثل نسقاً متواصلاً داخل أغلب المؤسسات الإعلامية الرئيسية في الولايات المتحدة، وتحت شعار قد يبدو مستعاراً في الذاكرة العربية: «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة» الذي تجسد في مقولة المذيع الأمريكي المشهور بل أويلي على شاشة قناة «فوكس نيوز» التي تعد القناة الأكثر تعبيراً عن توجهات الإعلام الحكومي الأمريكية عندما قال: «يوم ستبدأ الحرب ضد صدام حسين، فإننا نتوقع من كل أمريكي أن يساند جنودنا، وإلا فليخرس، فأنا سأعتبر عدواً للدولة كل أمريكي يشكك في جيشنا»[١٥].

وهكذا اخترق الدستور الأمريكي الذي حرص على أن يضع في ديباجته حرية الفرد وحرية التعبير والديمقراطية وحقوق الإنسان. . . إلخ، وبالتالي مهدت السياسة التوسعية الأمريكية القاعدة للاعتداء على ساحة حرية الإعلام الأمريكي، بل ذهبت إلى الاحتكار والمصادرة والإلغاء وصناعة آلة حرب إعلامية جديدة حكومية للدفاع عن الهيمنة والمغامرات العسكرية الأمريكية خارج الحدود القومية، أو نحو المواطن الأمريكي في خطاب آخر مختلف.

وعلى ما يبدو، فإن التجربة الأمريكية في توظيف الإعلام قد عادت إلى نقطة البداية، وربما أبعد من ذلك، وهي اليوم تكرر أسلوب الإعلام الرسمي الموجّه الذي اعتمدته الدول الشمولية، والاتحاد السوفياتي السابق على وجه الدقة، مع فارق نوعي هو اعتمادها على خطاب مباشر «أيديولوجي» من نوع آخر. فإذا كان الإعلام السوفياتي ينادي بـ «حرية الشعوب من أجل الديمقراطية»، وإذا كان النداء يوجه إلى الشغيلة في الإعلام الأول، فإن الثاني يتحدث مباشرة إلى دعاة حقوق الإنسان ومروّجي «الديمقراطية»، وكلاهما يفرض حتمية التصديق وطواعية القبول والتسليم السلبي والاستجابة للإقناع المفروض تحت سوط التكرار المتواصل، وبسرعة كبيرة،

---

(١٥) في حرب العراق. . . تفاوت الإعلامان الأمريكيان، المكتوب والمرئي. انظر مقالة جورج طرابيشي، في **الحياة**، ٢١/ ١٢/ ٢٠٠٣.

بعد إحساس بالعجز والتقصير في التأثير، خرج الإعلام الأمريكي من مرحلة العمل غير المباشر إلى الاشتباك الموقعي. لقد كانت محاولة النفاذ بقوة لآليات النشاط الإعلامي من داخل الحدود الإقليمية للولايات المتحدة الأمريكية تشكل إدراكاً استراتيجياً سياسياً للإدارة الأمريكية ولمخاطر بقاء الآلة الأمريكية خلف سياج القلعة في الدفاع عنها، وكان لا بد من إعادة تقييم أداء شبكة الأخبار التلفزيونية «C.N.N.» وتحليل قدرة شبكة «FOX» التلفزيونية في التعامل مع المشاهدين في موقع الأحداث(١٦). وكانت أولى الخطوات التجريبية قد تمت على مستوى الصحافة المقروءة، حيث عملت إدارة مجلة **نيوزويك** *(Newsweek)* الأسبوعية لإصدار هذه المجلة بطبعة عربية في الكويت، إلا أن المجلة، كمطبوع، وبشكل عام، لم تعد تحتل الترتيب المتقدم في وسائل الإعلام الأخرى ومنافسة الصحافة والتلفزيون، بل تراجعت منذ أن توسعت الصحف اليومية في نشر الدراسات والتقارير التي كان حكراً نوعاً ما على المجلة كمطبوع دوري. ولذلك لم يكن أمام الولايات المتحدة إلا أن تخرج نحو مرحلة جديدة من العمل الإعلامي المباشر في مخاطبة الشعوب، حيث تقع الأحداث. ومن هنا كانت خطوة «الاستباق الحذر» في فك العزلة الإعلامية الأمريكية في منطقة الوطن العربي، عبر استخدام أسلوب محدد وخطاب مباشر لتبرير الأعمال الأمريكية، وبشكل خاص الدور الأمريكي المساند لإسرائيل ضد العرب، والتورط الأمريكي المتزايد في العراق. وهذا يؤشر إلى نهاية نمطية الخطاب الإعلامي الأمريكي في التعامل مع الأحداث الراهنة، والذي أشار إليه الكاتب الأمريكي شارل كابشان في كتابه **نهاية العصر الأمريكي**، متوافقاً مع نظرة مانويل فارلشتاين الباحث في جامعة ييل الذي كتب مقالة في مجلة **فورين بوليسي** *(Foreign Policy)*، متنبئاً بأن توجيهات الصقور المحافظين الأمريكيين الراهنة لفرض الهيمنة بالقوة ستفشل لأسباب أيديولوجية، قبل أن تكون عسكرية واقتصادية.

وهنا نلاحظ، ومن خلال السنوات الأخيرة، أن تكييف الخطاب الإعلامي الأمريكي ليتلاءم مع الحملة العسكرية في أفغانستان التي نفذت تحت شعار «الحرب ضد الإرهاب»، أو في العراق تحت شعار «الحرب ضد أسلحة الدمار الشامل»، سوف يفرض تسويقاً دعائياً من نوع جديد، سواء أكان تبريرياً أم غيره، وأن ذلك سيضع الإعلام الأمريكي في مواجهة واسعة وشاملة، تجعله يلهث من أجل تغطية

---

(١٦) هنا لا بد أن نلاحظ أن عدداً محدوداً من النخب السياسية والمتعلمين في الوطن العربي (على سبيل المثال) تؤثر فيهم وسائل الإعلام الأمريكية الناطقة باللغة الانكليزية، هذا إلى جانب تأثير العوامل الاجتماعية والقيمية في العديد من البيئات العربية التي تعد مشاهدة وسائل الإعلام الأجنبية خطراً سياسياً أو أخلاقياً على الشباب والأسرة.

الأحداث. وحتى وإن وظفت أمريكا عشرات، بل مئات الوسائل الإعلامية، فإنها ستجد نفسها متورطة في سجال لا ينتهي، ومطالبة في كل لحظة بأن تقول شيئاً، في الوقت الذي لا تملك فيه إلا منطقاً واحداً، هو منطق القوة. وهذا ما قالته وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت في سياق تبريرها ضربات الصورايخ على العراق في عهد الرئيس كلينتون: «إذا كان علينا أن نستخدم القوة، فإن ذلك لأننا أمريكا . . نحن الأمة التي لا غنى عنها، ونحن ننتصب بقمة عالية، ونرى أبعد من غيرنا آفاق المستقبل»[١٧].

وإذا كان الهدف الأمريكي الآخر من تأسيس قناة «الحرة» الفضائية وإطلاق راديو «سوا» ومجلة **هاي** هو تجميل صورة أمريكا في الوطن العربي، فإنها بذلك قد خسرت نصف المعركة مقدماً. فالقنوات والوسائل التي تعلن عن هوية مسبقة، سوف تعلن للمتلقي انحيازها المسبق، ودفاعها عن وجهة نظر أحادية، وبذلك تضع الموضوعية الحيادية جنباً، وتنطلق حاملة راية الموقف الأمريكي لتسوّقه إلى المتلقين[١٨]. وحتى وإن وضعت «الحرة» الكثير من مساحيق التجميل، هنا وهناك، إلا أنها لا تستطيع أن تخرج من نطاق مهمتها كناطقة باسم القوات الأمريكية في المنطقة العربية، أو باسم الحاكم العسكري الأمريكي في العراق. وعلى رغم أنها تحاول من خلال برامجها اليومية أن تعقد اللقاءات مع المواطنين العراقيين في مواقع الأحداث، إلا أنها بالمقابل تبقى «معتقلة» ضمن سياج السياسة والموقف الأمريكيين، ولا تستطيع أن تقدم نفسها ودورها إلا باعتبارها جزءاً من آلة السياسة والحرب الأمريكية. ونرى ذلك واضحاً في المفردات التي تستخدمها في التغطيات الميدانية

(١٧) أبا نويل نود، **ما بعد الديمقراطية: دراسة في تفكيك النظام الأمريكي** (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٣)، ص ٣٦. وفي خلاصة لكتاب **السيدة الوزيرة**، والذي نشرته على حلقات جريدة **الحياة** اللندنية في شهر تشرين الأول/ أكتوبر عام ٢٠٠٣، تعترف مادلين بالخطأ الذي وقعت فيه خلال إجابتها عن سؤال في مقابلة تلفزيونية: تقول: قرب نهاية البرنامج سألني ليزلي ستال.. سمعنا أن نصف مليون عراقي ماتوا نتيجة العقوبات. . . هذا يفوق عدد الأطفال الذين قضوا في هيروشيما.. هل هو ثمن مقبول؟ . . . وأجبت: لكن الثمن، كما نعتقد، هو ثمن يستحق الدفع. بهذه اللغة تعبر السيدة الوزيرة عن معنى القوة، مقابل حياة نصف مليون وربما أكثر من العراقيين الذي قتلهم الحصار الأمريكي. انظر: Madeleine Albright and Bill Woodward, *Madam Secretary* (New York: Miramax Books, 2003).

(١٨) إن عدم استقلالية وحيادية قناة «الحرة» الفضائية تأكدت عند اليوم الأول لانطلاقها، عندما أجرى مدير عام المحطة موفق حرب مقابلة مع الرئيس الأمريكي جورج بوش، وقد بدأ حرب المقابلة بإعطاء ملاحظة للرئيس الأمريكي أن «الحرة» وتمشياً مع التقليد الأمريكي الصحافي العريق ستسأله أسئلة صعبة ولن تتردد في إثارة المواضيع الحساسة، ولكن ما جرى في اللقاء جاء عكس ذلك.. فمثلاً قال حرب للرئيس ضمن سؤال عن الحرب الأمريكية ضد العراق «عندما دخلنا إلى العراق»، وكأن السائل والمجيب طرف واحد. وهو الدرس الأول في صناعة الإعلام لأي إعلامي مستقل كي يتجنب الوقوع فيه، فمبدأ الاستقلالية وحرية الإعلام مبني على المسافة بين السائل والمجيب، وأن السائل ليس طرفاً، بل هو باحث عن الحقيقة.

لأحداث المقاومة العراقية المسلحة للاحتلال، وفي تعمّد إهمال الأحداث في العراق، وعرض برامج عن الحياة في الولايات المتحدة، وانجازات مشروع «ناسا» الفضائي، والعادات والتقاليد لسكان المكسيك الأصليين!

وإذا كان إنشاء قناة «الحرة» نابعاً ربما من الاعتقاد لدى المسؤولين الأمريكيين بأن مواقفهم وآراءهم وتصريحاتهم السياسية لا تصل بشكل جيد إلى المواطن العربي، أو بأن وسائلهم التي «تعمل بالنيابة» وبتوجيه غير مباشر، أضحت مكشوفة وعاجزة عن أداء تلك المهمة أيضاً، فإن الشيء الذي لا يمكن استدراكه ومعالجته بعد ذلك هو في فشل «الحرة» وغيرها من الوسائل الدعائية الأمريكية الموجهة إلى الوطن العربي في تحسين صورة الأمريكي القبيح الذي احتل العراق ومارس الظلم والقهر والتدمير... وغير هذا وذاك، فإن «التعددية الفضائية» ستكون أوسع بكثير من فكرة ممارسة الهيمنة بالإعلام على الآخر... وإن المتلقي في الوطن العربي حين يتجول بين الفضائيات العربية، سوف يلغي اختيار التوقف لمشاهدة «الحرة»، لأنها أضحت في قناعته «حرة» في التعبير عن الرأي الأمريكي فقط، ذلك الرأي الذي يعرفه مسبقاً، ولا يرغب في متابعته أو التعاطف معه.

خاتمـــــة

عندما نلقي بالأسئلة المثيرة للجدل عن المدى الذي يمكن أن يذهب نحوه الإعلام في فرض أنساق قيمه مقابل التحرر من عوامل الهيمنة، فإننا ينبغي دوماً أن نبقي في الأذهان حدود العلاقة التي يفترض أن تكون شديدة الوضوح بين محدّدات الضرورة في المحافظة على الصدقية والموضوعية وما تحقق من إنجازات كبيرة في ميدان توظيف الإعلام لخدمة الإنسان وأمنه وتطوره، مقابل شهية السيطرة، وتطويع الكلمة والصورة لخدمة أهداف مغايرة. . . وما نراه اليوم هو مطر أسود يهطل علينا ويحاصرنا، بل ينشر في داخلنا الخوف والفزع من المستقبل، حتى أضحى إيقاع أية نشرة إخبارية هاجساً يُسكن في نفوسنا ترقب قادم يفاجئنا دوماً بما هو سيىء ومفجع.

وقد ينتابنا الشعور بأن العالم ربما كان أكثر أمناً قبل أن يتسرب الإعلام الى شواغلنا في كل لحظة، وقد أضحت أجهزة الهاتف المحمول تقطع علينا شرنقة وحدتنا لترنّ في أذنينا مع كل خبر جديد، وكأنها تمنع بيننا وبين الانضواء تحت أجنحة لحظات الصمت، ولتكسر عزلتنا حيث هي ترغب، لا حيث نصل الى ما نطمع نحن فيه. وهكذا حَلَّ علينا الإعلام بكل ضجيجه ليفرض، حتى من دون رغبتنا، سلطته الغاشمة، وليلقي علينا هيمنته وجبروته من دون إرادة منظمة تقاومه في المقابل، وغير ذلك ليسوّق داخل ذاكرتنا قيماً أخرى لم نتعامل معها سابقاً، بل إن بيئتنا قد ترفضها وتقاومها.

وفي الخطوات الأولى لانتشار الإعلام قبل مصاحبته تطورات النبضة الكهربائية التي نقلته من محليته إلى عالميته، ثم انتشاره عبر الفضاء في تزاوج المسموع والمرئي، كان الضمير الرقيب يمارس دوره محصناً بمنظومات متتالية التأثير من الأعراف والقوانين والضوابط. أما اليوم، فقد أنجز، وعلى نحو غير منظم، الاختراق المتواصل لكل تلك الأسيجة، ليتحول مثل كائن خرافي بالغ الشهوة للتدمير إلى

أسطورة يصعب رسم ملامحها، كي يفرض واقعاً جديداً لا يمكن إهماله أو التقليل من إثارته في حياة البشرية، حتى عاد يشغل الكون ويثقل الوجود، وقد تحول إلى واحد من هواجس هذا العصر في موضوع إعادة صياغة دوره وتأطير مسؤوليته، والسعي نحو نزع أسلحته التدميرية، وإعادته إلى حيث يجب أن يكون عنصراً في صناعة الأمن والسلام، لا إشاعة الخوف والحرب.

وفي مقابل تراخي منظومة الرقابة على الأداء الإعلامي، واتساع دائرة التنوع في ذلك الأداء، أصاب العطب مباشرة صميم الغاية الأساسية والرسالة المقدسة التي يفترض أن تكون عنواناً دائماً لكل الأنشطة الاتصالية، فانتشر الفساد فيها، وتنوعت مصادره، وبشكل خاص حينما خُطف الإعلام ليوطّن في معسكر الهيمنة، وليتحول أداة لتكريس مفهوم القوة الغاشمة والسالبة لحرية الشعوب، وعبر ذلك دخل عنصر المال الفاسد في صفقات مشبوهة وتحالفات غير نزيهة المقاصد، ليستخدم الإعلام كوسيلة بالغة التأثير في الحياة العامة، وبشكل خاص في الحملات الانتخابية ودورات المشاركة في الحياة السياسية.

إن الهوة تتسع يوماً بعد آخر بين حدود المسؤولية المهنية والمسؤولية الأخلاقية. وإذا كان لوجود الإعلام بهذه السعة والشمولية في الحياة العامة دلالة متصلة بالإنجاز الحضاري لتأمين التواصل ونشر المعرفة، فإنه بالمقابل أضحى، وبعد أن خُطف ووقع تحت سيطرة غاشمة لقوى الهيمنة والعدوان، سلطة تجلد، وقوة تقمع، وأداة للتحريف والتشويه، الأمر الذي يستدعي العمل الجماعي لتعزيز المسؤولية الجماعية لتحرير الإعلام وضبط دوره الخلاق في الحياة البشرية، وأن يعود بهويته وانتمائه إلى أسرة البناء الحضاري، لا أن يكون معولاً للتهديم لكل ما حققته البشرية من إنجازات لصالح أهداف التحرر والنهوض الحضاري.

إن الكلمة مسؤولية والدفاع عن هذه المسؤولية واجب إنساني مقدس.

المراجـــع

١ ـ العربيـة

كتـب

ألف ليلة وليلة، ج ٢. [القاهرة]: مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، [د. ت.].

إيكو، أمبرتو. **السيميائيّة وفلسفة اللغة**. ترجمة أحمد الصمعي. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٥.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣: نحو إقامة مجتمع المعرفة**. نيويورك: البرنامج، المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠٠٣.

بلقزيز، عبد الإله. **المقاومة وتحرير جنوب لبنان: حزب الله من الحوزة العلمية إلى الجبهة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠.

بوغنون ـ موردان، ميشال. **أميركا التوتاليتارية: الولايات المتحدة والعالم: إلى أين؟**. قدم له بيار سالينجر. بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٢.

بيرغوين، إليزابيث. **جيرتروود بيل: من أوراقها الشخصية، ١٩١٤-١٩٢٦**. ترجمة وتحرير وتعليق نمير عباس مظفر؛ تقديم عبد الرحمن منيف. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٢.

تايلور، فيليب. **قصف العقول: الدعاية للحرب منذ العالم القديم حتى العصر النووي**. ترجمة سامي خشبة. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٠. (عالم المعرفة؛ ٢٥٦)

التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي ٢٠٠٤. فريق الترجمة حسن حسن [وآخرون]؛ بإشراف سمير كرم. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤.

التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي ٢٠٠٥. فريق الترجمة حسن حسن وعمر الأيوبي؛ بإشراف سمير كرم. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥.

الجابري، محمد عابد. **المسألة الثقافية في الوطن العربي**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩. (سلسلة الثقافة القومية؛ ٢٥. قضايا الفكر العربي؛ ١)

الجمال، راسم محمد. **الاتصال والإعلام في الوطن العربي**. ط ٣. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤.

الحسني، عبد الرزاق. **الثورة العراقية الكبرى**. ط ٦ موسعة. بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٢.

الخوري، نسيم. **الإعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٥٠)

ـــــ. **المقاومة تشرق من الجنوب**. بيروت: دار إعلامك، ١٩٩٤.

الخولي، أسامة [وآخرون]. **العرب وثورة المعلومات**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٤٤)

دشنر، كارل هاينتس. **المولوخ إله الشر: تاريخ الولايات المتحدة**. ترجمة محمد جديد؛ مراجعة واعتناء زياد منى. [دمشق]: دار قدمس، ٢٠٠٣.

رامبتون، شيلدون وجون ستوبر. **أسلحة الخداع الشامل: استخدام الدعاية في حرب بوش على العراق**. بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٤.

رحومة، علي محمد. **الإنترنت والمنظومة التكنو- اجتماعية: بحث تحليلي في الآلية التقنية للانترنت ونمذجة منظومتها الاجتماعية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٥٣)

روبرتس، آدم [وآخرون]. **الاحتلال الأمريكي للعراق: صوره ومصائره**. تقديم عبد الإله بلقزيز. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥. (سلسلة كتب المستقبل العربي، ٤٣)

زبيغنيو، بريجنسكي. **الفوضى**. ترجمة مالك فاضل. عمان: منشورات الأهلية، ١٩٨٨.

زيغلر، جان. **سادة العالم الجدد: العولمة ــ النهابون ــ المرتزقة ــ الفجر**. ترجمة محمد زكريا إسماعيل. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣.

سلامة، غسان. **أميركا والعالم: إغراء القوة ومداها**. بيروت: دار النهار للنشر، ٢٠٠٥.

سيمونز، جيف. **التنكيل بالعراق: العقوبات والقانون والعدالة**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨.

ضاهر، مسعود. **النهضة اليابانية المعاصرة: الدروس المستفادة عربياً**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢.

عزي، عبد الرحمن. **دراسات في نظرية الاتصال: نحو فكر إعلامي متميز**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٢٨)

ـــــ [وآخرون]. **العرب والإعلام الفضائي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٣٤)

العكش، منير. **أميركا والإبادات الجماعية**. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٢.

غِدِنْز، أنتوني. **علم الاجتماع (مع مدخلات عربية)**. بمساعدة كارين بيردسال؛ ترجمة وتقديم فايز الصياغ. ط ٤. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٥.

غليون، برهان. **مجتمع النخبة**. بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٦. (دراسات الفكر العربي)

غيفارا، أرنستو تشي. **حرب الغوار**. ترجمة فؤاد أيوب وعلي الطود. بيروت: دار الفارابي، ١٩٩٨.

كسينجر، هنري. **هل تحتاج أميركا إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين**. ترجمة عمر الأيوبي. بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٢.

الكواكبي، عبد الرحمن. **الأعمال الكاملة للكواكبي**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤. (سلسلة التراث القومي)

لتشنر، فرانك جي. وجون بولي (محرران). **العولمة: الطوفان أم الانقاذ: الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية**. ترجمة فاضل جتكر. بيروت: المنظمة العربية للترجمة؛ مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤.

محسن، محمد [وآخرون]. **صورة المقاومة في الإعلام: حزب الله وتحرير جنوب لبنان**. بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ٢٠٠١.

مروة، كريم. **المقاومة: أفكار للنقاش عن الجذور والتجربة والآفاق**. قدم له جورج حاوي. بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٥.

معلوف، أمين. **الهُويّات القاتلة**. ترجمة جبور الدويهي. بيروت: دار النهار، ١٩٩٩.

منيف، عبد الرحمن. **العراق: هوامش من التاريخ والمقاومة**. [الرباط]: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٣.

نظمي، وميض جمال عمر. **الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق**. ط ٣. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٥)

النقيب، خلدون حسن. **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة**. ط ٣. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤.

نود، أبا نويل. **ما بعد الديمقراطية: دراسة في تفكيك النظام الأمريكي**. بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٣.

ورثنغتون، آمي [وآخرون]. **العراق: الغزو ـ الاحتلال ـ المقاومة: شهادات من خارج الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٢٧)

الوردي، علي حسين. **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**. ٢ ج. بيروت: المكتبة الحيدرية، ١٩٥٩.

يونج، بيتر وبيتر جيسر. **الإعلام والمؤسسة العسكرية**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، ٢٠٠٣.

دوريـــات

«تقرير: تعداد الجثث في العراق: ملف الخسائر البشرية المدنية ٢٠٠٣-٢٠٠٥.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٨، العدد ٣١٩، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

حافظ، صبري. «الهيمنة الإعلامية الأمريكية: سلاح للتضليل وتبرير للحرب.» **الكتب: وجهات نظر**: العدد ٦١، شباط/فبراير ٢٠٠٤.

الحياة: ٢١/ ١٢/ ٢٠٠٣؛ ١٦/ ١٢/ ٢٠٠٤؛ ٢٣/ ١١/ ٢٠٠٥، و٩/ ١/ ٢٠٠٦.

دجاني، نبيل. «أجهزة الإعلام الغربية وموضوع الإرهاب.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٦، العدد ٢٩١، أيار/مايو ٢٠٠٣.

العطيفي، جمال. «الحق في الإعلام وعلاقته بالتخطيط الإعلامي على المدى البعيد.» **المستقبل العربي**: السنة ٣، العدد ١٧، تموز/يوليو ١٩٨٠.

القدس العربي: ٩/ ١١/ ٢٠٠٥، و٢٣/ ١١/ ٢٠٠٥.

كوردسمان، أنتوني. «المقاومة المتطورة في العراق.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٨، العدد ٣١٨، آب/أغسطس ٢٠٠٥.

محمد، نصير. «المقاومة العراقية: الواقع.. والمشاهد المستقبلية.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٨، العدد ٣١٥، أيار/مايو ٢٠٠٥.

ياسين، صباح. «احتكار الإعلام في السياسة الأمريكية: الحرة.. إلا في الحقيقة.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٧، العدد ٣٠٣، أيار/ مايو ٢٠٠٤.

نـدوات، مؤتمـرات

احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ٢٠٠٤.

إشكالية العلاقة الثقافية مع الغرب: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها المجمع العلمي العراقي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧.

إيدن وايت، «العمل الصحافي العراقي بين اشكاليات الأمن والتضامن النقابي،» (محاضرة، عمّان، ٢١ -٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤).

ثقافة المقاومة ومواجهة الصهيونية: أبحاث ومناقشات الندوة الفكرية التي عقدت بالقاهرة، نوفمبر ١٩٨٩. نظم الندوة لجنة الدفاع عن الثقافة القومية بالتعاون مع المجلس الثقافي للبنان الجنوبي. القاهرة: مركز البحوث العربية للدراسات والتوثيق والنشر، ١٩٩٠.

حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي السادس عشر: الوثائق، القرارات، البيانات. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥.

الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤.

وحدة الثقافة العربية وصمودها بوجه التحديات: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها المجمع العلمي العراقي بمشاركة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧.

تقاريــر

«تعزيز التضامن: تحديات التغيير التي تواجه الصحافيين العراقيين...» (تقرير عن بعثة الاتحاد الدولي للصحافيين والاتحاد العام للصحافيين العرب إلى العراق، ١٩ ـ ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤).

«الحريات الصحفية في العالم العربي.» (تقرير منظمة مراسلون بلا حدود، ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥).

٢ ـ الأجنبيــة

Books

Albright, Madeleine and Bill Woodward. *Madam Secretary*. New York: Miramax Books, 2003.

Transparency International [TI]. *Global Corruption Report 2004*. Berlin: TI, 2004.

Periodicals

Buncombe, Andrew and Solomon Hughes. «The Fog of War: White Phosphorus, Fallujah and Some Burning Questions.» *Independent*: 15/11/2005.

Gottschalk, Marie. «Operation Desert Cloud: The Media and the Gulf War.» *World Policy Journal*: vol. 9, no. 3, Summer 1992.

Guardian: 27/10/2005.

King, Kell, Jr. «Pentagon Questions $1.8 B of Halliburton's Iraq Work.» *Wall Street Journal*: 11/8/2004.

Newsweek: February 1991.

New York Times: 19/10/2004

«US Forces Used «Chemical Weapon» in Iraq.» *Independent*: 16/11/2005.